



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص نقود مالية وبنوك
الموضوع:

التعامل النقدي الأوروي، منطقة النقد المثالية

ومدى استفادة الدول العربية

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور طاوولي كمال

من إعداد:

لخضاري نجاة

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بندي عبد الله عبد السلام
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. طاوولي مصطفى كمال
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. بن بوزيان محمد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. كرزابي عبد اللطيف
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. شعيب بغداد

2006/2005

تشكر وتقدير

بسم الله نحمده و نشكره ونستعين به وبعد:

الشكر لله أولاً... والشكر بعد لله لمن هو أهله

أتقدم بتشكراتي الخالصة وأسمى مشاعر الاحترام والتقدير إلى
الأستاذين الفاضلين: السيد "طاوولي كمال"، لقبوله الإشراف على هذا
العمل، وإلى الأستاذ السيد "محمد بن بوزيان" على تكريمه بمتابعة
ورعاية هذا العمل حتى خرج إلى النور.

فجزاً هما الله خير جزاء

إلى من ساعدني من قريب أو بعيد، إليكم جزيل الشكر

"اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا"

إهداء

إلى الذكرى العطرة.....المتجددة بتوالي الأيام

ذكرى والدي.....طيب الله ثراه

إلى من خيرت بينها وبين ملك الدنيا فاخترتها.....الوالدة الكريمة
أمي الحنونة اطل الله في عمرها وحفظها لي سالمة غانمة، وجعلها
لي فخرا.

إلى كل أفراد أسرتي، أولئك الذين جمعني بهم رحم فحضن فبيت
في ظلال الأبوة والأمومة

إلى أخوتي الكرام، أمير، فضيل، أمال، مد لله العائلة أحلام حليلة
باركهم الله ووفقهم إلى طريق النجاح

إلى كل أفراد العائلة الكبيرة

إلى كل من أحب أهدي خاتمة هذا الجهد المكلل بإنشاء الله تعالى
بالنجاح

إلى كل دفعة نقود بنوك ومالية 2005-2006

"ولله الحمد حتى يرضى وإن رضى حتى يرضى"

المقدمة العامة

تمهيد:

العالم كله يتغير، وإذا كان علم الاقتصاد أحد العلوم التي تعالج لنا قضايا الاقتصاد العالمي والتغيرات التي تشهدها جميع مناطق العالم، فقد اخترناه للحديث في قضايا الساعة عن المنطقة الأوروبية وتشكل خاص عن اليورو، الوحدة النقدية التي تم تحقيقها من قبل المجموعة الأوروبية، وهو ربما أساس موضوع دراستنا هذه. لقد دخل اليورو حيز التنفيذ لإصلاح الخلل القائم في النظام النقدي العالمي، وفي الاقتصاد العالمي، في أسواق المال العالمية وبالذات الذي سيؤديه على صعيد إعطاء قوة كبيرة لأوروبا ستتجاوز بها وزنها الاقتصادي المؤثر في العالم إلى وزن سياسي سيكون أثره وشأنه واضحا وكبيراً في قضايا الساعة المطروحة على الصعيد العالمي، ولعل الحديث عن الوحدة النقدية الأوروبية يحتاج إلى الكثير من الدراسة والبحث والتقيب، فقد مرت هذه الوحدة بأطوار ومراحل لا بد من التوقف عندها حتى يتسنى لنا معرفة كيف تجسدت هذه القوة من خلال اتحادات صغيرة تطورت مع الزمن لتصبح سوقاً مشتركة، ولتستمر في وحدة اقتصادية ولتطلق عملة واحدة التي سوف يكون لها شأنها وزنها وقوتها وبالتالي أثرها في كل مناحي الحياة الأوروبية خاصة والمناحي العالمية عامة فمن جهة على الدول المتطورة المهيمنة ومن جهة أخرى على الدول العربية المنهارة.

وقد رأينا في التكامل والتوحد الأوروبي خير نموذج للدراسة والبحث والتحاور، فقد مر هذا التكنل بمراحل تكون تدريجية وآلية ومتعاقبة في سيرورتها، ونجاح أي اتحاد هو مرهون بتحقيق هذه المراحل بشكل متناسق ومنظم لإطلاق العنان على وحدة نقدية، تؤهل أوروبا لأن تكون قوة دولية في الاقتصاد والسياسة وفي كل قرار عالمي وبدون شك أثر بالغ في الموسوعة الاقتصادية العالمية.

والطموح الأوروبي الكبير في أن تكون أوروبا كبيرة وحررة ومتحررة عن أية هيمنة، والكبار يسعون لأن يصبحوا عمالقه فإن أوروبا الكبيرة تسعى إلى تجسيد وحدتها النقدية في إطار ما يسمى بالمنطقة النقدية المثالية من خلال التغلب على مختلف المصاعب وتجاوز العراقيل التي تحول دون ذلك ومقاومة الأزمات والصدمات بإتباع سياسات واستراتيجيات النقدية المثالية.

إن العصر الحالي في ضوء الحرب الاقتصادية القائمة التي يشهدها العالم بات يتطلب منا خطوات أكثر باتجاه العمل المشترك، ونرى ما يدور حولنا، بدماع محلل وعقل مدبر! فنحن نعيش وسط عالم فيه كبار جبارون لا يرحمون، وهذا ما يستدعي الإسراع بخطوات التكامل والتوحد للبقاء والصمود ضمن هذه التغيرات العالمية المهيمنة.

على هذا الأساس جاءت إشكالية البحث على النحو التالي :

هل يمكن للتكامل النقدي الأوروبي أن يشكل منطقة نقدية مثالية، و هل للعرب إمكانية التوحد واتخاذ التكامل النقدي الأوروبي كمنهاج في خلق إطار نقدي عربي موحد؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الموضوع الذي اخترناه للدراسة في كون إطلاق اثني عشر دولة من أحسن الدول الأوروبية ضمن المجموعة من حيث الأداء الاقتصادي لعملة موحدة ليس بالشيء العادي، بل يشكل حدثاً هاماً وصفحة جديدة من صفحات النظام النقدي الدولي بعد أن طوى يوميات الهيمنة الدولارية التي دامت عقوداً وعقوداً، مما سيعيد رزنامة الحسابات الاقتصادية العالمية ولهذا وجدنا ما يدفعنا لهذا الموضوع هو تداول كلمة اليورو عبر مختلف وسائل الإعلام من جرائد وقنوات فضائية للأخبار وتخصيص برامج وحصص إعلامية حول توحيد العملات الوطنية في نقد موحد اسمه اليورو الذي شهد ميلاده في أول من 1999 باثني عشرة دولة، كل هذه الأمور أثارت منا الفضول حول معرفة ما وراء الأشغال المتزايد، والاهتمام الكبير بهذه الإنجاز الأوروبي، ومن ناحية أخرى تجسيد لنداء نرجو أن يصل إلى من يجب أن يصل إليه، ويختصر مشاعر نحو 300 مليون عربي، بأن لا مستقبل لنا بغير تكامل، وتوحد، وعن الوضع المستاء الذي آله إليه العملات العربية وخاصة الدينار العربي الجزائري.

نحن العرب متى سوف نستيقظ من سباتنا العميق هذا، ولماذا نكتفي دائماً بإنجازات وهمية! و على الورق غالباً!! لنخرج رؤوسنا من الرمال، ولنوظف قدر الإمكان بعض توجهات أوروبا، أو دوافعهم لتخدم مصالحنا، وحتى ذلك الحين أيضاً لنطور كل اتفاق أو تعاون بين الدول العربية.

خطوات الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره ارتأيت تخصيص هذه الوقفة التي تهدف إلى توضيح العناصر المتطرق إليها في هذا البحث من خلال المنهجية المتبعة في دراسة و تحليل هذا الموضوع، لكن لا يفوتني قبل ذلك أن أذكر بعض الصعوبات التي واجهتها وكنيت قد توقعتها وأنا أقوم بعملية البحث ألا وهي صعوبة الحصول على المراجع وبالرغم من توفرها إلا أن أهم الدراسات المعاصرة هي باللغة الأجنبية هذا ما يدفع إلى استغراق الوقت الكبير في البحث والدراسة والترجمة...

وبذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول من خلال تسلسلها كالاتي:

الفصل الأول تناولنا من خلاله الوحدة النقدية الأوروبية وذلك من خلال مبحثين، فالأول تمثل في ماهية التكتل الاقتصادي ونظرية التكامل وإيراز أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، بالإضافة إلى تبيان تاريخ الاتحاد الأوروبي والمراحل التي مر بها سوق أوروبا المشتركة، وأهم الخطوات التي مر بها النظام النقدي الأوروبي، ومعاهدة ماستريخت ومرحلة التحول إلى الوحدة النقدية حسب هذه المعاهدة، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا

بالتفصيل إلى أهم الخطوات من أول مرحلة لآخر مرحلة للتداول الرسمي لعملة الأورو الموحدة.

أما الفصل الثاني المعنون بالوحدة النقدية الأوروبية وتأثيراتها على الاقتصاديات الدولية، قسم هو الآخر إلى فصلين، نتناولنا في المبحث الأول أهم الانعكاسات والآثار المسجلة لليورو على الدول الأوروبية نفسها والاقتصاديات العالمية من دول عملاقة كاليابان، بريطانيا، والو.و.أ، ثم نتطرق إلى ملخص إجمالي عن الإيجابيات والسلبيات التي جاء بها اليورو على المستوى العام من اقتصاد وشركات، ومصارف... أما المبحث الثاني فهو عن الانعكاسات المتفاوتة سلبيًا وإيجابيًا لليورو على اقتصاديات العربية، ومدى العلاقة التي تربط دول الوحدة الأوروبية بالعالم العربي.

فتطرقنا إلى التجارة العربية الأوروبية، والمصارف العربية في المنطقة العربية وفي الاتحاد الأوروبي، وأخذنا الجزائر كحالة خاصة لمعرفة الآثار الفعلية المتوقعة لليورو على الاقتصاد الجزائري.

أما الفصل الثالث والأخير منظمة النقد المثالية: التجربة الأوروبية، والمحاولة العربية، فهو مقسم إلى ثلاث مباحث، حاولنا في المبحث الأول التعرض لأهم معايير تحقيق منطقة نقدية مثالية من خلال دراسات وأبحاث مختلف الاقتصاديين في هذا المجال، Ingram, Fleming, Kenen, Kinnon, Mindell، والخاصة بتدفق رؤوس الأموال، ومرونة المتعاملات التبادلية وكذلك معالجة الصدمات الغير متماثلة، أما المبحث الثاني فحاولنا من خلاله تطبيق مختلف هذه المعايير على الاتحاد النقدي الأوروبي لمعرفة في الأخير مدى إمكانية الاتحاد النقدي الأوروبي من تحقيق المثالية، وكيف يمكن الحكم عليه في قوى نظرية منطقة النقد المثالية.

أما المبحث الثالث فهو عن أوروبا منطقة النقد المثالية وما حلت إليه الدول العربية، وهل يمكن لها الاستفادة من تجربة الأوروبيين في التوحد وفي خلق إطار اقتصادي نقدي عربي موحد.

دواعي الدراسة:

توخينا من معالجة هذا الموضوع من وراء هذا العمل أهداف ونتائج جمة ألا وهي وضع الاقتصاد الدولي في موضع لائق في الدراسات الاقتصادية من خلال السعي وراء ربط بحثنا بعجلة التنمية والكشف عن مختلف السياسات والاستراتيجيات لإزالة مختلف الحواجز التي تقف في وجه التكتلات الدولية الاقتصادية، بل وفي إحياء أيضا مكامن القوة في اقتصادنا واقتصاد الدول الأخرى التي تحلم بالعمل المشترك بأي اتجاه من اتجاهات هذا العمل... ويعتبر الاتحاد الأوروبي نموذجا عمليا لما حققته الوحدة النقدية الأوروبية للدول المنضوية تحت لوائها من فوائد وعوامل قوة داخل الاتحاد والنقدي الأوروبي وكذلك مع بقية دول العالم.

ثم لا يفوتنا تسليط الضوء على العالم العربي باعتباره جزء من هذه المنظومة الدولية حيث يؤثر ويتأثر بها، خاصة وأنه يمتلك إمكانيات وطاقات كبيرة إضافة إلى احتلاله موضع جيواستراتيجي هام جدا.

ولكن الملاحظ أن العالم العربي لا يلعب دورا يتناسب مع حجمه الطبيعي، أو يتوافق مع مؤهلاته وذلك لسببين رئيسيين هما*:

أولا: إن العالم العربي كناية عن دول متفرقة ومشتقة وغير موحدة المصالح وبعيدة تماما عن أي مسعى لتأطير جهودها وتوظيف إمكانياتها وفق إستراتيجية محددة.

ثانيا: إن القوى الفاعلة دوليا تتعامل مع كل دولة عربية على حدة الأمر الذي يزيد من تمزق العرب ومن الإبقاء عليهم خارج دائرة الانخراط جديا في مسيرة العولمة التي لا مكان فيها إلا للتكتلات أو التجمعات الفاعلة والمؤثرة.

وبذلك يمكننا إعطاء صورة واضحة لو بشكل مبسط لحقيقة العالم العربي والتأكيد على التكتلات الدولية بحسب ما تستدعي المصالح والمنافع المشتركة بين الدول العربية وغيرها، ومدى استيعاب هذه الدول إلى التطورات المتسارعة التي تحصل اليوم في أوروبا والعالم تحت ما يسمى بالقوى الدولية والنظام العالمي الجديد.

وكذلك قدرة الاتحاد النقدي الأوروبي في خلق ما يسمى بمنطقة نقد مثالية في إطار محو كل الفوارق وتصحيح الاختلالات في اقتصاد الدول الأوروبية الاثني عشرة والقضاء على ما يسمى بالصدمات الغير متماثلة.

* الدكتور مهدي شحادة "آفاق و ضمانات الاستثمار العربية والأوروبية" أعمال المؤتمر الدول التاسع الذي نظمه مركز دراسات العربي الأوروبي.

الفصل الأول

الوحدة النقدية الأوروبية

مقدمة الفصل الأول :

نعيش اليوم عالم مليء بالمتغيرات والتحديات، يكفي أن نقول أنه عالم لا مكان فيه للضعفاء، يفوز علينا أن تكون أقوىاء، والقوة لا تحقق إلا بمسيرة الشعوب القوية للمعطيات الجديدة والعناصر التي يفرضها الوضع العالمي الراهن، ومن أجل التكيف مع التحديات الجديدة وملئ الفراغ على الساحة الدولية للمحافظة على مكانتها فمن الاقتصاديات المتقدمة، تسعى العديد من الدول على مختلف أجناسها وأعراقها إلى إيجاد سياسات واستراتيجيات لمواجهة متطلبات عالمنا المعاصر هذا، والحد من الصراعات التي تلازمها وحل القضايا الدولية الخاصة بها من الناحية السياسية، الاقتصادية، الإجتماعية، وغيرها، ولعل من أهم ما يميز الساحة الاقتصادية حالياً هو الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الدولية باعتبارها الأسلوب الناجم لضمان استمراريتها وتطويرها في ظل الألفية الجديدة، ولعل أفضل مثال على ذلك نجد أوروبا التي أضحت غداة القوات الواحد والعشرين قوة اقتصادية قد وصلت إلى مرحلة الاندماج الاقتصادي الشامل بالعمل الجدي والمثابرة، حيث برزت فكرة التكتل الأولي وهو موضوع دراستنا- ما بعد الحرب العالمية الثانية من أجل ما يسمى إن صح القول الولايات المتحدة الأوروبية، وبناء وحدة اقتصادية كاملة بتحقيق عملة نقدية موحدة وذلك مع بداية التسعينات، ولا يمكن أن يكتمل أي تكتل دولي إلا مع تحقيق مراحل التكامل الاقتصادية الحقيقي وهذا ما تجسد في الإتحاد الأوروبي وأول ما بدأت به أوروبا محاولة إنشاء سوق حرّ أين تتحرك فيه السلع والخدمات ورؤوس الأموال بطريقة مطلقة عن طريق إزالة معظم القيود والعراقيل التي تحول دون ذلك والعمل أكثر على التعاون والتنسيق المشتركين من أجل تحقيق مستلزمات الوحدة وسنحاول في دراستنا لهذا الفصل استعراض أهم الخطوات والمراحل أكثر مرت بها الوحدة الأوروبية، نستهلها باكتشاف أكبر وأهم التكتلات التي شهدتها العالم، لتركز بعد ذلك اهتمامنا على الاندماج أو التكامل الأوروبي ومحاولة تطويره لأقصى المستويات فسي إطار تاريخ وحاضر هذا التعاون الاقتصادي والنقدي.

X

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي العالمي حالة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي:المطلب الأول: التكتل الاقتصادي ونظرية التكامل:1- التكامل الاقتصادي العالمي:

تعد أخذت فكرة التكامل تظهر بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في الحقبة الأخيرة وهذا ما جعل العديد من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية هذا النوع من النشاط المتسع النطاق على صعيد تكوين التجمعات الاقتصادية أو مبدأ العمل الجماعي بين عدة دول وذلك في مختلف المجالات والنشاطات التجارية والاقتصادية نتيجة للروابط التاريخية والثقافية والجغرافية والعلاقات السياسية القائمة بينها والإيديولوجية السائد فيها... هذا الإتجاه التعاوني أو التكتلي أو الإندماجي أو التكاملي بين الدول أصبح يعدّ أول وأقوى التحديات التي يشهدها العالم مؤخرًا وأصبحت جزورا التي أتتت ربما لعصور مضن تتما وتغرز نتكون منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير فرص للإسراع في التنمية تكون ربما أوسع مما يمكن لكل بلد منفرد أن يحققها، وخاصة في مجالات الصناعة، الزراعة النقل والمواصلات... من أجل لتحقيق الرخاء والتقدم لدول المنطقة كلها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية دون اعتبار لرقعة الدولة أو ثروتها، ولهذا فإن للتكامل الاقتصادي فوائد ومزايا وهي بصورة عامة:¹

- توسع الأسواق.
 - ضمان قرص للتخصّص.
 - تعزيز الكفاءة الصناعية.
 - تنويع الصادرات.
 - وسيلة لتعزيز مراكز الدول في المفاوضات.
 - ترقية المستوى المعيشي للأفراد وتحسن وخولهم.
- لكن هناك عدد من الشروط لابد أن تتوفر لكل تكتل اقتصادي يسعى بجد لإدماج جهود والتنمية في المنطقة التي يقوم فيها والوحدة إلى هذه المزايا وهي:²
- تنسيق السياسة الاقتصادية القومية.
 - وضع شبكة إقليمية للنقل والمواصلات.
 - توفير المناخ السياسي الملائم.
 - وضع مؤسسات نقالة تساعد على تسير الإندماج الإقليمي.

1- إسماعيل العربي "التكدر والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة" الطبعة الثانية 1981 (ص 11-21).

2- الدكتور إسماعيل العربي "التكدر والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة" مرجع سابق (ص 43-49).

X

*** مفهوم التكامل الاقتصادي:**

يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في تعريفنا لكلمة "تكامل" أو "تكامل"، فالإتجاه العام الذي يعرف التكامل على أنه شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منها، والاتجاه الثاني الأكثر تحديداً الذي يعتبر التكامل عملية لتطويع العلاقات بين الدول وحولاً إلى أشكالاً جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤكد على سيادة الدولة.

ومفهوم كلمة تكامل بات أحد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الإنتشار التي زاد الإهتمام بها في الأدب الاقتصادي في وقتنا الحاضر، هذه الكلمة التي تعني بدمج أجزاء منفصلة في كل واحد وتجسيماً من أجل إلغاء كل محاولة تفرقة بين الهيئات الإقليمية الاقتصادية المتنامية لدول مختلفة.

على أن التكتل والإندماج الإقليمي هو* "عملية ديناميكية معقدة وطويلة المدى، وهي تحتاج دائماً إلى مراجعة القرارات و تعديل الأجهزة لتتأقلم مع الظروف المحلية والدولية المتغيرة، وبالتالي فهو في حاجة إلى أجهزة إدارية وسياسات مرنة تقوم على مبادئ من المثالية القابلة للتطبيق".

والواقع أن التكامل قد أخذ صوراً متدرجة نذكرها فيما يلي:

2 - مراحل التكامل الاقتصادي:

إن سيرورة التكامل تتمثل في مراحل متعاقبة ومتناولة من حيث الدرجة وهي:³

- منطقة التجارة الحرة:

وتتمثل في التحرير التدريجي لكافة الدول الأعضاء من التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة، حتى تصل إلى درجة الإلغاء التام، على أن تحتفظ بهذه القيود واردة على الدول الغير مشتركة ولعلّ أفضل أمثلة عن ذلك AFTA, NAFTA (منطقة التجارة الحرة بين الدول الأوروبية والأخرى بين دول أمريكا الشمالية).

- الإتحاد الجمركي:

وهو إضافة إلى إلغاء القيود التي تعيق حركة التجارة داخل المجموعة المتحدة فهو يقوم بتوحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء مع الدول غير الأعضاء.

- السوق المشتركة:

وتتمثل في حرية حركة عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال بإلغاء باقي القيود من التجارة على عوامل الإنتاج الأخرى من أجل إستغلال أمثل للموارد الاقتصادية.

3-الدكتورة زينب حسين عوض الله " العلاقات الاقتصادية الدولية " مطابع الامل المكتبة الاقتصادية ص 212-114

X

- الوحدة الاقتصادية:

وهي تجمع بين توحيد التعريف الجمركية وبين إلغاء القيود التجارية وحركات عوامل الإنتاج التي يقوم على أساسها السوق المشترك وبين خلق درجة للتوافق بين السياسات الاقتصادية لدول الوحدة والفوارق الراجعة للاختلاف في تلك السياسات وفي الأخير التوحيد للسياسات المالية والنقدية لدول الاتحاد.

- الإدماج الاقتصادي الكامل:

إن مثل هذا التدرج للوصول في النهاية إلى تكامل اقتصادي وهو الهدف الذي تسعى له كل الدول وحتى يكون شامل وبغض النظر عن درجة شموليته أو مثاليته فهو يدعو إلى خلف سوق واحدة بأسعار موحدة بتوحيد للسياسات المالية والنقدية والاجتماعية للدول الأعضاء وكذا إنشاء هيئة عليا مشتركة من الدول الأعضاء بحيث تعتبر قراراتها ملزمة للأعضاء جميعا.

وبالتالي فإن نجاح أي اتحاد يكون مرهون بتحقيق هذه المراحل وعلى هذا الأساس توصل الاقتصادي "أندرية مارشال" إلى تلخيص شامل عن مختلف هذه المراحل بتعريفه التالي:⁴

"إنه اتحاد جمركية واقتصادي بين دولتين فأكثر، يتحول مع الزمن إلى اتحاد كامل وذلك عن طريق التنسيق للاقتصاديات القومية بحيث تتحول هذه الاقتصاديات المبعثرة إلى اقتصاد واحد أكبر وشامل. وفي نهاية المطاف يتعرف المجتمع الجديد الواسع اتجاه إعفاء المشتركين تماما كما يتعرف كل وطن تجاه مدنه ومحافظاته التي تقع تحت سيطرته".

3- شروط التكامل الاقتصادي:

تتطلب التكتلات الاقتصادية عدد من الشروط لضمان نجاحها وتحقيق أهدافها، فإن البلدان المعنية عليها أن تدرك هذه الشروط إدراكا دقيقا يُمكنها من جني ثمار جهودها في الاندماج وتجنب الفشل في محاولاتها لهذا الاندماج بكافة الطرق وما ينجم عن هذا الفشل من انهيار معنوي لهذه الدول وأهم هذه الشروط ما يلي:⁵

***توافر البنية الأساسية الملائمة:**

ربما هي من الشروط الأكثر أهمية لتكامل اقتصادي ناجح، وهو وجوب توفر شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة وإلا لكان توسع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي أمر صعب تحقيقه، فزيادة الاتصالات تلغي إلى حد ما بعد المسافة بين دول التكتل وتدعمه في مضمار التجارة الدولية وإنشاء علاقات اقتصادية وتجارية تكون جديدة مع دول أخرى أجنبية.

4- محمد هشام خواجكية "التكتلات الاقتصادية الدولية" جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية (1971-1972) ص 32.

5- إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة"، مكتبة ندبولي الطبعة الأولى 2002 مرجع سابق ص 56-57.

*توافر الأيدي العاملة المدربة:

إن الدول الأعضاء التي تصبو إلى تحقيق عضويتها ونجاح تكاملها الاقتصادي تحتاج إلى يد عاملة مدربة ومؤهلة تثبت دعائمها وبالتالي تسمح لها باستخدام مواردها استخداما فعالاً ونتيجة ذلك الزيادة في الإنتاج الكلي والدفع من المستوى المعيشي في دول الاتحاد.

*تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:

كذلك شرط أساسي لتكامل اقتصادي ناجح ألا وهو التخصيص في المشاريع الإنتاجية للدول الأعضاء وهو ما يجعل اقتصاد هذه الدول متكامل تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة مما يزيد من اتساع حجم السوق أمام منتجات هذه الدول وتزيد بذلك المبادلات التجارية فيما بينها.

*انسجام السياسات الاقتصادية:

إن التنسيق في السياسات الاقتصادية بين الدول المنظمة في المنطقة من شأنه أن يزيد في حجم المبادلات التجارية خاصة السياسات الجمركية، التجارية، النقدية، الضريبية وسياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة يجمع بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية ويؤمن تنمية اقتصادية متوازنة لمختلف أجزاء الدول المتكاملة.

*توزيع مكاسب التكامل وفوائد الاندماج بإنصاف:

من شأن أي بلد يرغب في الاندماج إلى جانب دول أخرى، أن يكون⁶ على يقين بأن المكاسب أو الفوائد التي تجني من هذا الاندماج الإقليمي سوف توزع على أساس من العدل والإنصاف بين الدول المتكاملة سواء كانت دول متقدمة نسبياً أو أقل تقدماً عن بقيتها، ولهذا من المهم اتخاذ إجراءات فعالة في صالح البلد الأقل تقدماً في المنطقة التي يشتملها التكامل الاقتصادي وذلك بتقادي ربما من الدول الأكثر تقدماً أو الأغنى في المنطقة من سحب عوامل الإنتاج والكفاءات ملحقة ضرراً بالبلدان الأكثر حاجة لأموال الاستثمار وكنتيجة للأمر يصبح التكامل منقسم إلى دول أعضاء متقدمة تزداد تقدماً مع مرور الزمن، وبلاد متخلفة تزداد تخلفاً وفقراً باستمرار، نتيجة لمختلف العوامل المعاكسة للتنمية.

ويتطلب التكامل إنشاء جهاز إداري قادر على اتخاذ القرارات الخاصة بالسوق الإقليمية الجديدة وتنفيذها دون أن يكون ملزماً بالحصول على موافقة الدول المعنية بشأن كل قضية مطروحة عليها أو تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار في طرفي أو أطراف التكامل المتعددة والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقاً لمقتضيات الحاجة بمعنى أن يكون للتكامل منطلقاً سياسياً موحداً فبدونه تبقى عمالية التكامل معرضة لهزات كبيرة.

6- الدكتور إسماعيل العربي "التكامل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة" مرجع سابق (ص 29-33) كدليل.

X

4- دوافع التكامل الاقتصادي وأهدافه:

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية والإقليمية لدوافع وأهداف عديدة ليست بالضرورة أهداف اقتصادية بل هي أيضا أهداف سياسية، اجتماعية وعسكرية من شأنها أن تسعى إلى قيام وحدة اقتصادية متكاملة وهي:

*** الدوافع الاقتصادية:⁷**

إزالة العوائق المتعلقة بحركة السلع ورأس المال والعمل من دولة لأخرى وتوجيه الاستثمارات توجيهها اقتصاديا شديدا يمكن من الاستفادة من مزايا حجم إنتاج كبيرة وكنهية ذلك إتساع حجم السوق مما يتيح فرص لقيام مؤسسات كبيرة والتوزيع من الإنتاج.

استغلال أمثل للموارد ومحاولة الاستفادة من القدرات الفنية واليد العاملة الكفاءة بشكل أفضل فمن دواعي التكتل تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي.

من شأن التكتل الاقتصادي أن يسهم في عملية التنمية الاقتصادية بشكل أسرع وأيسر عما لو قامت به كل دولة منفردة وفي هذا القدر على دول المنطقة أن تضع سياسة عامة من أجل استغلال شامل للإمكانيات الاقتصادية لها مستفيدة من إتساع السوق ووفرت عنصر العمل، وهذا ما يولد إمكانيات جديدة تسعى إلى النهوض بالإستثمار والإنتاج والتشغيل والدخول مما يعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية عموماً.

فإن الاندماج الاقتصادي من شأنه تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية من أجل حماية اقتصاديات الدول الأعضاء من التقلبات والانتكاسات والسياسات الأجنبية التي قد تصيبها، وهي من الدوافع الاقتصادية التي يعمل على تحقيقها كل تكامل اقتصادي، وهي أهداف هيكلية تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال عملية التنسيق بلا حدود في منظور اقتصاديات ذات الحجم الكبير لإتساع السوق وتنوع الإمكانيات.

*** الدوافع السياسية:⁸**

إذا كانت الدوافع المبدئية اقتصادية فإن الحاجة إلى الوحدة السياسية يمكن أن تنشأ في مرحلة لاحقة هذا لأن قيام الاتحاد السياسي معرض لعقبات تجعل من الصعب إتمامه منذ البداية، إن العوامل السياسية دور هام جداً وهدفاً أصلياً فهو يزيد في القوة الدفاعية تجاه المعارضين أو الأعداء ويتجنب الحروب في المستقبل، والأمال أيضا في أن يمهد الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة الطريق أمام الاتحاد السياسي حتى يشعر شعوب الدول المتكتلة بوحدة مصالحها الاقتصادية مع وجود أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور، وبالتالي وصل المشكلات الاقتصادية بالوسائل والعمليات السياسية من أجل حلها لتكامل اقتصادية كلي أمثل.

7- إكرام عبد الرحيم "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادية. العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة. " 52-53 مرجع سابق - كدليل.

8- الدكتور محمد خواجكية "التكتلات الاقتصادية الدولية" جامعة حلب الكلية العلوم الاقتصادية 1971-1972، ص 23-24 مرجع سابق - كدليل.

*دافع عسكري: 9

قد يكون هدف التكتل الاقتصادي إنشاء وحدة عسكرية داخل بلدان المنطقة بهدف الحماية ومواجهة العالم الخارجي وهذا ما قد يقوّي فرص السلم العالمي.

وأكبر أمثلة ذلك تكوين اتحاد أوربي بعد الحرب العالمية الثانية، ووحدة بقوة اقتصادية، سياسية وعسكرية تقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والروسي بكلّ جدارة.

*دوافع ترقية المستوى العلمي: 10

إن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن تجمع لدول عديدة مختلفة بغض النظر عن ثروتها قد تكون دولاً غنية أو فقيرة، متقدمة أو نامية فتزيد درجة الاعتماد المتبادل بينها من خلال الرفع من المستوى العلمي بها بفعل الثورة التكنولوجية والاتصالات التي ليس فقط من ناحية المنطقة المتكاملة وإنما حولت العالم إلى قرية عالمية لتختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية وتحولت الصناعة التي هي محرك النمو إلى العالمية على هذا الأساس على الدول الأعضاء أن تسرع في حركة تطوير تكنولوجيتها لتكون دائماً في صدد المواجهة والمنافسة مع العلم أن التكامل في دول المنطقة يسعى إلى تظافر وتوافر الجهود المالية والعلمية والبشرية وتسخيرها في البحث والتطوير بالتالي.

5-العوامل التي تساعد على خلق درجات التكامل:

لا يمكن للتكامل الاقتصادي أن يكون وليد الصدفة بل هناك العديد من الوسائل والعوامل التي تساعد على خلق درجات التكامل وتحقيقها ومن بين أهمها: 11

وجود علاقات قوية بين الدول المختلفة قبل تكوين الاتحاد فيما بينها، وقوة العلاقة الموجودة بينها هي الأساس الذي جعل من التكامل فيما بينها ممكناً تحقيقه إيماناً منها بازدياد الفائدة التي تعود على كلّ الدول المكونة لمثل هذا التكتل:

*إعداد برنامج موحد للإنتاج والاستثمارات:

من بين وسائل التي تعمل على تحقيق التكامل استراتيجيّة الخطة الموحدة للإنتاج والاستثمار التي يمكن أن تنطلق من معالجة المشاكل التي تصادف عملية الإنتاج لكل بلد من بلدان الاتحاد على حدى، وذلك بإتباع سياسة إقليمية للإستثمارات بالتركيز على صناعات أساسية*، والقضاء على التبذير في الاستثمارات المذكورة، وتقسيم العمل الأمثل...

9- الدكتور اكرام عبد الرحيم "التحديات المستقبلية"، ص 55 مرجع سابق.

10- الدكتور عبد المطلب عبد المجيد "النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه بعد 11 سبتمبر" الدكتور عبد المجيد. الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية 2003 ص 18-50

11- محمد هشام خوابكية "التكتلات الاقتصادية الدولية" جامعة حلب كلية العلوم الاقتصادية 1971-1972، مرجع سابق ص 38.

* كصناعات الحديد والطلب، والتجهيزات الخاصة بالنقل والآلات والمواد الكيميائية وغيرها.

*** تنمية التجارة بين الدول الأعضاء:**

إن من شأن التحرير التجاري تطوير التبادل التجاري بين الاقتصاديات المتكاملة، لكن حرية التجارة لا يمكنها وحدها القيام بذلك إلا إذا قامت الدول المتكاملة بتسهيلات التمويل التجاري فيما بينها، فتتفق جماعيا مثلا بحيث تسمح لإحدى الدول باستعمال رصيدها الدائن لدى دولة أخرى في الاتحاد في تسديد عجزها المالي، أضف إلى ذلك تنسيق الإلتزامات الاجتماعية والضريبية والمالية وأيضا تنسيق الرواتب والأجور تعتبر كذلك ضرورة للتحرير الكلي لمبادلاتها التجارية.

وخلاصة القول، في الواقع، إن التكامل لا يبرر إلا بكونه أحسن السبل للتنمية الاقتصادية السريعة والفعالة لمختلف القطاعات الاقتصادية القومية، فغرض التكامل ليس تكوين الواقع الذي توجد فيه هذه الاقتصاديات وإنما إعطاء دافع قوي لعملية التنمية والتحويل الجذريين.

6- أهم تجارب التكامل الاقتصادية في العالم:

أهم ما يميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، بين مجموعة من الدول التي تتوافر لها عدد من المقومات المتجانسة اقتصادياً، وثقافياً، وحضارياً وتاريخياً لترابطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة في إطار السعي إلى تعميق الاعتماد المتبادل، تقسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وبالتالي قيام علاقات تكاملية، والتكتلات الاقتصادية تمثل حوالي¹² 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكن العالم تسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية؛ وبما أنها شملت العالم بقاراته المختلفة، فإنه يمكن التطرق إلى أقوى وأكبر التكتلات تأثيراً في الاقتصاد العالمي، مع الإتحاد الأوروبي من قارة أوروبا، وتكتل النافتا NAFTA في أمريكا الشمالية والتكتل الخاص بالآسيان ASEAN والأبيك APEC في آسيا، والأخرى في أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

6-1- صور التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا:

وهي تكتلات ذات الأوزان الضعيفة الأثر على الاقتصاد العالمي الجديد، لأنها كانت تتشكل من دول نامية لا تمثل وزناً كبيراً في التجارة الدولية ولا في درجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي .

12- للدكتور عبد المطلب عبد المجيد "النظام الاقتصادي والداعي الجديد آفاق المستقبل بعد أحداث 11 سبتمبر" الطبعة الأولى سنة 2003 ص

* صور التكتلات في أمريكا اللاتينية:

حيث وجدت الصور التالية:¹³

• السوق المشتركة بين دول أمريكا الوسطى:

ويضم كوشاريكا والسالفادور وجواتمالا وهندوراس ونيكارجوا؛ ويبلغ مجموع سكان المنطقة، التي تظمها السوق 12 مليون نسمة، وتبلورت جهودها فقط عند إقامة منطقة تجارة حرة.

• جمعية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية LAFTA:

تضم جمعية التجارة الحرة الدول التالية: الأرجنتين وبوليفيا، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، الأكوادور، المكسيك، وبارجواي، البيرو، الأوروغواي وفنزويلا وهي الأخرى لم تتمكن من تحقيق أهدافها في قيام منطقة التجارة الحرة والوصول إلى وحدة مع السوق المشتركة لأمريكا الوسطى.

• جماعة أندين (اتفاقية قرطبة):

عقدت هذه الاتفاقية في 26 مايو 1969، ووقعتها بوليفيا، كولومبيا، الشيلي، الإكوادور والبيرو، تتمثل في الإسراع بالاندماج على مستوى شبه إقليمي، بقدر ما تمثل مجهودا في إلغاء جميع الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين بلدان المنطقة التي تشملها الاتفاقية (في سنة 1970).

• جمعية التجارة الحرة للبحر الكريبي:

في 23 فبراير 1968 تأسست جمعية التجارة الحرة للبحر الكريبي عقب توقيع وزراء التجارة لجزر أنتجوا، باربادوس، جيانا، جزيرة طوبيجو وترينداد، وتهدف هي الأخرى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة. جاميكا، جزر وندوارد وجزر وارد، بإلغائها الفوري للرؤسوم الجمركي وغير ذلك من القيود التي تعرقل التبادل التجاري في المنتجات الزراعية والصناعية.

* صور التكتلات في إفريقيا:¹⁴

الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى: Union douanière et économique des états de l'Afrique centrale

حيث وقعت كل من جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، كونغوبرازافيل والكميرون، وكان الهدف منها هو تقوية العملات الاقتصادية بين البلدان الأربعة المشتركة، وتنسيق

13- الدكتور إسماعيل العربي: "التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة" الطبعة الثانية 1981 مرجع سابق ص 78-112

* بالرغم من هذا إكتسب هذا التكل أهمية من كثرة عدد الدول المشتركة وكبر مساحتها إذا بلغت المساحة الكلية لتلك الدول ضعف المساحة الكلية لتلك الدول نصف مساحة الو.م.أ (الولايات المتحدة الأمريكية).

14- الدكتور محمد هشام خوادكية "التكتلات الاقتصادية الدولية" 1971-1972 مرجع سابق (310-319).

السياسات الضريبية والمالية والعمل بنظام الضريبة الموحد، وإلى تنسيق سياسة التنمية الصناعية وأخيراً إنشاء صندوق التكامل في محاولة لإقامة سوق مشتركة.

• اتحاد ولايات أفريقيا الوسطى: Union des états de l'Afrique centrale

في عام 1968 وقع بروتوكول تكوّنت على إثره الولايات المتحدة لإفريقيا الوسطى في بانغوي من قبل حكومات جمهورية إفريقيا لوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالتالي إقامة سوق مشتركة في تحقيق تعاون إقليمي بين الدول الأعضاء.

• الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا Union douanière des états de l'Afrique de l'ouest

في عام 1966 أسس هذا الإتحاد على إثر توقيع المعاهدة الخاصة به ويتكون من دولة داهومي، ساحل العاج، مالي، موريتانيا، نيجر، سنغال، وفولتا العليا (أو بوركينا فاسو حالياً)، والغاية الرئيسية من هذا الإتحاد هي المحافظة على العلاقات التجارية الخاصة المتميزة بالتحريم الكامل للتجارة من الدول الأعضاء وفي إقامة اتحاد جمركي.

• الجماعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية: La communauté économique de l'Afrique de l'ouest

في عام 1967 وقع كل م داهومي غان، ساحل العاج، ليبيريا، مالي، موريتانيا، نيجر، سنغال، جامبيا، غينيا، نيجيريا، سيراليون، توجو، فولتا العليا (بوركينا فاسو)، وهدفت هذه المعاهدة في تنسيق سياسات الإنتاج الزراعي، التصنيع، خطط التنمية، التعليم والتجارة في محاولة تأسيس سوق مشتركة بين هذه الدول المنظمة.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من كل من هذه التجمعات سواء تلك التي وجدت في أمريكا اللاتينية أو الأخرى في إفريقيا لم تحقق أهدافها المخططة في تحرير التجارة للوصول إلى سوق مشتركة وفي تعميق فرص التعاون والتكامل بأشكال متطورة بين الدول فيما بعضها، حيث باءت بالفشل خاصة التجربة الإفريقية لغياب آليات سليمة وفعالة وسياسات كفاءة، وعدم وجود إدارة دافعة بالرغم من أن المحاولات لا تزال قائمة في هذا المجال الإقليمي.

6-2- التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية: North Américan Free Trade NAFTA Agreement

في أول يناير من سنة 1994 جمعت إتفاقية NAFTA كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك لتبدأ بالعمل في إطار إلغاء القيود الجمركية وتحرير التجارة وسياسة الاستثمار عن طريق زيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات بين الدول العضوة، ويعدّ تكتل أمريكا الشمالية من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم بعد التكتل الاقتصادي الأوروبي من ناحية الحجم والإمكانات، حيث بلغ حجم التجارة الخارجية مع

العالم الخارجي¹⁵ 1017 مليار دولار عام 1991 وعدد السكان يصل إلى 367.5 مليون نسمة، وحجم الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 6770 مليار دولار.

6-3- التكتل الاقتصادي الآسيوي: ASEAN

تضم جمعية الأسيان كل¹⁶ من اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافور وتايلاندا وبروناي، ولم تتضمن فنتام إلى الرابطة إلا في 28 جويلية 1995، فهي أنشئت كنوع من الملف السياسي في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا، وإضافة إلى التقدم في مجال التعاون والإندماج الاقتصادي الاقليمي بصفة عامة، والاندماج الصناعي بصفة خاصة، كمن في 16 ديسمبر 1998 الخطوات البدائية وفقا لرؤية 2020 للوحدة الاندماجية على جميع المجالات، حيث إلى جانب رابطة آسيا هناك تكتل يضم اليابان، الصين، وكوريا الجنوبية في سبيل تمتين العلاقات التجارية، الاقتصادية والأمنية لدول الرابطة ومن المحاولات الأساسية أن تقوم بها الجمعية حاليًا، تلك التي تستهدف تحرير التجارة من القيود بين البلدان الأعضاء فيها.

6-4- جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية: APEC

تضم هذه الجماعة 12 دولة في مقدمتها اليابان واستراليا، الولايات المتحدة، كندا، نيوزلندا وكوريا الجنوبية ودول الأسيان للتجارة الحرة، وقد وضحت أهداف التكتل الاقتصادي APEC في مدينة¹⁷ أوساكا عام 1995 وتمثلت أساسًا في زيادة حرية تنقل رؤوس الأموال والتعاون المشترك في المجال التكنولوجي وتدريب الأفراد والعمالة، إذا أن تجمع APEC يحتوي على أكبر تجمع للإدخار وأكثر تكنولوجيات تقدّمًا وأسرع الأسواق نموًا، وتحت المساعدة الاقتصادية لليابان وقيادتها يتنبأ لهذا التجمع أن يكون من أكبر التكتلات الاقتصادية التي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي الجديد في المستقبل، فهو يمتلك* حوالي 54% من الناتج المحلي الاجتماعي العالمي، وأكثر من 50%.

6-5- التعاون التكتل الإقليمي بين دول المغرب العربي:

في أبريل من سنة 1958¹⁸، عقد مؤتمر في طنجة لبحث إمكانيات وضع أسس هيكلية لتوحيد بلدان المغرب في نطاق نظام فدرالي حيث ضم هذا المؤتمر المملكة المغربية وتونس وممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وكذلك إشتراك فيه كل من ليبيا

15- للدكتور عبد المطلب عبد الحميد "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، (ط1) مرجع سابق ص 127.

16- الدكتور عبد المطلب عبد الحميد "النظام الاقتصادي العالمي. وأفاقه. بعد 11 سبتمبر" نفس المرجع السابق ص 134-135.

17- الدكتور عبد المطلب عبد الحميد "النظام الاقتصادي العالمي وأفاقه بعد 11 سبتمبر" نفس المرجع السابق نفس المرجع السابق ص 136-137.

* جاء ذلك في: إكرام عبد الرحيم "التحديات المستقبلية..." مرجع سابق ص 11.

18- للدكتور إسماعيل العربي "التكتل والإندماج الإقليمي بين الدول المتطورة" الطبعة الثانية 1981 ص 127-128.

وموريطانيا بمندوب مراقب، وفي 17 فبراير 1989 تم الإعلان النهائي، عن إنشاء "اتحاد المغرب العربي" الذي يضم خمسة دول: الجزائر، المغرب، تونس، موريطانيا، ليبيا.

وتبقى المشكلة الأساسية لتكثّل الدول المغربية هي مشكلة إدماج الإنتاج والنشاط الاقتصادي بصفة عامة وطغيان الجانب السياسي على الاتحاد المغربي هذا بصفة خاصة، وهذا ما يحول دون تحقيقها لأهدافها والمتمثلة في إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الخمسة، وإزالة القيود والعراقيل للتكثّل المغربي مما جعله لا يستطيع الوقوف إلى جانب التكتلات الاقتصادية العالمية.

6-6-الاتحاد الخليجي:

يضم التعاون الخليجي 6 دول وهي: الكويت، البحرين، السعودية، قطر، عمان، الإمارات، حيث يعتبر من أهم التجمّعات الإقليمية التي تستهدها الوطن العربي، والتي تم الإعلان عنها رسميا بموجب مؤتمر القمة الخليجية التي الذي انعقد¹⁹ في ماي 1981 في مدينة أبوظبي، وقد تم في 31 ديسمبر من 2001 التوقيع على اتفاقية اقتصادية تعتبر تطورا شاملا للاتفاقية 1981 وذلك من خلال انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لسلطنة عمان، وقد تضمنت الاتفاقية نصوص جديدة متعلقة بالسوق الخليجية المشتركة، والاتحاد الجمركي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي، وأهم ما في الأمر هو تطوّر هذا التجمّع إلى إصدار عملة موحدة نقدية قبيل سنة 2010 وعلى هذا الأساس يمكن أن نحكم على هذه الدول بأنها قد حققت نجاحا لا بأس به في العقدين الماضيين من خلال هذا التكامل الاقتصادي.

6-7-السوق العربية المشتركة:

لقد بات الاندماج الاقتصادي الإقليمي حافزا للدول العربية لدعم لجهود التنمية فيها وزادت الحاجة للعمل على إقامة كتلة اقتصادية بينها في أواخر الخمسينات بإتخاذ هذه الدول إجراءات في إنشاء سوق عربية مشتركة.

وقد جاءت أول اتفاقية على الوحدة الاقتصادية العربية في 3 يونيو 1957، ووقع عليها كل من حكومة الأردن والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية السورية، ودولة الكويت، والمملكة المغربية في يونيو 1962، وانضمت إليها الحكومة العراقية واليمنية في نهاية سنة 1963 وذلك في هدف قيام وحدة اقتصادية كاملة بصورة تدريجية بين الدول الأعضاء، في تنظيم العلامات الاقتصادية بينها وتحقيق أفضل الشروط لازدهارها وتنمية ثروتها ولتأمين رفاهية بلادها.

بالرغم من هذا إن الوضع العربي لدى تأسيس السوق العربية المشتركة كان يعكس عددا من العوامل السياسية والاقتصادية، كقلة الانسجام السياسي والإيديولوجي بين الدول

19- "للككتور عبد المنعم محمد داوود "مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة" الناشر منشأة المصارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه، ص 113-120. دون سنة.

الأعضاء وعوامل جعلت بعض من الدول العربية الغير الأعضاء مثل تونس والجزائر وغيرها.

التي لم تكن في وضع يسمح لها بالإنضمام عمليا إلى هذا التكتل العربي، الأمر الذي لم يكن مشجعا حينئذ على التفاؤل بمستقبل هذا التكتل الضيق النطاق.

وقبل أن نتطرق إلى أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر ونخص بالذكر التكتل الأوروبي والذي هو أساس دراستنا وجدت أنه من الضروري القيام بحوصلة صغيرة متعلقة بالتكتلات الاقتصادية، التي تكونت والتي في طورها إلى الإكتمال والتكوين من ناحية الأوزان والآثار على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، إذ أن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير والتي في تقودها الدول المتقدمة كما هو الحال في أوروبا (التي نستعرض لها لاحق)، أمريكا الشمالية، وآسيا، هي تكتلات تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي بل وسيزداد تأثيرها مع مرور الزمن في ظل المنافسة الشديدة القائمة وفي العالم الاقتصادي الجديد، وذلك لكونها تكتلات لها علاقات ومراكز قوى اقتصادية، ومكاسب إضافة إلى شكل تكوينها.

أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية وقادتها الدول النامية، ذات الأوزان الضعيفة، بحاجة إلى إعادة تكوين وأسس أفضل بمزيد من العمل والتنسيق المتكامل في مجال التكامل الاقتصادي وبالتالي قد تزيد درجة تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، كذلك التكتلات الاقتصادية التي لم تستطع التماسك وتحاللت وانسحب منها أعضاؤها فباعت بالفشل لحاجتها على تكوين جدّي متكامل وأفضل مبني على أسس سليمة كما حدث في قارة أفريقيا، وتلك التي تجمع العمال فيها مثل السوق العربية المشتركة.

ويلاحظ في الأخير أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية تمثل طبعا أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهي تكتلات ستزيد من حجم التجارة الدولية، في تعميق مفهوم مبدأ الاعتماد المتبادل، لتؤدي في الأخير إلى مزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي في العالم، بما لها من آثار في زيادة الاستثمارات المباشرة الأجنبية عبر مناطق العالم المختلفة، زيادة الدخل، وبالتالي زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية بالتالي.

المطلب الثاني: الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

إن من أهم الخصائص التي تميّز النظام الاقتصادي العالمي الجديد الاتجاه المتزايد إلى تكوين التكتلات الاقتصادية كما رأينا في عناصر سابقة، ولعل من أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة وأكبرها حجمًا وإمكانات، نجد أن الاتحاد الأوروبي والذي يكاد يعد مكملاً "في وقتنا الحاضر أو على الأقل أكثر إكتمالاً" من مثيلتها من التكتلات الأخرى من حيث التطور والنضج وتحقيق مراحل التكامل الاقتصادي واتخاذه استراتيجية هجومية اتجاه الاقتصاد العالمي بوصوله لمرحلة الاتحاد الاقتصادي، إذ يعد الاتحاد الأوروبي أحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية لما يعكسه من درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل والاستثمارات والتجارة، والأهم أن محاولات التكامل الاقتصادي هذا والتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باتت ضرورة حتمية على المستوى الدولي حتى تبقى في موضع قوة أمام الظروف التي يفرضها النظام العالمي الجديد، وهذا ما سعت ولا تزال تسعى إليها أوروبا خاصة فيما يتعلق بالوحدة النقدية التي سنتعرض لها بالتفصيل فيما بعد، ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يسعى بكل قوة أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحالي.

وقد لفت إنتباهي القول الشهير للكاتب الفرنسي الكبير "فيكتور هيقو" وأحد المفكرين الذي لطالما آمن بالوحدة الأوروبية "في القرن العشرين ستوجد أمة غير عادية... هذه الأمة ستكون كبيرة، حرة، غنية وقوية، وسليمة مع باقي الإنسانية،... وسيكون اسمها أوروبا".

ولإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل الاقتصادي إرتأيت إلا أن أتطرق ولو بصفة موجزة إلى مراحل البناء الأوروبي والطريق الطويل في الوصول إلى الاتحاد الأوروبي، منذ إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والفلوئاد في الخمسينات إلى قيام المجموعة الأوروبية المشتركة في السبعينات والثمانينات إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي في العقد الأخير فما هي أكبر محطات التأسيس الاقتصادي الأوروبي في ظل البحث عن التوحد الاقتصادي والنقدي؟.

1- أسباب قيام الاتحاد الأوروبي

*الاتحاد الأوروبي لماذا؟: 20

إنه نتيجة لخمسين سنة من البناء الأوروبي الذي يكرّس اليوم وحدة خمسة عشر دولة ديمقراطية موحدة بمحض إرادتها حول مشروع سياسي للتوحيد من أجل الاستجابة بشكل مشترك لأهداف وطموحات الديمقراطية، الحرية، والاحترام لحقوق الإنسان

20- اعتمدت في هذا الجزء على الاتحاد الأوروبي من مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر (فبراير مارس 2001-رقم 1).

السامية، الخمسة عشر دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي تمثل اليوم ما لا تقل عن 370 مليون مشارك أو مواطن مستعد للإستجابة بالمشاركة معاً لأكبر تحديات العصر الحالي.

من هذا المنظور، لقد حددت أهداف وضعت من أجل ترقية الوحدة الأوروبية عبر مشاريع توسعية تشمل دول أوروبا الوسطى، أوروبا الشرقية، دولة مالطا والقبرص من أجل تحسين الظروف الحياتية لمواطنيها وتوفير الشغل لهم، من أجل أيضاً ترقية التنمية الاقتصادية، والتجارة المتوازنة لصالح كل الدول الأعضاء وضمان حرية المنافسة، تقليص الفوارق الاقتصادية بين مختلف اللجان، ودعم الدول التي في طريقها إلى النمو والسهر على صيانة السلم والحرية في البلاد.

ولقد سخّرت مجموعة من الوسائل من أجل المضيّ قدماً في تحقيق الأهداف المذكورة سابقاً، فالشريعة في الرابطة والقوانين المطبقة في الاتحاد بصفة موحدة في الدول الأعضاء الخمس عشر، هي أيضاً لضمان الانسجام بين الدول الأعضاء وتنسيق سياستها، أما فيما يخص ميزانية الوحدة، ممولة من قبل موارد المجموعة الخاصة فهي العرق النابض للسياسة الأوروبية وفي حين المستورد الإداري والتقني للإتحاد يؤمن السير الحسن لمؤسسات الرابطة.

طريق طويل:

2- أكبر المراحل التاريخية للاتحاد الأوروبي: 21

لقد مر التأسيس الاقتصادي الأوروبي بمراحل عديدة من تكثف اقتصادي إلى مرحلة اتحاد اقتصادي (الاتحاد الأوروبي) والإعلان عنه في أول جانفي 1993، بعدما كانت 6 دول فقط في بداية الإعلان عن قيام السوق الأوروبية المشتركة طبقاً لمعاهدة روما في 25 مارس 1957 لتصبح*، 9، 10، 12 و15 دولة أوروبية بعد أن أضيفت بعض دول أفتا EFTA (دول أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة) عام 1994 وهي النمسا، السويد، وفنلندا ليصبح في الاتحاد 15 دولة عضواً.

وقد تحقق الاتحاد بعد أن مر بعدة مراحل قاربت الخمسين عاماً كما رأين أنفاً وهي:

X- المجموعة الأوروبية للفحم والفلوذا (الصلب): La communauté européenne du charbon et de l'acier CECA

وقد تم ذلك في 9 ماي من عام 1950 بمدينة ستراسبورغ حيث طرح وزير خارجية فرنسا روبر شومان فكرة خلق جماعة الفحم والصلب وتم تجسيد الفكرة بإبرام اتفاقية

21- نفس المرجع السابق (مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر "الاتحاد الأوروبي") رقم 1، فبراير 1 مارس 2001 (ص 10-14). كدليل.

* أوروبة السنة في 1958، تم في 9 في 1973 تم أوروبة العشرة في 1981 تم أوروبة 12 في 1986 تم أوروبة 15 في 1995.
* تتكون EFTA الأفتا من سبع دول: النمسا، الدنمارك، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة البريطانية وتكونت في 4 يناير 1960 وقد انضمت لها فنلندا عام 1961.

باريس في أبريل 1951، إن تصريح شومان مُستوحى من فكرة اقترحها من قبل جون موني الذي أراد بناء أوروبا حجرة حجرة، بنفس الطريقة التي يبني بها البناء البيت، وقد تمّ إقرار الاتحاد من 6 ستّ دول هي ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا ولوكسمبورغ، وهولندا، وقد تشكل لهذا الاتحاد (مجموعة الفحم والفولاذ الأوروبية) سلطة عليا فوق قومية (فوق الدول) بإقامة مجلس برلماني اجتمع لأول مرة في سبتمبر 1952 بسترسبورغ.

- معاهد روما:

قررت الدول الست * * الأعضاء في تكثّل الفحم والفولاذ تحقيق مزيد من الاندماج والتقارب فوَقعت على معاهدة روما في 25 مارس 1957 بإقرارها إنشاء المجموعة الاقتصادية للمجموعة الأوروبية للطاقة النووية (الذرية)، كان البرلمان يضم 142 نائباً آنذاك مفوضين من طرف برلماناتهم الوطنية.

- أوروبا ذات التسعة أعضاء:

بعدما انظمت ثلاث دول أخرى إلى المجموعة في جانفي من عام 1973 توسع البرلمان الأوروبي بالتالي إلى 198 نائباً، وهذه الدول هي: الدنمارك، المملكة المتحدة وإيرلندا.

- البرلمان ينتخب بالإقتراع العام:

أصبح البرلمان ينتخب عن طريق الإقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات بدءاً من جوان 1979، وذلك بموجب المبادئ المنصوصة في معاهدات روما، وقد تمّ إنتخاب 410 نائباً في الدول التسع الأعضاء، واجتمع النواب في قصر وأوروبا المقرّ الجديد للبرلمان الأوروبي الكائن في ستراسبورغ في جويلية 1979.

-الدولة العاشرة تمّ الثاني عشر في الاتحاد الأوروبي:

نقد أصبحت اليونان عاشر دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي، وأصبح عدد نواب البرلمان الأوروبي 434 نائباً، لتصبح أوروبا تضم 12 دولة في جانفي 1986 بعد انضمام كل من إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الأوروبية وتوسع البرلمان إلى 518 نائباً.

-العقد الأوروبي الموحد:

جاء العقد الأوروبي الموحد مطالباً بإقامة الاتحاد الأوروبي بعدما صادقت عليه الدول الاثنان عشرة وبعدها وقّعت الحكومة عليه بطلب من البرلمان الأوروبي في 1986 يعمل العقد الموحد على تحسين الإجراءات وتوسيع نطاق صلاحيات الاتفاقية بإقحام تعاون تشريعي فعلي بين المجلس والبرلمان، الدول الأعضاء وبموجب هذا العقد التزمت بخلق سوق مشتركة في أجل أقصاه 31 ديسمبر 1992، تضمن حرية تنقل الأشخاص، الرأس مال، الممتلكات والخدمات.

السوق الموحدة:

أو كما يسمونها بالسوق الأوروبية المشتركة، وكان الاندماج السلبي، أي إلغاء الحقوق الجمركية والقيود الكمية مقارنة مع حرية تنقل الممتلكات وعوامل الإنتاج في نطاق سوق مشتركة وفي وضع الحريات الأربع أدى إلى اكتمال مقوماتها في فترة ما بين 12 و15 عاماً التي تلت إنشاء الجماعة الأوروبية European community وهذا أول من سجل خطى إيجابية نحو الأمام من أجل سوق متكامل في سبيل تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، فكثيراً ما كانت حرية تنقل الأشخاص رأس المال، السلع والخدمات تصطدم بقوانين وطنية لم يكن باستطاعة الدول الأعضاء ضمان انسجامها كما كان تباين الأهمية بين هذه الدول واختلاف القوانين الخاصة بالمرافقة يعيقان الخدمات العابرة للحدود وقرارات الاستثمار وتوظيف الأموال.

X - مجلس ماستريخت الأوروبي: Conseil Européen de Maastricht

من خلال مجلس ماستريخت الأوروبي، قرّر رؤساء وحكومات الدول الأعضاء إنشاء الاتحاد الأوروبي في ديسمبر من عام 1991 (L'union européenne (EU).

X إبرام اتفاقية الاتحاد الأوروبي في ماستريخت: Maastricht

اتفق على إعلان الاتحاد الأوروبي والتوقيع على اتفاقيته استكمالاً طبقاً لمعاهدة Maastricht (نسبة إلى مدينة Maastricht من حدود هولندا)، وتم ذلك في فيفري من 1992، تحول الاتفاقية صلاحيات جديدة للبرلمان الأوروبي، خصوصاً فيما يتعلق بالقرار التشريعي المشترك أي أن البرلمان يقرّر مع المجلس حدّ سواء بشأن بعض القضايا الهامة كما تخول له الاتفاقية مهمة تعيين الوسيط الأوروبي.

- الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ:

أصبحت اتفاقية الاتحاد الأوروبي سارية المفعول في أول نوفمبر من عام 1993 بعد مصادقة الدول الأعضاء عليها وقد حدّدت هذه الاتفاقية Maastricht ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة (ما سنتطرق له بالتفصيل في مباحث لاحقة مستقلة).

- أوروبا تتسع إلى خمسة عشر عضواً:

أصبح عدد نواب البرلمان الأوروبي 626 نائباً بعدما التحقت إلى الاتحاد كل من النمسا والسويد وفنلندا كما رأينا أنفاً في جانفي 1995 وأصبح بذلك عدد الدول المتحدة في أوروبا 15 دولة.

X- التوقيع على اتفاقية أمستردام:

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في أكتوبر 1997، جعل من الاتحاد الأوروبي أكثر قوة بمنحة واجبات جديدة، كواجب وحقّ المواطنين أي خلق حقوق المواطنة الأوروبية، وتوسيع سلطات البرلمان بإعطاء الصفة الديمقراطية للمؤسسات والمسؤوليات الدولية للاتحاد في ميداني السياسة الخارجية والدفاع.

X- العملة الموحدة:

أول جانفي 1999 بداية الفترة الحاسمة في الخضوع نهائيا للتساوي بين العملات وإقامة بنك يسيّر السياسة النقدية لدول الاتحاد والتي تستوفي الشروط لاعتماد العملة الموحدة "الأورو"، كل هذه المراحل سوف يتم تحليلها بصفة أكثر توسعية في مباحثنا اللاحقة).

وبالإضافة إلى ما يتم تحليله عبر مراحل التطور المختلفة للاتحاد الاقتصادي الأوروبي، لا مانع لو تطرقنا لسؤال ربما يرصد لنا أهداف هذا الاتحاد وهو لماذا الاتحاد الأوروبي؟.

3: أهداف الاتحاد الاقتصادي الأوروبي:

جاء الاتحاد الأوروبي من أجل:*

- ❖ إلغاء الحواجز الحدودية والقيود التعريفية، القيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء لغرض خلق سوق تجارية بطاقة استيعابية ضخمة وقدرة إنتاجية أكثر كفاءة.
- ❖ تفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية عن طريق تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق.
- ❖ الوصول إلى مرحلة الاندماج الفعلي بعد مرحلة التكامل والتنسيق وهذا ما يسهل من الاستخدام الأمثل للطاقت والموارد، ربّما يعزّز من دفع معدلات التقدّم الاقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي.
- ❖ استقبال التكتل الأوروبي للقرن الواحد والعشرين بصورة تسمح له بأن يكون أكثر فعالية في كل المجالات الاقتصادية والسياسية.

* الدكتور عبد المطلب عبد الحميد "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر" مجموعة النيل العربية الطبعة الأولى

❖ ضمان الاستقرار النقدي في أوروبا بتحقيق الوحدة النقدية، وإقامة البنك المركزي الأوروبي، والممرور من وحدة نقد أوروبية حسابية إلى وحدة نقد حقيقية، عن طريق تعزيز التنسيق السياسي النقدي للدول في الاتحاد.

❖ دوام العمل في التكتل الاقتصادي بين الدول الأوروبية صوب تقريب السياسات الاقتصادية والنقدية بينهم.

❖ تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول الاعضاء في التكتل الأوروبي بالعمل الفعال في إطار خفض معدلات التضخم، وزيادة معدلات النمو، وكذا خفض نسبة البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة وتحقيق الرواجح في التكتل بالتالي.

حيث توجد مجموعة من المؤسسات الأوروبية التي تسهر على تحقيق أغراض التكتل وخطوات التكامل وزيادة فعاليته، على شكل آلية تنظيمية متكاملة (منظومة) بحيث نجد الاتحاد الأوروبي بـ 15 عضواً المجلس الوزاري المسؤول عن تنسيق السياسات، المجلس الأوروبي من رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، وأيضاً المفوضية الأوروبية المسؤولة عن الخطوات التنفيذية، والبرلمان الأوروبي الذي يقدم المقترحات، وإضافة إلى "محكمة العدل الأوروبية".

قوة الاتحاد الأوروبي والصلابة الحقيقية التي يتميز بها هذا الاندماج والتي يستمدّها من أسسه الاقتصادية كما وضعتها معاهدة ما سترِيخت، وكذلك معايير التقارب الاقتصادية المطلوب توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام إلى التكتل الاقتصادي والوحدة النقدية الأوروبية، تجعل هذا الأخير يزداد قوة مع مطلع القرن الواحد والعشرين بحيث سيشهد تصاعد ليكون من أهمّ (إن لم يكن أهمّ) التكتلات الاقتصادية التي سوف تلعب دوراً رئيسياً في الإدارة الاقتصادية في العالم.

تحديات التوسيع في الاتحاد الأوروبي: 22

يعمل الاتحاد الأوروبي على اتساع العضوية وضم دول جديدة إليه.

لقد تمت عملية التكامل داخل الاتحاد الأوروبي بتعاقد العديد من الدول التي باشرت النقاش منذ البداية من أجل إنتمائها إلى المجموعة الأوروبية، سواء دول أوروبا الشرقية التي هي في مرحلة وسيطة أو تمهيدية، وبعض دول أوروبا المتوسطة، التي قد تطوعت وغيرها...

والدول التي ترغب وتأمل الانضمام إلى الاتحاد واجب عليها أن تبرهن عن قدرتها على الاقتراب من الأهداف التي يسعى لها "ماستريخت" Maastricht، على أن يكون الاحترام لهذه المعايير ليس على حساب هذه الدول التي تريد في الانضمام إلى الاتحاد أو تكون شروط عبودية تنال منهم وتنقص من مكانتهم، وأن لا تكون الدول الأعضاء الجديدة مجبرة على المشاركة بتلقائية في UEM (الوحدة الأوروبية النقدية).

22-Klaas Knot ;Donogh McDonald et Karen Swiderski ;" la Zone euro et les défis à surmonter" Revue de Finances et développement « Union économique et monétaire européenne » (Publié par le Fonds monétaire international) Décembre 1998, P11.

إن الأعضاء الذي أوفوا شروط المعاهدة في العضوية داخل الاتحاد عليهم مواجهة العديد من التّحديات.

يجب عليهم المضي قدما بالمشاريع الخوصصية ومواصلة الحد أو على الأقل التّقليص من التدخل الحكومي في الاقتصاد، بهدم الاحتكار، إلغاء عوائق التجارة، ووقع أسواق عمل تكون مرنة.

قامت اللّجنة الأوروبية بوضع آراء مائة على طلب الدخول لستة دول وهي قبرص، إستونيا، هنغاريا، بولونيا، جمهورية تشاك وسلوفينيا (chypre, Estonie, Hongrie, Pologne, République Tchèque et Slovénie)

على ما يبدو كلّها في مرحلة متقدّمة فيما يخص معايير الميزانية لماستريخت، لكن معدّل التضخّم للدول الخمس الأخيرة أعلى من معدّل تضخّم منطقة الأورو.

على الرّغم من أن التقدّم في هذا المجال في تزايد مهمّ، إلا أنّه يبدو من وجه السداد تحديد التقارب الاقتصادي بمساعدة مروّجة موسّعة لمعايير هيكلية ومؤسّساتية، التي بموجبها الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال والتي تطالب بالتقدم المتين في أقسام التمويل ودعم قدرات التسوية والمراقبة من أجل المساهمة في تأمين والمحافظة على الاستقرار.

فهي مرحلة تاريخية هامّة يعيشها الاتحاد الأوروبي المكوّن حاليًا من 15 عضوًا والذي يتوقع انضمام دول أخرى في طريقها إليه، مثل النرويج ودول أخرى، إضافة إلى اتجاه الاتحاد الأوروبي إلى توسيع العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال إقامة ما يسمى بالمشاركة الأوروبية المتوسطة مع دول البحر المتوسط، ومنها مصر.

4- أجهزة الاتحاد الأوروبي:

مهمة إصدار القواعد القانونية في الجماعة الأوروبية تستلزم وجود أجهزة توضع معالم النشاط الذي تقوم به الوحدة من أجهزة الإدارة (اللجنة والمجلس) وأجهزة الرقابة (البرلمان الأوروبي محكمة عدل الجماعة الأوروبية) وهيئات أخرى يشتمل عليها الاتحاد الأوروبي ندرجها فيما يلي:

* المجلس الأوروبي: (صوت الدول الأعضاء) (La voix des États Membres)

يراعي المجلس مصلحة الدول الأعضاء حيث تنحصر وظيفته في وضع القواعد العامّة موضع التنفيذ، فهو بمثابة السلطة التنفيذية أو التشريعية في الإهتمام بالمسائل السياسية والقضايا الخاصّة بالمجموعة وأيضاً والسياسية الخارجية، ويضم ممثلوا حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغالباً ما يكونون بدرجة وزير، حيث يتنوع الوزراء، من وزراء الاقتصاد والمالية ورؤساء البنوك المركزية.

* للدكتور عبد المنعم محمد داود "مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجزبة السوق الأوروبية المشتركة" مرجع سابق (دون سنة) ص 17-71. ملخص.

حيث يقع على عاتقه مهمة التوفيق بين نشاط الحكومات المسؤولة عن السياسة الاقتصادية في البلاد المعني بها وله حق إصدار القرار من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح هيئة أخرى كالبرلمان الأوروبي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعندما يصدر قرارته بعد التداول فيها والتصويت عليها فإنه لا يلتزم برأي أحدهما.

كما أنه يمكن للمجلس أن يتبادل المعلومات مع اللجنة ويتفق معها على كل الاقتراحات والاجراءات التي يراها مناسبة أو ضرورية لتحقيق الأهداف المشتركة للجماعة (مقره بروكسال البلجيكية)

*المجلس الوزاري: (القمة الأوروبية) (Le sommet européen)

ويقوم هذا المجلس بتنفيذ القرارات بصفة نهائية للمجلس الأوروبي على المستوى الوزاري وهو يأتي بالتدابير اللازمة لاتخاذ القرارات وتنفيذها ورسم السياسات سواء الداخلية أو الخارجية (خارج المجموعة) حتى يضمن الاستقرار والأمن الاقتصاديين والنمو المشترك بين دول المجموعة (مقره بروكسال).

*مجلس المدققين (جهاز الحسابات) (Du Bon Usage de Votre Argent)

المجلس مقره بلوكسمبورغ، ويمثل بمندوب واحد عن كل دولة، ومهمته السهر على أموال المجموعة، وله الحق في مراقبة حسابات كل منظمة، كل عضو، وكل مؤسسة التي لها مسؤولية تسيير الرأس المال الأوروبي، من مصاريف وإيرادات، أي تهتم بعملية المراقبة المالية لأعضاء المجموعة الأوروبية.

*المجلس الاقتصادي والاجتماعي: (صوت المجتمع المدني) (La Voix De La Société Civile)

هو عبارة عن هيئة استشارية في عملية أخذ القرار على مستوى أعضاء المجموعة الأوروبية، بحيث يعرب عن رأيه فيما يخص القرارات المقترحة من طرف الوحدة سواء فيما يتعلق بالشغل، التفتقات العمومية، والتكوين المهني، إلخ، وهي نتيجة الاتحادات التوعوية للصناعة والغرف التجارية داخل الاتحاد الأوروبي.

*اللجنة الأوروبية المشتركة: (ترقية المصالح المشتركة) (Promouvoir l'intérêt commun)

تمارس اللجنة سلطات فعالة وهامة على مستوى الجماعة الاقتصادية تتقاسمها مع المجلس، فالقرارات الهامة يتخذها المجلس بناء على اقتراح اللجنة الذي يقيد المجلس ولا يستطيع تعديله إلا بالإجماع.

تمارس اللجنة وظيفة تطبيق الأحكام فهي تملك سلطة إدارية تنفيذية، لها الحق في اتخاذ القرارات الخاصة بها أيضا فهي تستقل في ممارستها لأعمالها عن الدول الأعضاء كما أنها تقدم الاقتراحات الملائمة لتحقيق الأهداف المشتركة مع توفر الاتصال الدائم بين

- اللجنة والمجلس حتى يضمن التعاون الفعّال لمسايرة الحياة الاقتصادية الحديثة ويمكن أن نلخص فيما يلي الوظائف الأساسية التي تؤديها اللجنة كآلي:^{*}
- لها الحق في المبادرة في وضع اقتراحات ذات طابع تشريعي حسب رؤيتها الخاصة لمصالح الإتحاد ومواطنيها.
 - هي الحارسة للاتفاقات فهي تسهر على تطبيق القوانين الأوروبية تطبيقاً صحيحاً والاستفادة الإجمالية لكل دول الأعضاء.
 - هي تسيّر السياسة الأوروبية وتتفاوض حول الاتفاقات التجارية والعلاقات الدولية، فهي مسؤولة على سنّ مختلف السياسات وتسييرها باعتبارها العضو التنفيذي للإتحاد.
 - سلطاتها محدودة ومعينة بوضوح فهي تتقاسم بذلك اتخاذ القرارات فيما يخص سياسات الإتحاد الأوروبي وأولوياته مع المجلس الأوروبي بشكل خاص والبرلمان الأوروبي بشكل عامّ.
 - هيكله وتنظيمه خاصان بحكم شجاعة مسؤولياتها على مستوى الإتحاد.
 - تتمتع اللجنة بشرعية ديمقراطية كبيرة، تسمح في اختيار رئيس اللجنة من طرف ممثلي حكومات الدول الأعضاء المجتمعون في المجلس الأوروبي بالمصادقة عليه من قبل البرلمان.
 - تربط اللجنة علاقات نشيطة ووثيقة مع المؤسسات الأخرى على مستوى الإتحاد الأوروبي ومسؤوليات جديدة تتطور بتطور الإتحاد الأوروبي على مرّ السنين.

* البرلمان الأوروبي: (صوت الشعب La voix du peuple)²³

يتمثل البرلمان الأوروبي في الهيئة الممثلة لبرلمان الدول الأوروبية بحيث يعهد لبرلمانات الدول الأعضاء مهمة تعيين نواب هذا البرلمان، بالاختيار عن طريق الانتخاب المباشر كل 5 سنوات في سبيل المصلحة المشتركة. البرلمان الأوروبي الحالي، الذي تم انتخابه في جوان 2004، مكون من 732 عضو من أصل 25 دول في الإتحاد الأوروبي (حوالي 222 هم نساء)، يقع مقره في ستراسبورغ بفرنسا.

ويتمثل اختصاصه الأصيل في أعمال الرقابة السياسية والرقابة على الميزانية، والرقابة التشريعية وكذلك له الحق في اتخاذ القرارات والاشتراك في مناقشة القرارات والمقترحات المقدّمة من طرف الدول الأعضاء ويتقاسم هذه المسؤولية مع كل من مجلس الإتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية.

* مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر "الاتحاد الأوروبي" رقم 1، فبراير/مارس 2001 مرجع سابق (ص 15-18).

23- أ. دكتور صلاح الدين حسن السبسي "الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) للسوق العربية المشتركة الموقع والطموح" الطبعة الأولى 2003 ص 21-22.

كما يهتم أيضا بقضايا السوق الداخلية والموازنات حيث يقوم بالنقد والتوجيه والإرشاد، وهو مستقل في ممارسته لهذه الاختصاصات، كما أنه يعني بمسألة انضمام دول جديدة للإتحاد الأوروبي والسياسات الخارجية والأمن الأوروبي "Josep Borell" هو الرئيس الحالي للبرلمان الأوروبي.

*محكمة عدل الجماعة الأوروبية: (أولوية العدالة) (La primauté du droit)

هي السلطة القضائية التي تسهر على أن الشرعية الأوروبية تكون ممثلة ومطبقة بنفس الأسلوب في جميع دول الاتحاد الأوروبي حتى يكون القانون هو نفسه بالنسبة للجميع، حيث يتمثل اختصاصها الرئيسي في رقابة شرعية التصرفات أو الأعمال القانونية لدول المجموعة والفصل في مدى شرعية هذه الأعمال الصادرة عن أجهزة الجماعة من المجلس واللجنة، فهي تستقبل الدعاوي والنزاعات التي قد تحدث بين دول الاتحاد وتسهر في تطبيق قواعد القانون الجمعي وسيادة أحكامه لتحقيق العدالة.

المحكمة مقرها بلوكسمبورغ ومكونة من قاضي دولة لكل من الدول الأعضاء.

*البنك الأوروبي للاستثمار: (منح يد المساعدة) (Prêter une main secourable)

هو الجهاز النقدي والمصرفي في الاتحاد الأوروبي في تمويل مشاريع استثمارية لمصلحة أوروبا خاصة في المناطق التي هي أكثر حاجة إلى هذا النوع من الإعانات يتعامل البنك مع القطاع الخاص والعام والقطاع الحكومي، يقدم قروض وضمانات لتحقيق التنمية المتوازنة داخل الاتحاد، كما أنها تقوم بتمويل مشاريع كبناء السكك الحديدية، الطرق، مطارات، أو مشاريع خاصة بالبيئة والمحيط داخل المجموعة المتحدة في أوروبا البنك مستقره بلوكسمبورغ، يمنح قروض أيضا للدول المرشحة للانضمام إلى الوحدة وكذلك الدول النامية.

*البنك المركزي الأوروبي: (عملة مستقرة) (Une monnaie stable)

مقره "قراتفورت" الألمانية**، مؤسسة مالية تتولى إنجاز الوحدة النقدية والإشراف عليها، أصبح من الواجب على دول الاتحاد الأوروبي النقدي إنشاء نظام أوروبي للبنوك المركزي، الذي يجمع البنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي، مهامه وضع السياسات النقدية وللمالية داخل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في تحديد أسعار القرض، والعمل على استقرارها داخل المجموعة، فهو يعمل كوحدة مستقلة في ممارسة أعماله كبديل لوظائف البنوك المركزية في الاتحاد الأوروبي، ويتمثل هدفه الرئيسي في ضمان استقرار الأسعار بشكل يمنع الاقتصاد الأوروبي من تحمل مشكلة التضخم، ويتولى رئاسة هذا البنك الفرنسي Jean Claude Trichet (جون كلود تريشي) الرئيس المنتخب لثمان سنوات إلى جانب نائب عنه منتخب لأربعة سنوات، وأعضاء آخرون مهمتهم تطبيق

* من دائرة الأترنت: Comment fonctionné l'union ?

http://3w.europa.en.int/abc/panorama/howorganised/index_fr.htm

** نفس المرجع السابق: http://3w.europa.en.int/abc/panorama/howorganised/index_fr.htm

السياسة النقدية المعينة من طرف مجلس حكام المصارف المركزية والإدارة المركزية التي تضم رؤساء البنوك المركزية بالإتحاد الأوروبي، إن وضع السياسات النقدية والمالية في سبيل تحقيق استقرار الأسعار وتخفيض معدل التضخم أو تثبيتها على الأقل عند المعدل المحدد من معاهدة ما ستريخت، إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية هي من المهام الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي أو بالأحرى النظام الأوروبي للبنوك المركزي، بينما يقوم المجلس التنفيذي بعمليات التطبيق وتنفيذ هذه السياسات، وهناك شبكة تختص بالمدفوعات الكلية داخل منطقة الإتحاد من أجل تطبيق السياسة النقدية ويطلق عليها اسم Trans Européen Automated Real-Time Gross Payments أو باختصار TARGET النظام الذي يسمح بتنقل رؤوس الأموال أبحرية عبر الحدود داخل منطقة الأورو.

يعمل المصرف الأوروبي ومن أجل تفعيل الأداء الاقتصادي على استشارة كل من المجلس الوزاري الأوروبي والبرلمان في إصداره التعليمات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والرقابة النقدية والتقلبات الظرفية المتعلقة بها.

5- مقومات إنشاء السوق الأوروبية الموحدة:

يقوم الإتحاد بين الدول بصورة تدريجية في سبيل توحيد السياسة الاقتصادية بينهم وتنمية النشاط، الاقتصادي داخل حدود هذه الدول من أجل تنمية شاملة بشكل سليم واستقرار داخلي وخارجي يعمل على الرفع من مستوى معيشة الأفراد وتعزيز الترابط والتعاون فيما بين الدول الأعضاء.

والتكامل الاقتصادي هو أفضل وسيلة في تحقيق التنمية لما يحققه من مزايا تعود بالإيجاب على الدول الأعضاء مثلها مثل الإتحاد الأوروبي تجربة بارعة في إنشاء الاتجاه نحو الوحدة الاقتصادية، ووسيلة لتحقيق أقصى ما يمكن من الوحدة بين الدول الأعضاء كلها متعلق بما وفرته هذه الدول من مناخ اقتصادي سياسي واجتماعي وظروف داخلية وكأنها تتوافر في بلد واحد تساعد على نجاح التكامل الاقتصادي.

ومن أهم بوابر التكامل الأوروبي إزالة الحواجز الجمركية والقيود الاقتصادية بين الدول المتكاملة من أجل هدف أسمى ألا وهو توحيد سياسة تلك الدول في كافة المجالات، ذلك لأن السماح بالتنقل الحر للعمل ورأس المال داخل التكامل الاقتصادي أمر مرغوب فيه من قبل الجميع، في سبيل الوصول إلى الكفاية الاقتصادية المرجوة وكذا رفع مستوى المعيشة إلى أقصى حد ممكن.

ولطالما كانت السوق الأوروبية الموحدة نتيجة تعميق أساسي في عملة التكامل فيما بين الدول المشتركة ونتيجة توحيد اقتصاديات هذه الدول، وكذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخلي حدودها وتحسين المستوى العام للمعيشة، وتعزيز الروابط فيما بين الدول الأعضاء وأهم المقومات التي اعتمدها أوروبا من أجل إكمال إنشاء سوقها الموحدة كانت كالتالي:²⁴

²⁴- موقع على الإنترنت: http://www.alshamsi.net/friends/b7ooth/buss_agric/yoro_systeme_html

❖ إنشاء اتحاد جمركي وإلغاء الرسوم الجمركية التي تعرقل التجارة:

ويشتمل ذلك على ضرورة خلق سوق مشتركة حرة دون عراقيل وقيود تعيق قيام التجارة بين الدول الأعضاء وذلك بموجب قوانين السوق الجديدة خاصة فيما يتعلق بالضرائب بحيث يتعين تخفيض الضرائب في بداية الأمر على الواردات، والقيود على السلع لحماية الإنتاج الوطني والمستهلك والبيئة، يتم إلغاء القيود الجمركية داخل المجموعة على مراحل متعددة (12 سنة) حتى تكفل مقومات الاتحاد.

❖ توحيد التعريفات الجمركية:

يتمثل أساسا في وضع جدول للتعريفات الجمركية على عدة مراحل من أجل التعامل مع دول الاتحاد وتختلف المراحل باختلاف طبعة السلع الصناعية والزراعية حيث يتطلب ذلك إقامة توازن بين القوانين المختلفة للبلدان المشتركة وترجع أهمية الالتزام في دخول السلع الأجنبية عبر الحواجز الجمركية وتسربها إلى الدول التي تقيم الحواجز الجمركية.

❖ السياسات التجارية الموحدة:

إن في إلغاء الحواجز الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفات هدفا أساسيا من أجل توحيد السياسات التجارية للدول الأعضاء، وفي سبيل توحيد العلاقات التجارية بين دول الاتحاد جاءت ضرورة تنسيق السياسات التجارية كمقدمة لسياسة مشتركة موحدة.

❖ حرية انتقال عناصر الإنتاج:

بموجب القوانين الجديدة يتم إلغاء كافة القيود التي تعرقل حركة انتقال العمل فيما بين الدول المشتركة وكذلك القيود والمفروضة على حرية الإقامة، ضمن حق أي مواطن أوروبي أن يمارس العمل الذي يقوم به في وطنه الأصلي في أي دولة أوروبية أخرى يختارها بموجب بطاقة شخصية من أجل البحث عن أفضل وأحسن فرص العمل والمعيشة، مع ضمان في المساواة في شروط العمل والإقامة والأجور.

❖ حرية تنقل رؤوس الأموال:

بموجب تدابير تم اتخاذها في سبيل إنجاح حركة رأس المال من دون قيود أو عراقيل وداخل السوق الأوروبية المشتركة، وفي تحديد رأس المال المنطوق من أجل توسع الأسواق المالية والساحات وبالتالي الإمتلاك الأكبر قيمة لرأس المال تضمن البحث عن أفضل الإستثمارات داخل دول المجموعة في مجالات الإنتاج والتأمينات المختلفة.

❖ توحيد السياسة الزراعية:

لقد أثار مسألة توحيد السياسة الزراعية لدول السوق الأوروبية المشتركة العديد من المشاكل، كون القطاع الزراعي ذو أهمية وضخامة بالنسبة للعديد من الدول، وقد رسمت العديد من الأهداف في سبيل توحيد السياسة الزراعية لدول الاتحاد تمثلت أساسا

في رفع الإنتاجية واستخدام أمثل لعوامل الإنتاج والعمل على استقرار الأسواق للمنتجات الزراعية المختلفة من أجل ضمان تدفق سلع بأسعار معقولة.
وقد شملت السياسة الزراعية على العناصر الأساسية التالية:

- سياسة الأسعار والأسواق:

تتمثل في إزالة جميع العوائق التي تعرقل عملية تحرير التجارة داخل السوق الأوروبية المشتركة هو تنسيق كل الخطط الزراعية ووجود نظام حماية كامل فيما يخص التعامل الخارجي لدول الاتحاد وتدعيم المنتجين ضد المنافسة الخارجية.

- السياسة الخارجية:

لقد قام الاتحاد بين دول عديدة في شكل اتفاقيات اجتماعية تتجلى أهميته في مدى التعاون مع الدول المجاورة ومنح إعانات ومساعدات للدول النامية.

- سياسة الهيكل الاجتماعي:

ومن خلال هذه السياسة يتم تدعيم الهيكل الاجتماعي للعمالة الزراعية المساهمة في استقرار العمل الزراعي من خلال تشجيع العمل الزراعي وتنفيذ برامج تدريبية للمزارعين وتوفير كل متطلباتهم وتدعيم الفائدة على القروض الممنوحة.

❖ حرية انتقال الخدمات:

ويتمثل هذا الأخير في وضع سياسة بإزالة كافة القيود أمام وسائل النقل والاتصالات براً وبحراً وجواً، حتى يتسنى العبور من دولة إلى أخرى وبسهولة وشرطاً أساسياً للتكامل وكذلك تحسين المنافسة بين مواصلات دول الوحدة داخلياً وخارجاً.

❖ تشجيع المنافسة:

إن عامل المنافسة من أهم العوامل التي تسمح بقيام سوق أوروبية موحدة، والمبادئ التي تعمل عليها السوق والمتمثلة في إلغاء القيود والرسوم الجمركية وتوحيد التعريفات أساس تطوير دول الاتحاد وضمان سيادة المنافسة ومن أجل أن يتم ذلك لابد من وضع أحكام تمنع الحكومات والمشروعات في القيام بالأعمال من شأنها تقييد المنافسة أو اضطراب التجارة أو التمييز عن طريق الجنسية، ومن شأنها أيضاً منع أية اتفاقات تعمل على الحد من المنافسة عن طريق تحديد الأسعار أو تقييد الإنتاج وخطر التكتلات الصناعية كما يجب على الدول الأعضاء أن تميز ضد منتجات بعضها البعض عند فرض الضرائب من أجل الوصول إلى سعر تنافسي ورفع مستوى الإنتاجية.

❖ إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي:

نصت معاهدة روما على إنشاء هذا البنك حتى تسهم في تمويل الاستثمارات من أجل توسيع المجال الاستثماري في المناطق الأقل تقدماً في الاتحاد الأوروبي والعمل على تعميرها من أجل تقدماً أكثر اقتصادياً ودعم هذا التقدم ليستمر عبر السنين والسير به بخطى سريعة، وقام البنك بتمويل المشروعات التي تحتاج إلى دعم أكبر لمواجهة الظروف الاقتصادية المشتركة بتوفيره للمعدات والأساليب الحديثة اللازمة كما يجوز للبنك أن يطلب قروضا من الدول الأعضاء وأن يقوم بالاقتراض من الأسواق المالية ويقوم بتحديد سعر الفائدة في السوق المالي وليس له أن يتدخل في إدارة المشروعات التي يمولها إلا عند الاقتضاء من أجل المصلحة المشتركة.

❖ توسع العلاقات مع الدول والأقاليم ما وراء البحار:

وتمثلت أساساً في خلق برنامج محدد وواضح من أجل تنظيم ربط المناطق فيما وراء البحار باقتصاديات الاتحاد الاقتصادي الأوروبي من خلال الانتساب إلى الاتحاد وقد تم إنشاء الصندوق الأوروبي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بأموال من دول الاتحاد في سبيل تمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية وغيرها، كالمصانع، الطرق، الزراعة، والتجارة، المدارس ومعاهد التدريب والمستشفيات في الدول والأقاليم فيما وراء البحار والمعنية بالأمر.

❖ ميزان المدفوعات والمسائل النقدية:

من مصلحة الدول الأعضاء إنباع سياسة تؤدي إلى توازن في ميزان مدفوعاتها هذا ما قامت عليها معاهدة روما، ودعم الثقة الممنوحة في عملتها بالاحتفاظ على ثبات مستوى الأسعار والمحافظة أيضاً على مستوى عالٍ من العمالة، ثم إن الجانب النقدي دور فعال في إنشاء السوق الموحدة لهذا تعتبر سياسة سعر الطرق لدى الدول الأعضاء مسألة مهمة ولذلك يتم تعديل سعر العملة بشكل جماعي كما جاءت به نصوص المعاهدة ومن أجل خدمة السوق لا بد من اتخاذ عدة إجراءات تمثلت أساساً في توحيد أسعار الطرق وهذا ما ترضح من خلال بروز العملة الموحدة الايكو، ووجوب تنسيق السياسات لتفادي وجود إختلالات في ميزان المدفوعات يتبعها تدهور الاتحاد الاقتصادي ومعالجة هذه الاختلالات إن وجدت باتخاذ الإجراءات الملائمة لذلك.

من الواضح أن دول أوروبا نجحت إلى حد بعيد في تكوين سوق أوروبية مشتركة استناداً على الأهداف التي قامت بوضعها من أجل تحقيقها والتي تجعل من الاتحاد وحدة فيما يتعلق بعلاقاته مع باقي العالم وعلاقاته مع بعضه البعض (محلياً) وفي سبيل إتمام السوق المشتركة وتعميقها أكثر وتوسيعها قامت الدول الأعضاء بعده إصلاحات وتعديلات في معاهدة روما، كلها في المجلد سياسات من أجل قيام سوق أوروبية موحدة ومكتملة.

* L'union économique et monétaire et L'euro : http://eurpa.eu.int/abc/lessons/index12_fr.htm.

* LUEM et L'euro : http://eurpa.eu.int/abc/lessons/index12_fr.htm. نس المرجع السابق

المطلب الثالث: تجربة النظام النقدي الأوروبي:

إن فكرة تكوين وحدة نقدية واقتصادية هي فكرة قديمة تعود جذورها لمئات السنين، وزادت أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية مع تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وبالرغم من هذا لم تلق هذه الفكرة الدعم الكامل والحماس المنشود في إنشاء نظام نقدي منفصل داخل أوروبا وذلك لوجود نظام في ظل صندوق النقد الدولي يعمل على تثبيت أسعار الصرف ما يسمى بنظام "Bretton woods"، ومع انهيار هذا النظام في 1973²⁵، وكذا انهيار ميزان المدفوعات الأمريكي، وارتفاع معدلات العجز بانخفاض سعر صرف

الدولار سنة 1971، دعت الحاجة إلى الشروع الأوروبي في إصدار وحدة اقتصادية ونقدية في أفق عام 1980.²⁶

النظام النقدي الأوروبي هو أكثر التجارب المعروفة في المنطقة الأوروبية، المجموعة الأوروبية التي أعضاؤها يتعاقدون باشتراك في عملية التوحيد الاقتصادي الكلي، تُعيد تقديم مثال استراتيجي لاختبار تشددها فيما يخص التوحيد النقدي، أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية قاموا بعدة خطوات للوصول إلى الوحدة النقدية كما يشهد بالتالي النظام النقدي الأوروبي الحديث (SME)، الذي ولد عام 1979 ويضم 3 مقومات أساسية وهي.²⁷

1- تغييرات معدلات الصرف للدول المنظمة تبقى محدّدة بالهامش المقرر للتقلبات أي أن معدلات أسعار الصرف لا يمكن أن تتغيّر ضمن الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار الصرف والتي هي $\pm 2.25\%$ مع إلزام دول المجموعة في التغيير عملتها بالنسبة لعملات أخرى كالدولار، وهذا الاتفاق مسمى بـ "الثعبان" استعارة توصف التقلبات المتموجة، بالنسبة إلى عملات أخرى، تقود المجموعة والتي تبقى على بعد ثابت بعضها البعض.

2- من واجب الدول العضوة أن تعمل بالإشتراك على وضع خامس احتياطاتها الدولية، وتتلقى بالمقابل حقوق على وحدة نقدية الجديدة، الوحدة النقدية الأوروبية أو (European Currency Unit) ECU الإيكو هو نوع من DTS الأوروبي (Droits de tirages spéciaux)، وهو ECU وحدة نقدية نظرية، لكن الأوروبيون يأملون في تحويلها في يوم ما إلى عملة نقدية حقيقية للمعاملات التي تستطيع أن تزامم الدولار الأمريكي وتنافس كعملة مركبية.

3- من المحتمل، عند الاقتضاء، أن كل الاحتياطات الدولية للمجموعة الأوروبية هي مفروض أن تكون محصورة داخل النظام النقدي الأوروبي، نتيجة لبنك مركزي مشترك بين المجموعة.

25- Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld « Economie internationale », 3ème édition 2001 P 686.

26- Michel Lelort « Le système monétaire international » 6ème édition 2003 P 101.

27- R.Caves et R. Jones « Economie Internationale. II les Finances ». 1981, P 191 collection Armande colin.

ومن خلال هذا يمكننا أن نتطرق بالتفصيل للترتيبات الأولية والتحضيرات اللازمة للبدء طبعاً بإصدار وحدة نقدية أوروبية موحدة في عدد من الآليات والاستراتيجيات المتبعة.

DTS: أصول لاحتياطات مصدرة من قبل FMI صندوق النقدي الدولي مقصداً للدول الأعضاء وبعض المؤسسات كالبنك التنظيم الدولي والبنوك الدولية للتنظيمية. قيمته تحسب ابتداءً من "السلة" من 5 عملات "دنتش مارك، فرنك فرنسي، ليفر استرليني، ين الياباني، دولار الولايات المتحدة الأمريكية".

1- أصل النظام النقدي الأوروبي

اتفاقية ومعاهدة روما سنة 1957 قد توقعت حرية في حركة رؤوس الأموال وبعض من التكامل في السياسات الاقتصادية.

1-1- أول المشاريع: 28

أول مشروع "مروراً بمراحل" "Parétapes" مقترح من طرف المجموعة في عام 1962، على أن يكون تحقيق الوحدة النقدية هدفاً بعيد المدى للمجموعة الأوروبية بتطبيقها لعملة حسابية نقدية أوروبية واحدة.

وفي أكتوبر 1970 تم تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس وزراء لوكسمبورغ "بيار ورنر" "Pierre Werner" لتحليل المقترحات المختلفة المتعلقة بإنجاز الوحدة الاقتصادية النقدية، جاء بذلك تقرير le rapport Werner لوضع خطة يقترح فيها تحقيق هذه الوحدة وكمالها "مروراً بمراحل" في غضون عشر سنوات أي في سنة 1980، تهدف الخطة بالتالي إلى تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية تدريجياً وعلى مراحل ثلاثة بحيث المرحلة الأولى يتم بموجبها إلغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال ثم تأتي المرحلة الثانية للتنسيق بين السياسات الاقتصادية قصيرة المدى، وذلك باتخاذ إجراءات نقدية وإئتمانية معينة، في حين أن المرحلة الثالثة تتضمن إنشاء نظام موحد للبنوك المركزية من أجل تسيير آليات التنظيم النقدي وهو ما يسمى بـ (Fonds Européen de Coopération monétaire) Coopération monétaire) يمنح بذلك تسهيلات وقروض وغيرها.

ولم يحقق تقرير werner أهدافه المرجوة في إنجاز الوحدة النقدية الأوروبية بسبب الأحداث النقدية عام 1971 وقرار الرئيس الأمريكي آنذاك، بالإضافة استتفحال أزمة النظام النقدي الدولي بعد تفجر الأزمة النفطية الأولى 1973-1974، وما أدت من ارتفاع في أسعار المحروقات ودخول الاقتصادات الصناعية مرحلة السنوات العجاف في تلك الفترة. ومع ذلك يبقى تقرير werner له أهميته لكونه وضع الأساس الذي من خلاله إنجاز الوحدة النقدية وإصدار عملة أوروبية موحدة بعد حوالي 30 عاماً.

1-2- الثعبان النقدي الأوروبي: 29

الأفعى النقدية أو نظام الهوامش الأوروبية المشتركة، لقد وقع حافظوا البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية في 10 أبريل 1972 على اتفاق الاستمرار في التزام دول المجموعة، بالهامش المقرر لتقلبات أسعار الصّرف مقابل الدولار وهو $\pm 2.25\%$ ، والعمل على استحداث هوامش جديدة لتقلبات أسعار الصرف عملات المجموعة وهو $\pm 1.25\%$ وهو بمثابة الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملات دول المجموعة الأوروبية مقابل بعضها البعض.

وبهذا الأسلوب أصبح هناك هامشان لتحرك أسعار عرف العملات الأوروبية، الأول بالنسبة لأسعار صرف العملات مقابل بعضها البعض والثاني خاص بأسعار العملات الأوروبية مقابل الدولار الأمريكي، إن حركة تقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار، وتقلبات أسعار الصرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض هي مشابهة لحركة ثعبان داخل النفق وهو ما جعله يطلق عليه اسم "نظام الثعبان داخل النفق" "Serpent dans le tunnel" وهذا ما جعل تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة أمر ضروري للمحافظة ودعم عملاتها في حدود الهوامش المعمول بها، هذه التدخّلات استلزمت ضمناً القيام بتعاون فيما بين البنوك المركزية، الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي.

"FECOM": الذي أسّس في أكتوبر من 1972، والذي شرع في أعماله بجوان 1973، لم يستمرّ نظام الثعبان داخل النفق كثيرا نظرا للإضطرابات التي عرفت أسواق المال الدولية خاصة تدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية مثل الجنيه الأسترليني، الكرون الدنماركي، والليرة الإيطالية...

بالرغم من كل تلك الظروف القاسية والمشاكل التي مرّت بها الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إلا أن الجماعة لم تتوقف في البحث عن بدائل لنظام نقدي كفيل بتحقيق الهدف الأوروبي في تحقيق نظام نقدي مستقر، هذا ما جعل رئيس الوزراء البلجيكي السيد "ليوتندمانز" يكلف من قبل قادة المجموعة الأوروبية لإعداد تقرير حول مستقبل الاندماج الاقتصادي والنقدي والبحث في امكانات تنظيم العلاقات النقدية على مستوى السوق الأوروبية من أجل تفادي التدهورات الناجمة من انخفاض سعر الدولار الأمريكي، في تقرير "مانز" الذي أظهر من خلاله مساوئ تعدد العملات واختلاف معدلات الصرف، تتعرض فيها المؤسسات الصناعية داخل السوق المشتركة إلى نفقات قد تخسر من خلالها المؤسسات إلى عشرات المليارات لتغطيتها، وانتهى "مانز" بدفع آليات واستراتيجيات لتنظيم العلاقات بين العملات الأوروبية داخل السوق المشتركة بتدخل البنوك المركزية لحماية أسواق المال الأوروبية من العواصف بشكل دائم، هذا ما أدى إلى إفراز نظام آخر كان لا بد من انتهاجه وهو النظام النقدي الأوروبي.

2- النظام النقدي الأوروبي: (SME) le système monétaire européen³⁰

كل المواجهات والظروف التي عرفها النظام الاقتصادي والنقدي داخل السوق الأوروبية المشتركة من تقلبات اقتصادية ونقدية عقب أزمة الدولار 1971-1973 والنهوض بنظام الثعبان النقدي الذي للأسف لم يدم طويلاً ولكنه في نفس الوقت لم يلقى كلياً بل كان مقدمة لمحاولة ذات أهمية أكبر والتي هي "النظام النقدي الأوروبي" بعد اجتماع أقامه المجلس الأوروبي في برام Brème جويلية 1976 وبروكسل في ديسمبر من العام نفسه، أصدر قرار بالعمل على إعادة النظر في محاولة الوحدة النقدية والاقتصادية بين المجموعة والتنسيق السياسي النقدي والاقتصادي فيما بين الدول.

الأعضاء الثمانية الأصليين للنظام النقدي الأوروبي SME: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، دانمارك، إرنندا، لوكسمبورغ، وهولندا، شرعوا في العمل بنظام رسمي لمعدلات صرف تكون ثابتة فيما بينهم وذلك في 13 مارس من عام 1979 ومن خلال هذا نتطرق بالتفصيل إلى جملة من الآليات والتي يعمل عليها هذا النظام وهي كالتالي:

- آلية ضبط أسعار صرف العملات الأوروبية (Exchange rate mechanisms) GRM
- آليات الائتمان Crédit mechanisms
- وحدة النقد الأوروبي European currency unit ECU

2-1- آلية ضبط أسعار صرف العملات:

لقد عرفت هذه الآلية اهتماماً كبيراً من قبل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إلا بريطانيا التي انضمت إلى الآلية عام 1990، وقد اعتبرت هذه الآلية أحد الأعمدة الأساسية في تحريك النظام النقدي الأوروبي، بحيث تركز على ثلاث محاور أساسية:³¹

أولها: تغيير سعر صرف العملات الأوروبية نحو الصعود أو الهبوط حول القيمة المركزية للمارك الألماني في نطاقين الأول هو النطاق الضيق الذي يسمح بتحريك العملة بنسبة 2.25% بالمقارنة مع المارك الألماني والثاني نطاق واسع ومن خلاله تغير العملات في حدود 6%. وقد انظمت بعض الدول الأوروبية والأخرى في النطاق الضيق وقد تم الزيادة في النطاق الواسع ليمتد على 15% لكافة العملات.

ثانياً: تركز آليات سعر الصرف الأوروبي على وحدة النقد الأوروبي في تطبيقها، بحيث تعتبرها كمرجع معياري لأسعار الصرف المركزية، وأداة لتقسيم الإلتزامات والحقوق الصادرة عن المحافظة على استقرار سعر صرف عملات المجموعة الاقتصادية الأوروبية، نون أن تتعدى الهوامش تقلبات سعر الصرف الأوروبي بالزيادة أو النقصان والتي هي (2.25%).

30- Paul R. krugman, Maurice obstfeld « Économie internationale » 3ème édition 2001, P 688.

31- الدكتور فاروق محمد الحمد "الوحدة النقدية الأوروبية واليورور" النشأة والتطور، والآثار "لفاروق محمود الحمد العدد 61 يونيو 2000 (ص 24-26).

ثالثاً: تعديل سعر الصرف المركزي بالإجماع من قبل دول الاتحاد وإلا فلا يمكن تحديد علاقة العملات الأوروبية بوحدة النقد (الإيكو)، وقد حضت هذه الآلية بالقبول في مارس 1979 من قبل محافظي البنوك المركزية لكل من بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، ولوكسمبورغ، هولندا وإيطاليا، على أن لا تتعدى الحدود المسموح بها في هامش $\pm 2.25\%$ ، باستثناء إيطاليا التي تسمح لها مشها بالتغير من حدود $\pm 6\%$ ، ليعدل لاحقاً إلى مستوى هامش بقية دول الجماعة $\pm 2.25\%$.

2-2- الآليات الائتمانية:

إن من المشاكل التي يواجهها النظام النقدي للدول الأعضاء والتي تؤثر بشكل خاص في سعر صرف عملات هذه الدول، والتي سمح من خلالها لهذه الدول بالاقتراض من صندوق النقد الدولي (FMI) التي ساهمت في تمويله هي للمساعدة عند الحاجة، حفاظاً منها على استقرار أسعارها في إطار سعر الصرف الأوروبي، وقد تم منح الدول الأعضاء تسهيلات إئتمانية قصيرة الأجل تدوم³² 45 يوماً، وقد جاء قرار من مجلس المحافظين يسمح بتمديد الفترة إلى ثلاثة أشهر، وهي تسهيلات تمنح للدول الأعضاء بدون أي شروط، أو بتقديم دعم نقدي قصير المدى في حل مشكل العجز المؤقت الذي تعاني منه الدول الأعضاء في ميزان مدفوعاتها وعادة ما يكون في مدة تقدر بـ 3 أشهر وأقصاها 9 أشهر. بالإضافة إلى المساعدات النقدية هذه القصيرة الأجل يمكن الحصول على إعانات مالية تكون في الأجل المتوسط وتبلغ نحو (11 بليون وحدة نقد أوروبية).

وتختلف هذه الإعانات المتوسطة الأجل، من حيث الجهة التي تصدر اتخاذ قرار الموافقة أو الرفض في تقديم هذه التسهيلات، فالأخرى (الدعم النقدي قصير المدى) يتخذ من قبل لجنة محافظي البنوك المركزية، بينما المساعدات المتوسطة الأجل فيتم اتخاذ قرار الموافقة على منحها من قبل مجلس وزراء المجموعة الأوروبية بموافقة الأغلبية في المجلس، ولا تمنح هذه القروض إلا بشروط وهي أن تكون الدول المحتاجة إلى المساعدة تعاني من اختلال في موازن مدفوعاتها أو تعاني من تدهور مستمر في احتياطياتها من النقد الأجنبي، أما بالنسبة لمدة المساعدات متوسطة الأجل فهي تتراوح ما بين سنتين إلى 5 سنوات.

2-3- وحدة النقد الأوروبية: L'ECU

الوحدة النقدية الأوروبية التي تعطي باسم "الإيكو" "european currency unit"، الذي من المفروض أن يستعمل كوحدة عديدية في نظام الصرف الجديد، "الإيكو" يصبح بالتالي أداة تسوية فيما بين البنوك المركزية، وتسهل التبادل بين دول المجموعة الأوروبية، وبمقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية تقوم البنوك المركزية للدول الأعضاء

32- نفس المرجع السابق ص 25 (الدكتور فاروق محمد الحمد، سلسلة رسائل البنك الصناعي) (كدليل).

بتكوين احتياطي خاص لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي (FECOM) بإيداع* نسبة قدرها 20% بالذهب و20% من إجمالي احتياطياتها الدولارية ويتكون الإيكو من تسع عملات وطنية، تتناسب حسب الوزن الاقتصادي لكل عضو بمعنى مساهمة العملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة، والإيكو هو في الحقيقة نظام ثابت يتكون من سلة من العملات بعدما كانت تسعة لتصبح 12 عملة بدخول كل من دراخمة اليونانية، في 1984 والبزتا الإسبانية إلى جانب الإسكودو البرتغالية في 1989، وعلى هذا الأساس يمكن حوصلة سلة الإيكو بحيث تتركب من النسب التالية المقدمة في الجدول التالي لعام 1994: ³³

Composition de l'ECU 1-1-تركيب الإيكو			
المعدل المركزي للإيكو	الكمية	الوزن النظري %	
1.94964	0.6242	30.1%	المارك الألماني
6.53883	1.332	19.0%	الفرنك الفرنسي
0.786749	0.08784	13.00%	الجنيه الإسترليني
1793.19	151.8	10.15%	الليرة الإيطالية
2.19672	0.2198	9.4%	الفلورين الهولندي
40.2123	3.431	7.9%	الفرنك البلجيكي
154.250	6.885	5.3%	البزيتا الإسبانية
7.43679	0.1976	2.45%	الكورون الدنماركي
0.808628	0.008552	1.1%	الجنية الإيرلندي
264.573	1.44	0.8%	الدراخمة اليونانية
192.854	1.393	0.8%	الإسكودو البرتغالي
%100.00			

* Jean-Marc Siroën « Finances internationales » sous la direction de Octobre 1993 (P 66-67).

33- Michel Lelart « Le système monétaire international » 6ème édition 2003 P 102

مما يمكن ملاحظته من خلال الجدول ان للمارك الألماني أكبر حصة يليه الفرنك الفرنسي ثم كل من الجنيه الاسترليني، إلى آخر الجدول هذا ما يدل على سيادة المانيا من خلال السيطرة التي تفرزها عملتها على باقي العملات الأخرى عن طريق بروز المارك الألماني باعتباره العملة الرئيسية للنظام.

ويمكن مواجهة الإيكو بالنسبة لعملات الدول الأعضاء من قبل المفوضية الأوروبية اعتمادا على المعطيات التي تجنيها من الواقع الداخلي للبورصة، وتحدد نسبة الإيكو كما رأينا حسب الوضع الاقتصادي ومدى استقرار عملة كل دولة بحيث تم توسيع هامش تحرك سعر الصرف $\pm 2.25\%$ بصفة مؤقتة إلى حدود نسبة 15% في 2 أوت من 1993، ويلاحظ أن السلة تراجع كل 5 سنوات بتدخل البنوك المركزية لإبقاء أسعار صرف عملاتها داخل هذه الهوامش عند حدوث ظروف اقتصادية طارئة وكانت آخر مراجعة قد تمت حسب الجدول السابق في 21 سبتمبر من عام 1989 التي سمحت بدخول كما رأينا كل من البيزتا والإسكودو.

مع العمل أن تحسن الظروف الاقتصادية في أوروبا هو الذي جدد فكرة إحياء الوحدة النقدية الأوروبية، حيث جسدت الفكرة على أرض الواقع عام 1978، في إنشاء وحدة نقد أوروبية تحل مكان الدولار الأمريكي في التسويات الدولية والمعاملات النقدية.

على أساس أن الإيكو هو الوحيد الذي جاء كمقدمة للأورور (ما سنراه لاحقا) بمنحه الطاقة الضرورية والشرط الأساسي ليصبح تلك العملة الموحدة (الأورو)، بحيث أنه تخلى عن كونه مجرد سلة للعملات ليصبح بالتالي عملة نقدية حقيقية في حد ذاتها.

3-1- الوثيقة الأوروبية الموحدة: l'ACTE unique européen

(من النظام النقدي الأوروبي إلى الوحدة النقدية)

لم يتمكن النظام النقدي الأوروبي بالرغم من النجاحات التي حققها في سبيل إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء في أوروبا وقعت إذن دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية على مشروع الوثيقة الأوروبية الموحد في فبراير من عام 1986³⁴ (كما لو كانت اتفاقية روما رقم 2) لأن الوثيقة جاءت بهدف تعديل معاهدة روما 1957 كما تنص أهداف حكومات دول المجموعة عليه من سوق موحدة ووحدة نقدية أوروبية، الذي جعل الأوروبيين يعيدون النظر حول قواعد التنظيم النقدي داخل المجموعة.

ومن خلال هذا المستند الرئيسي، الذي جاء في مهمة إزالة تدريجيا آخر عقبات وعوائق السوق الأوروبي، وعلى هذا الأساس قامت المجموعة بتبني في مدة 5 سنوات حوالي 282 تعليمة منسجمة سريعة التأثير في إطار التغيير الجذري للقواعد الاقتصادية

* كما خططت لها دول المجموعة.

والقانونية والخاصة بالدول الأعضاء هذه التعليمات تكون موجهة بشكل يسمح التقارب الضريبي الغير مباشر داخل الدولة، تنسيق وتسوية المنتوجات، تنظيم الأسواق العمومية، سياسة المنافسة....

3-2- تقرير ديلور : Le rapport Delort

بكلّ وفاء نختر إذن المجموعة الأوروبية أن تدافع على نظامها النقدي بأن تباشر قُدمًا في تعزيز التكامل النقدي، هكذا المجلس الأوروبي لـ 27 و 28 أبريل 1988 وقمة "هانوفر" جولة 1988* تقرّر بمنحها ثقة للفرنسيّ جاك ديلور برئاسته للمفوضية الأوروبية وسمّيت بـ"لجنة ديلور" لإعداد تقرير حول الوحدة النقديّة الأوروبيّة في طرحها على بساط البحث من جديد، إذ كلّفت لجنة ديلور مهمّة دراسة واقتراح المراحل الملموسة للتحرك بأوروبا نحو الوحدة النقديّة والروبيّة، وقد انعقدت في مدريد 26 و 27 جوان 1989 ما عرف بتقرير ديلور الذي قدّم من طرف المفوضية الأوروبية إلى القمة الأوروبية وصودق عليها آنذاك، والجنير بالذكر أنّ تقرير ديلور لم يفصح عمّا إذا كانت أوروبا بحاجة إلى توحيد عملتها وإتّما جاء بسؤال لفتوافي وهو كيق لأوروبا أن تحقّق الوحدة النقديّة؛ والتحرّك بأوروبا نحو الوحدة النقديّة يكون من خلال برنامج مرحليّ وضعه رئيس المفوضية الأوروبية ديلور في تقريره، ينفذ بثلاث مراحل تهدف إلى إقامة اتحاد اقتصاديّ ونقديّ بين بلدان المجموعة وهي :³⁵

المرحلة الأولى : (1990 - 1993)

في 01 جويلية 1990 بدأت المرحلة الأولى المؤيّدّة إلى الاتحاد الاقتصاديّ والنقديّ إلى تحقيق المزيد من التقارب في الأداء الاقتصاديّ والتعاون بغية تعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية والماليّة والنقديّة داخل الإطار المؤسسيّ الحاليّ، عن طريق إلغاء الحواجز التي تعيق حركة رؤوس الأموال بين دول الاتحاد ووضع قواعد ملزمة بشأن سياسات الميزانيات فيها يتعلّق بجمع العجز في الميزانيات الوطنيّة وتمويله.

المرحلة الثانيّة : (1994 - 1998)

وتكون المرحلة الثانيّة فترة انتقاليّة، يتحقّق فيها المزيد من التقارب الذي يتحقّق من خلال وضع إجراء الإصلاحات المؤسسية، التنظيميّة، والقانونيّة الكفيلة بالمُضيّ نحو وحدة نقديّة أوروبيّة، وفي مقدّمتها تأسيس مؤسّسة النقد الأوروبيّة (الشبكة الأوروبيّة للبنوك المركزيّة) (European system of central banks (ESCB) والتي تكون مهمّتها الرئيسيّة البدء في الانتقال من التنسيق بين سياسات نقديّة مستقلّة إلى تطبيق سياسات نقديّة مشتركة، ممّا جعل من هذه الفترة خطوة ضروريّة في تحقيق دول الاتحاد للأداء الاقتصاديّ المطلوب لاستكمال المرحلة الأخيرة من هذا التقرير.

³⁵ - د.هورست أونجرر "أوروبا تسعى إلى الوحدة النقدية"، أوروبا التغيير والتحديات - من مجلّة التمويل والتنمية ديسمبر 1990 (ص15-16)

والأهم من هذا هو أن هذه الفترة تجسدت بإطلاق الأورو بشكل فعلي كعملة رسمية من طرف الدول التي حققت شروط الإنضمام، أما البلدان الأخرى التي لم تتمكن من الدخول لديها فرصة أخرى في العمل على تحقيق مقاييس العملة الموحدة في المستقبل.

المرحلة الثالثة : (تبدأ من سنة 1999)

تبدأ بالانتقال إلى أسعار القرض الثابتة التي لا رجعة فيها، عن طريق تعزيز السياسات الهيكلية والإقليمية المشتركة، كما تمّ من خلال هذه الفترة الانتقال إلى سياسة نقدية واحدة بحيث يتمّ العمل بالوحدة النقدية بشرط أن تتكامل الشبكة الأوروبية للبنوك المركزية كافة مسؤولياتها أحد محاورها الرئيسية للوثيقة الأوروبية الموحدة متعلق تحرير حركة رؤوس الأموال في أوروبا، ومن خلال هذا المنطلق، الوثيقة تقترح ثلاثة مبادئ* :

1-التحرري الكامل، بدءًا من 01 جويلية 1990 الحركة لرؤوس الأموال داخل منطقة المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

2-حرية المؤسسات للبنوك والتأمينات.

3-حرية سرعة خدمات التمويل.

إنّ العمل بهذه المبادئ داخل المجموعة يجعل منها فضاءً للتمويل متجانس ومتكامل بشكل عامّ.

وهكذا جاء التوقيع على الوثيقة الأوروبية الموحدة لتصبح سارية المفعول اعتبارًا من جويلية 1987³⁶ لتتكون سوقا واحدة بين دول المجموعة دائما بمنح الحرية في الانتقال بين هذه الدول لكلّ من العمل ورأس المال، بإلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، الحرية الكاملة لعناصر الإنتاج والأفراد بين الدول الأعضاء، إضافة إلى تعديل الترمين الذي كان بالإجماع، ليصبح بالأغلبية أمّا وإحاقه بالمسائل المالية مثل الضرائب، فما يزال اتخاذ القرار الخاصّ بها يتواكب الموافقة بالإجماع.

ومع نهاية ديسمبر 1992 تمّ بموجب اتفاقية روما وضع التعديلات من أجل إقامة السوق الموحدة بصفة تدريجية ومن بينها عدم فرض قيود على التجارة البينية غير المفروضة بين الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، والتي تتعلّق سواء بالمعارف، شركات التأمين، المواصلات، أو السياحة، إنشاء نظم قانونية جديدة في إدارة البنوك والتأمين والمواصلات، والمقاييس تُجمل كلها في نظام واحد نظام قانوني موحد، وتطبيقه على مستوى الدول الأعضاء عن طريق محكمة العدل الأوروبية، وتوحيد الحدود الدولية للدول الأعضاء حتى يتسنى للأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال في التنقل بكلّ حرية في أوروبا الموحدة.

* د.هورست أونجرر ، نفس المرجع السابق ، أوروبا التغيير والتحديث" من مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 1990 (ص15-16)

³⁶د. فاروق محمد الحمد : "الوحدة النقدية الأوروبية واليورو..." نفس المرجع السابق ص 28.

والأهم من هذا هو أنّ هذه الفترة تجسّدت بإطلاق الأورو بشكل فعليّ كعملة رسميّة من طرف الدّول التي حقّقت شروط الانضمام، أمّا البلدان الأخرى التي لم تتمكّن من الدّخول لديها فرصة أخرى في العمل على تحقيق مقاييس العملة الموحّدة في المستقبل.

المطلب الرابع: معاهدة ماستريخت: Le traité de mastricht

تجدر الإشارة إلى أنّ المراحل المحدّدة لاتفاقية "ماستريخت" كانت تستند على خطّة العمل التي أعدّتها لجنة من الخبراء سنة 1988 يتقدّمهم "جاك ديبلور" رئيس المفوضيّة الأوروبية، كما رأينا فيما سبق.

تستعدّ إذن دول الاتحاد الأوروبي لعقد مؤتمر حاسم بشأن الاتحاد الاقتصادي والنقدي مع مطلع التسعينات، بحيث عقد في المدينة الهولندية ماستريخت في 37 فبراير عام 1992، مؤتمر قمة لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما من طرف وزراء الخارجيّة والماليّة لدول المجموعة ما شجّع على ظهور معاهدة جديدة (معاهدة ماستريخت) إذ دخلت المعاهدة حيّز التنفيذ في الأوّل من نوفمبر 1992 لتكون أساس قيام الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية حتى مطلع 1999 وتتغير بالتالي تسمية الجامعة الأوروبية (EC) (Européan communities) لتصبح الاتحاد الأوروبي (EU) (European Union).

1- أهداف المعاهدة:

جاءت المادة الثانية من نصّ المعاهدة في اتفاقية "ماستريخت" من أجل توحيد السياسات الاقتصادية في دعم النموّ الاقتصادي في أوروبا الموحّدة، في خلق سوق مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي، وتمنح فرص أكبر للمواطنين الأوروبيين في العمل بمنحهم مناصب شغل، والحماية الاجتماعية للبلاد وكذلك المحافظة على البيئة.

لكي تتمكّن الاتفاقية من تحقيق الأهداف التي جاءت بها في نصوصها، لابدّ عليها من تطبيق مبادئ اقتصاد السوق والمنافسة الحرة.

2- أبرز نقاط المعاهدة في المجالات الغير اقتصادية: 38

- إقامة أوروبا الموحّدة على شكل إتحاد فدرالي.
- التنسيق الكامل في مجالات السياسة الداخلية، القضاء، مكافحة الجريمة، تجارة المخدرات والإرهاب.
- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية وما يرتبط في ذلك من إتباع لطرق جديدة في إصدار القوانين وإعطاء صلاحيات أوسع للبرلمان الأوروبي.

37- الدكتور فاروق محمّد الحمد "الوحدة النقدية الأوروبية واليورو، النشأة التطوّر والآثار" سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61 يونيو 2000- مرجع سابق- ص 31.

38- الدكتور فاروق محمّد الحمد "الوحدة النقدية الأوروبية واليورو، النشأة التطوّر والآثار" نفس المرجع السابق ص 31 (سلسلة رسائل البنك الصناعي).

- تحقيق السوق الداخلية، وتحقيق سياسة خارجية وأمنية دفاعية مشتركة.
- حق مشاركة المواطنين في الانتخابات الأوروبية والمحلية على اختلاف جنسياتهم وأماكن سكنهم في اختيار عضوية البرلمان الأوروبي.
- منح جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية.

ومن أجل الحفاظ على جزء من السيادة قرّرت الدول الأعضاء ضرورة سير هذه الخطوات على مراحل حتى تتجنب تحولات مفاجئة على ضوء الاتفاقية، وذلك لمراعات المحافظة على الهوية الوطنية بإقامة اتحاد فدرالي بعيدا عن المركزية بشكل تحافظ فيه الدول الأعضاء على هويتها الخاصة لكل منطقة منها، إعطاء صلاحيات القيادات في اتخاذ القرارات بالتطبيق الكلي للنظام المركزي وتوثيق الصّلات مع المواطنين بعضهم ببعض، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام دول جديدة ترغب في الانضمام إلى الوحدة الأوروبية.

3- أبرز نقاط المعاهدة في المجالات الاقتصادية :

بموجب قوانين وقواعد السوق الجديدة، تهدف الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية إلى مساندة جوانب أخرى من عملية التكامل والمتعلقة بجميع ميادين الاقتصاد وفي إطار المنافسة الكاملة، بوضع خطط تنسيقية فيما يتعلق بالضرائب الغير مباشرة ومعدلات ضريبة القيمة المضافة.

وما تجدر الإشارة إليه أنّ لجنة المجموعة الأوروبية قد اقترحت معدلاً أدنى على معظم المنتجات³⁹ يبلغ (15%) والآخر على السلع الضرورية بمعدل أساسي يتراوح ما بين (4 و9%).

عملت أوروبا لتحسين أداءها الاقتصادي في سبيل تحقيق وحدتها النقدية، على إنشاء سوق موحدة للخدمات المالية، ووضعت في سبيل ذلك بعض التعليمات الخاصة بالقطاع المالي ترتبط أساساً بمعايير الإنظام إلى السوق الموحدة، والملاءة المالية، كفاءة رأس المال، والتوحيد المحاسبي.

أما الرقابة التي تمارس على المؤسسات المالية والإشراف عليها، فهو من اختصاص السلطات الوطنية.

وفي سياق تطبيق الوحدة الأوروبية، عملت الاتفاقية بدرجة كبيرة على ضرورة اهتمام برامج السياسة الاقتصادية بأسواق العمل من أجل استكمال نجاح الوحدة الاقتصادية والنقدية، لذلك تسعى الاتفاقية على برمجة عدد من السياسات تعمل إلى توسيع الأسواق المالية والساحات، فرصة إلى تعزيز وتطوير أسواق العمل وتحسينها، مع التأكيد بأن سلوك واثجات الأجور التي تهدف إليها سياسات العمل داخل السوق الأوروبية المشتركة

39- نفس المرجع السابق للدكتور فاروق محمد الحمد "الوحدة النقدية الأوروبية واليورو، النشأة التطور والآثار (من سلسلة البنك الصناعي) (ص 32 - 33) (كدليل).

سواء الإقليمية أو الوطنية تكون متناسقة مع مستويات الإنتاج، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الارتفاع المضرّ في معدلات البطالة أكثر مما هي عليه، وأن لا تنعكس الأهداف المسطرة في برنامج السياسة الاجتماعية سلباً على التغيرات الواجبة في مرونة أسواق العمل.

4- مراحل تجسيد "اليورو" وفق تصوّر معاهدة "ماستريخت" (الوحدة النقدية الأوروبية):

انطلقت المسيرة الأوروبية في تحقيقها للوحدة النقدية الحلم المشترك لدول المجموعة الأوروبية منذ توقيع اتفاقية "ماستريخت" فبراير عام 1992، أي حدّدت مراحل تجسيد العملة الموحّدة لتنتهي بولادة "الأورو" عام 1999 وهي:⁴⁰

المرحلة الأولى: (1992-1993):

من أشكال وأهداف التعاون والاندماج النقدي والاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي العمل أكثر على تحرير حركة انتقال رؤوس الأموال، التنسيق الاقتصادي الكلي، النقدي والمالي بغية تجنّب حدوث عجز كبير في الموازنة العامّة للدول الأعضاء في الاتحاد، حيث وضعت اللجنة الأوروبية قواعد ملزمة فيما يتعلّق بإعداد الميزانيات ومتابعة المديونية العمومية حتى تتفادى ظهور الاختلالات في القطاعات العينية والمالية وتحقيق الاستقرار النقدي للاتحاد، كما شهدت هذه الفترة إضافة إلى تعزيز تنسيق السياسات، في تشكيل وبناء مؤسسات نقدية أوروبية مشتركة لعلّ أهمها البنك المركزي الذي تسند له مسؤولية تطبيق السياسة النقدية المشتركة في إطلاق العملة الموحدة ثم مراقبتها، كما أنّ من شأن الانتقال الحرّ لرأس المال أن يضمن حق البحث عن أفضل الاستثمارات والمزيد منها داخل دول المجموعة في مجالات الإنتاج والتأمينات المختلفة إضافة إلى قطاعات النقل والمواصلات ما سيؤدي إلى مكافحة البطالة في بعض الدول الأعضاء وفرصة لأوروبا في تعميق هذا المكتسب داخلياً.

المرحلة الثانية (1994-1998):

الاتحاد الاقتصادي هو سوق واحدة ينتقل بداخلها الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بحريّة، والاتحاد النقدي هو قابلية العملات للتحويل بصورة كاملة دون رجعة فيها، والانتقال الحرّ لرؤوس الأموال داخل أسواق مالية موحّدة تماماً، ووجود أسعار صرف محدّدة بصورة لا رجوع فيها بدون هوامش لتطلبات أسعار عملات الدول الأعضاء.

جاءت هذه الفترة من عمر أوروبا كتمهيد لبدء اتّحادها النقدي، في تهيئة الدول الأعضاء للدخول إلى الوحدة النقدية بموجب مجموعة من السياسات والبرامج والشروط الاقتصادية التي جاءت بها المعاهدة والتي من واجبها تحقيقها في إطار التقارب الأوروبي.

40- الدكتور بسام الجحار "العلاقات الاقتصادية الدولية" الطبعة الأولى عام 2003م (ص 213-215) (كديليل

ثم من خلال هذه المرحلة تأسس معهد النقد الأوروبي ليُدخل حيز العمل عام 1994 وليتخذ "فرانكفورت" مقراً له، ليُشرف على إدارة النظام النقدي باستكمال التجهيزات الفنية والتنظيمية للعملة الموحدة تمهيداً للمرحلة التنفيذية الأخيرة وذلك عن طريق:⁴¹

- تحقيق استقرار في الأسعار داخل دول المجموعة بالتقريب بين السياسات النقدية للإتحاد.

- توفير الأدوات اللازمة لإستراتيجية تكون في مستوى العمل لأجل مستقبل السياسة النقدية الموحدة للنظام الأوروبي للبنوك المركزية (Système européen des banques centrales) (SEBC)

- التمهيد إلى الدخول إلى المرحلة الثالثة من تجسيد الحلم الأوروبي بإعداد تقارير عن المستجدات التي تحصل في إطار التجهيزات الخاصة بالأورو.

فمن خلال هذه المرحلة ثم الانتقال من المؤسسة النقدية الأوروبية ذات السياسة النقدية الموحدة إلى النظام الأوروبي للبنوك المركزية (SEBC)، كما أن عرفت هذه المرحلة التحول من الإيكو إلى الأورو بعد تحقيق الدول الأعضاء شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية، عرفت تحديد اتفاقية (ماستريخت) لهذه الشروط والمتعلقة بمعدل التضخم، عجز الميزانية، الدين العام، وسعر الفائدة على المدى الطويل.

المرحلة الثالثة: (تبدأ من 01 جانفي 1999 حتى نهاية عام 2002):

حيث دخلت الوحدة النقدية مرحلتها الأخيرة أين يفترض استعمال الأورو كعملة أوروبية موحدة بصفة نهائية ثم إطلاق اليورو في بادئ الأمر في شكل شيكات وبطاقات إئتمانية إلى أن تمّ التعامل به كأوراق وقطع نقدية مع بداية جانفي عام 2002، الفترة التي سمحت بها للأسواق المالية والأجهزة الإنتاجية بالإستعداد والتهيئة الفعلية للدخول الفعلي لليورو، وقد تمّ الإنشاء لنظام مصرفي أوروبي في هذه الفترة كما رأينا وهو عبارة عن البنوك الوطنية المركزية لكلّ منطقة في الإتحاد مجمعة في شكل نظام أوروبي للبنوك المركزية، هذا النظام الذي وُكّلت له مهمة*:

- إدارة وحماية الاحتياطات الخاصة بالمجموعة الأوروبية ومراقبتها.
- إصدار العملة المشتركة ومراقبتها.
- تحديد حجم عرض النقود للمجموعة ولكل دولة على حدى.
- تنظيم حجم السيولة، برسم سياسات إئتمانية موحدة وأدوات نقدية، كمية ونوعية، على مستوى الإتحاد.

41-الدكتور محسن أحمد الخضيرى "اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة" الطبعة الأولى عام 2002 (ص 28 - 29).

* الدكتور محسن أحمد الخضيرى "اليورو الإطار الشامل والكامل". مرجع سابق (ص 29 - 30).

كانت هذه إذن باختصار عن مراحل ولادة المعجزة الأوروبية (اليورو)، والتي رُسمت ملامحها في مدينة الأراضي المنخفضة "ماستريخت" الهولندية والتي استطاعت أغلب دول الاتحاد تحقيقها على أرض الواقع، حيث انطلق "اليورو" في عام 1999 بإحدى عشر دولة مختارة ضمن معايير محددة للدخول إلى الوحدة النقدية بالتالي.

5- معايير التقارب للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية:

تمكنت معاهدة "ماستريخت" من تحقيق الأداء الاقتصادي الذي لطالما حلمت به، أين تمكنت من تقريب معظم سياساتها، المالية، والنقدية، إذ جاءت المعاهدة بالخطة التي من المفروض إتباعها للوصول إلى عملة موحدة بالتنفيذ التدريجي للمجموعة من المراحل دون عقبات، دول أوروبية ترغب إذن بالعيش في سلام، بتطوير ظروف حياتها، وعملها، لتلعب دور مهم في السياسات العالمية، يجعلها تستحوذ على أكبر المراكز على مستوى العالم.

المجموعة الأوروبية أول طاقة تجارية، واقتصادية تكوّنت من خمسة عشر دولة عدا دول أخرى ترغب في الانضمام.

دول خمس عشر تشكل المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي بدأت اندماجها وتطورها بعد الحرب العالمية الثانية أكتوبر عام 1947⁴²، بثلاث أعضاء هي: بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ، ثلاث دول أوروبية صغيرة متجاورة لتعطي باسم اتحاد Benelux، لتنتهي التجربة الناجحة بخمس عشر دولة أوروبية متكئة عام 1995 وهي: بلجيكا، الدنمارك، ألمانيا، إرلندا، فرنسا، بريطانيا، اليونان، إيطاليا، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، لوكسمبورغ، إسبانيا، والسويد لتعطي باسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE. لم تتمكن كل هذه الدول من بلوغ درجة التكامل الاقتصادي الذي يتمثل أساساً في الوحدة النقدية (الأورو)، لأنه في الواقع وضعت مجموعة من الشروط والمقاييس اللازمة والتي يجب توفرها في دول الاتحاد النقدي لمعرفة مدى الانسجام والتنسيق المتواجد فيما بينها، حتى يتسنى لها الانضمام إلى الوحدة النقدية.

اختلفت آراء أهم دول الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في دول فرنسا، ألمانيا، وإنجلترا حول منهجية الوصول إلى الوحدة النقدية، فهناك من يجد لزومية تحقيق التقارب في الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وهناك من يرى أن الوحدة الاقتصادية هي التي تؤدي إلى تقارب مستويات النمو والأداء في الدول الأعضاء.

جاءت معاهدة ماستريخت لتتقل باب الخلاف هذا، جاءت بمثابة دستور عمل الاتحاد الأوروبي حيث حددت مجموعة من الشروط الضرورية للعبور إلى المرحلة الثالثة والحاسمة من برنامج "الأورو" خمسة معايير متعلقة أساساً بالسياسات المالية والنقدية في اقتصادات الاتحاد الأوروبي، إثنان تتعلقان بالسياسات المالية الداخلية من نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي

42- الدكتور فولد محمد الصقار "جغرافية التجارة الدولية" (الطبعة الثالثة 1997) ص 165.

بالإضافة إلى معدل التضخم، سعر الفائدة، وسعر الصرف، والدول التي تستوفي شروط هذه المقاييس تؤهل لاكتساب عفوية الوحدة النقدية، أما الدول التي فشلت في تحقيق هذه المقاييس، يعاد النظر في ملفها الاقتصادي ودراسته من جديد حينما تطلب الانضمام إلى دول الاتحاد الأوروبي النقدي.

يمكننا تلخيص مقاييس العضوية في الاتحاد النقدية فيما يلي:⁴³

■ معدل التضخم:

من واجب الدول التي ترغب في عضوية الاتحاد النقدي الأوروبي أن تحقق قدر كبير من الاستقرار في الأسعار وهو ألا يتعدى معدل التضخم (1.5%)، وهذا بالنسبة لمتوسط معدلات التضخم ثلاث أفضل بلدان الاتحاد، أي الدول التي تحقق أقل مستوى من التضخم على أساس أسعار الاستهلاك المتوافقة غير أن هذا المعيار لم يسلم من الانتقاد، باعتباره يعتمد على أداء أفضل ثلاث بلدان في الاتحاد يجعل من قيمته المعيارية تتغير بتغير معدلات التضخم في هذه الدول، فإذا كان متوسط المعدل في هذه الدول الثلاثة هو 3%، وتضيف له 1.5% المعيار المطلوب في معاهدة ماستريخت، فتصبح النسبة 4.5% ما يعكس درجة الاستقرار في دول الاتحاد وهذا أمر غير مقبول لدى الاتحاد.

باعتبار أن دول الاتحاد الأوروبي تعاني مشكلات في استقرار أسعارها، باتت المشكلات أقل بكثير بالنسبة للمعيار الجديد الذي أختير ليكون المعيار لذي يقس على أساس معدل تضخم الدول التي ترغب في العضوية وهو معدل أكثر إنصافاً من سابقه ويساوي حدود (2-3%)، حيث استطاعت إحدى عشر دولة من أصل خمسة عشر أن تستوفي هذه النسبة وأكثر بل أقل من 3%، وكانت كل من فنلندا، ألمانيا، وبلجيكا، الدول السائدة في الاتحاد تبعاً لهذا المعيار، حيث وصل متوسط معدل التضخم فيها إلى 1.4% عام 1995، وبالتالي فقد كانت أكثر الدول المحققة للأداء الاقتصادي، وحققت معدل 1.7% عام 1996، أما عن فرنسا فقد انخفض معدل التضخم فيها من 2% عام 1996 إلى 1.1% عام 1997 وفي إيطاليا انخفض المعدل من 3.9% إلى 1.8%، وفي إسبانيا من 3.5% إلى 2% لنفس الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن كل دول الاتحاد الأوروبي حققت إنجازات ملموسة فيما يخص معدلات التضخم باستثناء اليونان التي تسعى في تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، وإن المعدل المتوسط لتضخم دول الاتحاد مجموعة قد انخفض إلى 1.9% عام 1997، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي المنشورة في ماي 1998م، وذلك عن الحد المسموح وفقاً لمعاهدة ماستريخت 2.6%.

43- فارق محمد الحمد "الوحدة النقدية الأوروبية..." من سلسلة رسائل البنك الصناعي، مرجع سابق، ص (37-42).

■ نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي :

قامت معاهدة ماستريخت بوضع السقف الذي يحدد نسبة العجز في الميزانية والمديونية العمومية فيما يخص التمويلات العمومية، لهذا يجب⁴⁴ ألا تزيد نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة على 3% من الناتج المحلي الخام، ويلاحظ أن بعض دول الاتحاد تحقق شرط معيار نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بتحقيقها فائض في الميزانية وهي فرنسا، الدنمارك، إيرلندا، لوكسمبورغ، والمملكة المتحدة، ودول أخرى اقتربت من المعيار المحدد وهي ألمانيا معدل 3.3%، هولندا بنسبة 3.6% ودول أخرى ابتعدت عن المعدل المحدد في تحقيقها نسبة عجز مرتفعة.

مثل اليونان بمعدل عجز 17%، وإيطاليا 10.5% مما يعني أن ليست كل دول الاتحاد مؤهلة في الانضمام إلى الوحدة النقدية لعدم تحقيقها معيار ماستريخت، وفي هذا الشأن قامت بوضع موضع برامج اقتصادية في الأجل المتوسط، بمجموعة من السياسات تسمح باقترابها من معيار ماستريخت وبالتالي تحقيق رغبتها في الوحدة النقدية، لكن ليس قبل أن يوافق عليه مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، وعلى سبيل المثال البرنامج الذي طبقتته دولة إيطاليا والذي يهدف إلى تخفيض نسبة العجز في الميزانية العامة بحيث خفضت مديونيتها من 10.5% عام 1991 إلى 5.5% عام 1994، والتطورات التي حققتها البرتغال عن طريق البرنامج المقدم من قبلها، تحسنت إذن المديونية من 6.5% عام 1991 إلى 3% عام 1995، كما جاء صندوق النقد الدولي ببيانات تنفيذ بأنه بلغ في عام 1997 متوسط العجز الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة نحو 2.3% مقابل 3% الحد الأعلى الذي لا يجب تجاوزه وفق معاهدة ماستريخت.

■ نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي:

أما فيما يتعلق بالمديونية العمومية فيجب ألا تزيد لدول المنظمة في الاتحاد النقدي عن 60%⁴⁵ من الناتج المحلي الإجمالي إلا إذ كانت هذه النسبة تنخفض بشكل مستمر ومرض من القيمة المعيارية، وقد شهدت بعض الدول لنسب تقترب من القيمة المعيارية وهي كل من ألمانيا، فرنسا، لوكسمبورغ، إسبانيا، والمملكة المتحدة بحيث تساوت نسبتها إلى 60% أو أقل، بينما سجلت دول أخرى نسبة أكثر ارتفاعاً، بما في ذلك بلجيكا، إيرلندا، وإيطاليا إذ بلغت النسب فيها 129%، 103%، 101%، على التوالي، وقد سجلت بيانات صندوق النقد الدولي لعام 1997 بأنه بلغ متوسط نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة 73%، وهذا ما يعني زيادة عن الحد الأقصى المسموح به حسب معاهدة "ماستريخت" وهذا ما يعني أهمية الإصلاح المعمق للتمويلات العمومية في غالبية الدول الأعضاء للحصول على وضعية ميزانية قريبة من التوازن المقرر.

■ سعر الفائدة:

44- الدكتور محسن الخضيرى "اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة" مرجع سابق ص 83.

45- الدكتور محسن الخضيرى "اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة" مرجع سابق ص 85.

العراقل التي تقلل من فرص التوحيد النقدي والاقتصادي وتزيد من احتمالات نجاح الوحدة النقدية الأوروبية واستمراريتها.

وكانت إذن هذه مقاييس العضوية التي تحددت في مدينة ماستريخت والواجب توفرها في الدول الأعضاء المكونة للإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

ويمكننا أن نخلص معايير التقارب في أوروبا على النحو الذي يمليه علينا الجدول لعامي 96 و98 كما يلي:⁴⁸

1-2- معايير التقارب في أوروبا لعامي 1996/1998 :

Année	Inflation		Déficit public		Dette publique		Taux d'intérêt à long terme
	1996	1997	1996	1997	1996	1997	1996
Allemagne	1.8	2.2	3.6	3.2	61.5	61.6	6.5
Autriche	2.0	2.2	4.7	3.8	71.0	71.7	6.6
Belgique	2.2	2.1	3.5	3.2	132.2	129.5	6.8
Danemark	2.2	2.4	1.4	1.0	71.2	69.4	7.6
Espagne	3.5	3.3	4.8	3.7	65.5	65.2	9.9
Finlande	1.3	1.5	3.4	2.2	62.3	61.7	7.7
France	1.9	2.2	4.4	3.7	54.7	56.4	6.7
Grèce	7.7	6.4	9.0	7.7	111.4	109.6	13.3
Irlande	2.4	2.8	3.0	2.8	82.2	78.9	8.0
Italie	4.0	3.4	6.7	5.5	121.7	119.5	10.4
Luxembourg	2.0	2.2	1.0-	1.5-	6.3	4.5	6.8
Pays-Bas	2.1	2.2	3.0	2.6	78.3	77.4	6.5
Portugal	3.0	3.3	4.7	3.9	71.8	71.6	9.1
Royaume-Uni	3.1	2.8	3.1	2.6	53.8	54.7	8.1
Suède	1.9	2.4	5.0	3.5	82.7	82.5	8.8
Normes	2.9		3.0		60.0		8.5

SOURCE:commission européenne

⁴⁸ -André Dumas « L'économie mondiale » 2ème édition collection commerce, monnaie, finance, de boeck 2004, p140

المبحث الثاني: العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"

المطلب الأول: الخطوة التمهيدية لطرح العملة الأوروبية الموحدة

بدأت 11 دولة أوروبية العمل بنظام العملة الموحدة وهي الوحدة النقدية الأوروبية، وتضم تلك الدول كلاً من ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، بلجيكا، هولندا، إسبانيا، البرتغال، فنلندا، النمسا وإيرلندا وهي الدول التي حققت المعايير المطلوبة للانضمام، أما بعض الدول الأوروبية الأخرى فلم تستطع الانضمام، بسبب عدم قناعتها بانضمامها في الوقت الحالي، أو بسبب عدم رؤيتها لعدم وجود ضرورة أصلاً للانضمام، أو لم تحقق لمعايير المشاركة، أو لوجود فوارق على مستوى التقدم والاستقرار الاقتصادي وتخوف بعض الدول من فقدان استقلاليتها سياسياً وتحكم الاقتصاد الضعيف لدول أخرى عليها، كلها عوامل جعلت من إحدى عشرة دولة فقط تدخل في الاتحاد النقدي الأوروبي من أصل 15 ليبدأ بذلك تاريخ نهضة اقتصادية جديدة في عمر الاتحاد الأوروبي منذ انطلاقتها في 1* جانفي 1999 أي بدأ التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة والمعروفة باليورو 6000.

1 - الدول الأوروبية المنضمة إلى الوحدة النقدية :⁴⁹

حسب ما سبق إقراره، دخلت منطقة الأورو بدءاً من عام 1999 كل دول أعضاء الاتحاد الأوروبي باستثناء اليونان (التي كانت بعيدة جداً عن معايير تقارب الوحدة النقدية لماستريخت)، كذلك كل من دولة السويد، الدنمارك، والمملكة المتحدة التي لم ترغب في المشاركة آنذاك.

كل الدول الإحدى عشر*، استوفت أخيراً معايير التقارب عام 1997، باحترام شرط استقرار الأسعار والتمويلات العمومية، ومعدلات الفائدة الطويلة الأمر، بالرغم من أن بعض الدول لم تتمكن من تحقيق المعايير على أتم وجه، لكن اتفاقية ماستريخت جاءت متساهلة استناداً إلى النجاح الذي حققته هذه البلدان على صعيد تحقيق مقاييس ماستريخت الأخرى، جعلتها تسمح للدول في الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية، فمن خلال قمة الاتحاد الأوروبي عام 1998 تعهدت الدول الإحدى عشرة، ببذل كل ما في وسعها لتحقيق كافة الشروط بما فيها شرط الدين العام.

إن ولادة الأورو تترجم التعامل بسياسة سعر الصرف الثابت بين الدول الأعضاء، باتفاقها على تقاسمها لعملة واحدة، دول الوحدة النقدية والاقتصادية تُضحّي إذن بأكثر من سيادتها على سياساتها النقدية والتضحية بالعملة المحلية لها لتحوّل الرقابة على سياساتها النقدية لنظام أوروبي للبنوك المركزية (كما سنرى لاحقاً)، أما فيما يخص التضحية

* الدكتور فريد راغب النجار (اليورو والعملة الأوروبية الموحدة، الحقائق، الآثار التجارية والمصرفية، التوقعات) 2004 ص 15.

نفس المرجع Andréumas (l'économie mondiale/ P 139-140 -⁴⁹

* الدول الإحدى عشر: فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، بلجيكا، هولندا، إسبانيا، البرتغال، فنلندا، النمسا وإيرلندا، ألمانيا.

بالعملة المحلية في سبيل العملة الأوروبية الموحدة جاء ذلك بتوافق واتفاق ما بين الرأي العام والخاص (السلطات المختصة والمواطن).

وهذا م يبدو لنا في الجدول الذي سيعرض فيما يلي والذي يوضح مدى موافقة الرأي العام على المصادقة على مشروع "ماستريخت" والتعامل بعملة واحدة في ظل أوروبا للتوحيد النقدي.

Les partisans de : 1-3-جدول* أنصار الأورو في الرأي العام لعام 1997
l'euro dans l'opinion publique en 1997

أكثر من 70% من الرأي الموافق	إيطاليا بـ 78%
أكثر من 60% من الرأي الموافق	إيرلندا 67%، لوكسمبورغ 63%، إسبانيا 61%
أكثر من 50% من الرأي الموافق	اليونان 59%، فرنسا 58%، بلجيكا، والأراضي المنخفضة (هولندا) 57%، فنلندا 51%
أكثر من 40% من الرأي الموافق	البرتغال 45%، النمسا 44%، ألمانيا 40%
نسب 30% من الرأي الموافق	السويد 33%، الدنمارك 33%، المملكة المتحدة (بريطانيا) 29%

Source :Eurobaromètre 1997

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الرأي العام الموافق والمؤيد للتعامل بالأورو كان يشكل نوع من القلق الدائم في أوساط الأوروبيين هذا لأن التعامل بعملة واحدة ليس بالشئ الهين خاصة في ظلّ الأزمات المالية العالمية، هذا ما جعلهم يبحثون عن الوسائل الكفيلة لضمان إنطلاقة عملتهم إنطلاقة سليمة، وحمابتها من الهزات النقدية العالمية والاقتصادية بشكل عام، وتأمين استقرارها مقابل مثلاً: الدولار الأمريكي والين الياباني، ومن بين هذه الوسائل لربما نجد الوسيلة المعنوية وتتمثل في مدى مساندة الشعب الأوروبي لدخول عملة جديدة موحدة ومدى سهولة والتعود على التعامل بها في معاملتهم اليومية، إذ أنه من المستحيل أن يقوم البناء الأوروبي في شتى أحواله ضدّ الرأي العام L'opinion publique، أيّ دون الأخذ بعين الاعتبار رأي المواطن في هذا الشأن.

حسب الجدول نجد أن أغلبية النسبة تسيطر عليها إيطاليا فزيادة إلى موافقة الرأي العام للأورو في هذه الدولة، استطاعت إيطاليا أيضاً أن تحقق الشروط المطلوبة إن لم نقل أكثر الدول المستوفية لشروط معاهدة "ماستريخت"، ثم من بين الدول المحققة للمعايير

*- Andréumas (l'économie mondiale/ p149 نفس المرجع

الخاصة بالانضمام إيرلندا التي تلي إيطاليا في نسبة المساندة للأورو ثم لوكسمبورغ وإسبانيا إلى آخر الجدول، أكثر ما يمكن ملاحظته هو أن السويد، الدنمارك بريطانيا لم يكن به نسبة محفزة للموافقة على مشروع الأورو على عكس الدول الأخرى الباقية لعدم قدرتها على الاجتياز بنجاح امتحان الانضمام والمتمثل في شروط "ماستريخت" ألمانيا هي دولة استطاعت احترام بعض من معايير الانضمام والاقتراب من التّسبب المرجعية في البعض الآخر، لكن المشكل هو أنّ ألمانيا لم تحبّد فكرة التخلي عن المارك، أحد العملات القويّة بمعدّل تضخم جدّ مرضي في النظام النقدي الدولي وأحد رموز النجاح الاقتصادي بعد الحروب، وبالتالي تخوّفها من فقدان سيادتها وذوبان شخصيتها في الشخصية الأوروبية الموحدة.

ويبقى أن تتوقع تحسّن أداء الدول التي لم تتمكن من تحقيق كل معايير الانضمام المطلوبة لتبذل قصارى جهدها مستقبلا حتى يتسنى لها اللحاق بصديقاتها أي دول الوحدة النقدية الأحدى عشر لتصبح كتلة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، وتتفوّق على اليابان، وما تتمتع اقتصادات دول الوحدة النقدية من استحواذ في القطاع نفسه وتجانس مالي ونقدي كبير، فهي تسيطر على أسعارها حتى تجعلها في استقرار يعكس انخفاض معدل تضخمها، وتعمل على تراجع معتبر ومنتظم في موازاتها العمومية ونسبة مديونيتها، وفي تحقيق فوائض في موازين مدفوعاتها، يجعلها تمتلك لأسواق مالية ونقدية فعالة ونشيطة ويمكن تبيان النقل الاقتصادي لدول منطقة الأورو في الجدول التالي:

Le poids de Euro-11 * : الجدول التالي:

اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	أورو الإحدى عشر	
126	269	291	عدد السكان (بالمليون)
7.7%	19.6%	19.4%	نسبة P.B الدولية
8.2%	16.6%	18.6%	شبه الميادلات الدولية
33.54	25.31	21.65	P.B للفرد (بالآلاف الأورو)

Source :Eurostat

إن الجدول التالي يسلط الضوء على الواقع والنقل الاقتصادي في كل من دول الأورو الإحدى عشر مقابل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

يبلغ عدد سكان منطقة الأورو 291 مليون نسمة، مقارنة مع 269 مليون نسمة عدد سكان الو.م.أ و 126 مليون نسمة عدد سكان اليابان، مما يجعل دول منطقة الأورو في تطوّر اقتصادي مستمر وبدون شكّ مكانة في السوق الاقتصادية العالمية.

* André Dumas « L'économie mondiale » p139 139 نفس المرجع السابق ص

تساهم الدول الإحدى عشر 19.4% من حجم الإنتاج العالمي متقدمة على اليابان التي تساهم 7.7% أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهي تقارب 19.6%، يجعل من منطقة الأورو ترفع من الناتج المحلي الخام بالنسبة للفرد إلى 21.65 لتصدر القمة بالمقارنة مع الدولتين العملاقيتين اليابان والو.م.أ.

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فيشكل حجم التبادل التجاري العالمي لدول الوحدة النقدية 18.6% من إجمالي التجاري العالمية وهي إذن تحتل أو تستحوذ على المركز الأول في هذا المجال يجعلها تتمتع بأداء اقتصادي كبير في ظل المحيط الاقتصادي العالمي السريع التغير.

أما الدول التي لم تنظم إلى كتلة الاتحاد النقدي (EURO) فهي أربع نوجزها فيما يلي:

2- الدول الأوروبية خارج الاتحاد النقدي:

قد تختلف أسباب عدم انضمام الدول الأربعة في الوحدة النقدية الأوروبية.

ف نجد اليونان التي لم يكن بوسعها مع نهاية عام 1997، والتي لم تكن تشارك في النظام النقدي الأوروبي أن تدخل ضمن الاتحاد النقدي وتصبح جزء في منطقة الأورو مع بداية 1999، هذا لأنها لم تسطع تحقيق شروط الانضمام، هي إذن أسباب تقنية، وقتية بحته لأنه الحكومة اليونانية جاءت بمشروع تقارب "Plan de convergence" سنة 1998 يغطي الفترة 1998-2001 والتي كان من المفروض أن تسمح لليونان أن تركز اهتمامها على توفير المقاييس الضرورية للانضمام لهذه العملة مع بداية 2001، ومن جهة أخرى دخلت الدارخما اليونانية لنظام النقد الأوروبي في مارس 1998، وتم بذلك دخولها بالكامل وانضمامها إلى منطقة الأورو في جانفي 2001 (فرغم الموقف الإيجابي لليونان عن الوحدة النقدية لم تتمكن من الالتحاق بركب الوحدة وذلك لعوامل مرتبطة بأداءها الاقتصادي فحسب).

السويد هي الأخرى لم تكن مستعدة، وفي كل الأحوال كانت ترفض الانضمام إلى منطقة الأورو مع بداية 1999 لأنها كانت تأبي إلا إلى المحافظة على استقلاليتها النقدية حتى إن الرأي السويدي المساند كان غير محقّر للدخول إلى الأورو رغم ما حققه من تطور بنسبة 44% من الرأي الغير مساند في جوان 2001 مقابل 50% ما حققه الرأي الغير مساند في ديسمبر 2000، تبقى إذن السويد خارج منطقة الأورو بالرغم من الوضعية الجيدة المحققة في اقتصاداتها والذي يعكس استجابة لمعايير العضوية المطلوبة.

أما الدنمارك بنسبة 48% من الرأي العام المساند للتعامل بالأورو مع نهاية 1998 تبقى ترفض الانضمام إلى الوحدة النقدية، بالرغم من احترامها لمعايير التقارب، وزيادة على هذا تسعى على تثبيت سعر الصرف إزاء اليورو وربط الكرون ألياً به، كلها عوامل

* André Dumas « L'économie mondiale » مرجع سابق p142-143

من المفروض أنها تسهل الانضمام الفعلي للدنمارك لكنها تبقى خارج المنطقة في هذه الفترة.

وبالنسبة لبريطانيا ترفض هي الأخرى في الانضمام إلى الوحدة النقدية، إذ أن 47% من الرأي العام البريطاني يبقى حذر ويرتاب التعامل بالأورو وهذا في ديسمبر عام 2002، لأنه ببساطة لم تقبل بريطانيا مشاركة الغير في سياستها النقدية، بتخليها عن الجنيه الاسترالي والمكانة التي يحتلها في الوسط المالي وبالانضمام إلى الأورو، بحجة فقدانها لسيادتها الوطنية، والشخصية المتميزة التي تمتلك وتراثها العريق وثقافتها المتجذرة التي تعود لآلاف السنين بالذوبان في الكيان والثقافة الأوروبية المشتركة، وعوامل كثيرة أخرى جعلت المملكة المتحدة تتخذ موقفا سلبيا تجاه الأورو، لكن جاءت ضغوطات من قبل دول الوحدة النقدية التي كانت تطالب بريطانيا بضرورة الانضمام في القريب العاجل، مما يجعلها ترضخ للأمر الواقع أجلا أم عاجلا، لأنها تلعب دورا مفيدا وجوهريا، فمستقبل بريطانيا هو في وجودها داخل الوحدة الأوروبية أكثر من بقاءها على هامش هذه الوحدة، حتى يتحقق تكامل الاقتصاد البريطاني والاقتصاد النقدي الأوروبي الموحد.

وبصفة عامة أغلبية دول الاتحاد الاقتصادي الأوروبي قد حققت لمعايير الانضمام في 1 جانفي 1999 تاريخ إطلاق الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو) لتصبح أول قوة اقتصادية عالمية، في تحدي أمام أكثر العملات العالمية قوة الدولار الأمريكي والين الياباني، متحملة بذلك مسؤولية كبيرة في عالم تتسارع فيه الأحداث وتتعدد الأزمات...

3- تطور هيكل النظام الأوروبي للبنوك المركزية:

هو تطور النظام الأوروبي للبنوك المركزية بمراحل يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

المرحلة الأولى:

وهي المرحلة التي تأسس بموجبها مركز أو معهد النقد الأوروبي Institut européen monétaire، وكان ذلك عام 1994 بمدينة فرانكفورت الألمانية، وفي اليوم الأول من يناير 1999 تمّ دخوله الفعلي أرض الميدان وممارسة نشاطاته رسمياً، بمثابة خطوة تمهيدية للوصول إلى الوحدة النقدية الأوروبية، وذلك بعد أن أعلن عن قيام البنك المركزي الأوروبي، يقوم بالإشراف عليه مجلس إدارة مكون من رئيس المركز ورؤساء البنوك المركزية الوطنية.

وتتمثل مسؤولياته أساساً في رسم السياسة النقدية وتنسيقها للدول الأعضاء بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار، فهو الذي يقرّر بشأن الدول التي تتوفر فيها معايير الاستقرار للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية في يناير 1999 كما أنّه يقوم بوضع تصميم الأوراق النقدية للعملة الأوروبية الموحدة أي الأورو.

* نفس المرجع السابق للدكتور فاروق محمد الحمد (من سلسلة رسائل البنك الصناعي) ص 56-58. كدليل

المرحلة الثانية:

ثم في خلال هذه المرحلة تأسيس النظام الأوروبي للبنوك المركزية الذي كان عام 1993، حيث بدأت خطواته تدخل حيز التنفيذ خلال مؤتمر القمة الاستثنائي عام 1998 وعلى إثرها دخول المرحلة الأخيرة للوحدة الاقتصادية والنقدية واستعراض الدول الإحدى عشر المكوّنة للوحدة، ثمّ أيضا تشكيل المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي المكوّن من رئيس منتخب ونائب عنه وأعضاء الأربعة الآخرين، لبدأ ممارسة أعماله التنظيمية بشكل نهائي في جويلية 1998، ويتكوّن النظام الأوروبي للبنوك المركزية من كل من البنك المركزي الأوروبي إلى جانب البنوك المركزية لجميع دول الإتحاد الأوروبي الخمس عشرة.

المرحلة الثالثة:

وهي بمثابة مرحلة إجرائية تم من خلالها ظهور بما يسمى بنظام الأورو المكوّن من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية لدول منطقة اليورو الإحدى عشرة فقط، وبانضمام مستقبلا الدول الأربعة المتبقية والتي هي المملكة المتحدة، السويد، الدانمارك واليونان إلى الوحدة النقدية، يصبح آنذاك نظام الأورو بمثابة مرادف للنظام الأوروبي للبنوك المركزية في مهام مشتركة من أجل تحقيق الأداء الاقتصادي الأوروبي المرغوب فيه وللإشارة فقط يبدو أن هناك 3 هيئات تدير النظام الأوروبي للبنوك المركزية وهي:⁵¹

- المجلس التنفيذي للبنك المركزي.
- مجلس الإدارة (النظام الأورو).
- مجلس الإدارة الموسع.

وتتخصر نشاطات مجلس الإدارة في رسم السياسات العامة، ويقوم في المقابل المجلس التنفيذي بإعطاء التوجيهات في تنفيذها.

وتظهر استقلالية النظام الأوروبي للبنوك المركزية في عدد من النواحي لكن الإشكالية التي تبقى مطروحة وهي مدى الاستقلالية التي يجب أن تُتاح للبنك المركزي الأوروبي المقبل؟*

إن الاختلاف الأساسي يكمن في المفاهيم المتعلقة بشأن إطار السياسات الاقتصادية وأهدافها، في مدى اعتماد البنك المركزي عن التعليمات التي تصدرها الحكومات الوطنية وسلطات الإتحاد، فمن جهة إنّ جميع جوانب السياسة الاقتصادية بما فيها إدارة النقود يجب أن تكون خاضعة لنهج موحد وحتى وإن تمّ صياغتها وتنفيذها والتوفيق بينها على يد الحكومة المسؤولة عنها، وهدف استقرار الأسعار برغم من أهمية ليس إلا أحد أهداف

⁵¹- دائرة الأنترت : الوحدة الأوروبية والوحدة العربية : id _article=9230

<http://www.europa.ahdath.info/article.php3>

* د. هورست أونجرور ، نفس المرجع السابق، مجلة التمويل والتنمية (أوروبي التغيير والتحديات) ديسمبر 1990،

السياسية الاقتصادية العديدة كالنمو الاقتصادي، وتوفير درجة عالية من التوظيف، توازن ميزان المدفوعات، واستقرار سعر الصرف، ومن جهة أخرى فإن استقرار الأسعار هو جزء لا غنى عنه بنيوي من الإطار الأساسي الذي تطبق فيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وإن هذا استقرار ليس إلا الجزء المكمل والمساوي للعناصر الرئيسية في النظام الاقتصادي لأي بلد، كأى مبدأ من مبادئ اقتصاد السوق، الملكية الخاصة، وحرية المشاركة في النشاط الاقتصادي المحلي والدولي.

لهذا الشأن كان ولا بد من وجود درجة عالية من الاستقلال لبعض البنوك المركزية كما هو الحال في ألمانيا، سويسرا والولايات المتحدة، لكن استقلالية البنوك المركزية في وضعها السياساتها وأداء وظائفها لا يعني خروجها عن الرقابة الديمقراطية لا تتمثل فقط في تدخل الحكومة يوميا من أجل وضع السياسات بل من أجل أيضا تعيين محددات السياسة النقدية على سبيل المثال: القوانين التي تنظم مسؤوليات وأنشطة البنك المركزي، إجراءات تعيين كبار المسؤولين، وتقدم تقرير منتظمة إلى البرلمان وإلى الرأي العام في المجموعة، فإذا أخذنا بأراء كبار المسؤولين الاقتصاديين نجد أن كارل أوتوبول رئيس الدوينش بوندز بنك يرى أن الرقابة الديمقراطية تكون مكفولة إذا أنشئ بنك مركزي أوروبي بالاتفاق بين حكومات ديمقراطية وتكون قد حددت له اختصاصات معينة بوضوح، أما عن كبار العاملين فيمكن للهيئات السياسية الأوروبية أن تقوم بتعيينهم مثل المجلس الأوروبي أو مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي.

ويمكن أن نوجز فيما يلي أهم جوانب الاستقلالية التي يظهر فيها النظام الأوروبي للبنوك المركزية:⁵²

-الاستقلالية المؤسسية:

إن البنك المركزي الأوروبي ليس مجبر على الخضوع بالأخذ أو القبول للتوجيهات التي تأتيه من جهات سياسية سواء على مستوى الدول الأعضاء أو المجموعة العضوة في الاتحاد الأوروبي، على أساس أن البنك المركزي أو بنك مركزي وطني أو حتى عضو في الأجهزة التي هي مسؤولة في أخذ القرار، يقوم بممارسة أعماله كما يقوم بتأدية واجباته، لكن من جهة أخرى يحق لممثلي المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي والمفوضيه الأوروبية حضور الجلسات التي تتم على مستوى مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي دون أن يحق لهم في التصويت، على أن يلتزم البنك المركزي الأوروبي بتقديم تقرير سنوي إلى كل من البرلمان والمجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي والمفوضيه الأوروبية وكذا رؤساء الدول والحكومات.

52- مرجع سابق للدكتور فاروق محمد الحمد "الوحدة النقدية الأوروبية والبيورو..." ص 67-68.

-الاستقلالية المالية:

لا يحق للنظام الأوروبي للبنوك المركزية أن يسمح بالسحب على المكشوف، أو أي نوع من أنواع القروض المقدمة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي أو الحكومات المركزية، أو جهات عامة أخرى.

-الاستقلالية العملية:

من واجب البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية أن يضمن استقرار قيمة النقد بالدرجة الأولى في دعم السياسة الاقتصادية العامة في دول المجموعة الأوروبية المتحدة وذلك بوضع برامج عمل تعطي الأولوية لمثل هذه الأهداف أي بالمدى الذي لا يتعارض مع استقرار قيمة النقد، وهذا ما يوفر الحماية للبنوك المركزية واستقلاليتها العملية بالتالي.

-الاستقلالية الوظيفية:

يقوم مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي أو المجلس التنفيذي بتقديم طلب من خلال المحكمة الأوروبية يكون مفاده تنحية أحد أعضاء مجلس الإدارة من منصبه إذا لم يتمكن من تلبية مستلزماته في أداء وظائفه وأعماله أو ارتكابه لأخطاء لا يمكن الغفر عنها.

4- العمليات النقدية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي:**

قامت معاهدة ماستريخت بإنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية التي تعتبر مؤسسة إنتقالية من أجل تنسيق الأعمال التحضيرية الخاصة بالسياسة النقدية للمرحلة الثالثة للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وبدء العمل باليورو المقرر له أول جانفي 1999، ومن أهم العناصر التي تتجلى من خلالها وظيفة المؤسسة النقدية الأوروبية، وضع إطار عمل للسياسة النقدية التي يتبناها "النظام الأوروبي للبنوك المركزية".

قامت المؤسسة النقدية والبنوك المركزية الوطنية في أوروبا بتحقيق تقدماً كبيراً في وضع قائمة بأدوات نقدية فعّالة تستند على السوق، من أجل أن يختار منها البنك المركزي الذي سينشأ في جويلية 1998 الذي سيتكون من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ليبقى عليه أن يقوم بمعالجة المسائل المتبقية واختبار الخيارات المنتقاة.

تقوم المؤسسة النقدية الأوروبية في الأساس بدور "الاستشاري"، فهي تقوم بتقديم الترصيات في حالة الإجماع على آراء واحدة فيأخذ بها بالتالي مجلس إدارة البنك المركزي، أما في حالة عدم الاتفاق على آراء متوافقة فإن المؤسسة النقدية تقوم بدور تحديد القضايا المهمة وتوضيحها وإعداد قائمة من الخيارات، ليقوم البنك المركزي الأوروبي بانقاء ما يجده مناسب.

** تشارلز أ. اينوخ، بول أ. هيلبرز وأرتوكوفانين "العمليات النقدية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي" - الأزمة الآسيوية- من مجلة التمويل والتنمية (جوان 1998) (ص 34-37) كدليل.

لقد قامت المؤسسة النقدية وعن طريق مطبوعاتها التي جسدت الإطار المقترح للسياسة النقدية بدرجة من التفصيل كبيرة، في تحقيقها قدر كبير من الأرضية المشتركة للإتفاق، واستطاعت كذلك أن توسع مجالات توافق الآراء ومتابعة العمل الفني المهم، هذا الأسلوب الحريص الذي اتخذته في ممارسة نشاطاتها والمتوازن في أداءها الاقتصادي زاد من شفافية ومصداقية عملية التوحيد النقدي في أوروبا.

أدوات السياسة النقدية:

جاءت رغبة الاتحاد الأوروبي في اللامركزية كنتيجة في تصميم الأدوات النقدية الخاصة بالاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي، فمن جهة البنوك المركزية الوطنية ستحتفظ بدورها كعامل رئيسي في تنفيذ السياسة النقدية، ومن جهة أخرى سوف يتخذ مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي القرارات المتعلقة بتنفيذ السياسة، هذا المجلس الذي من المفروض أنه سيجتمع مرة كل شهر سيتكون من محافظي البنوك المركزية الوطنية المشاركة ومن اللجنة التنفيذية للبنك المركزي، ومن أجل تطبيق السياسة النقدية يقوم البنك المركزي باستعماله لعدد من الأدوات والأساليب التي تسهل له مهمته نجد في مجملها ما يلي:⁵³

* عمليات السوق المفتوحة:

تعتبر الأداة الرئيسية للعمليات النقدية، عمليات السوق المفتوحة الأسبوعية تلعب دور محوري في توجيه أسعار الفائدة، وإدارة السيولة الخاصة بالنظام المالي، وإعطاء الإشارات بشأن السياسة النقدية، وفي توفير السيولة ستقوم عمليات السوق المفتوحة بتقديم أكبر جزء من إعادة تمويل القطاع المالي، وستقوم بدور الأداة الرئيسية لإدارة السيولة، وستنفذ عمليات إعادة تمويل القطاع المالي، وستقوم بدور الأداة الرئيسية لإدارة السيولة، وستنفذ عمليات إعادة التمويل الأطول أجلاً شهرياً، وستوفر جزءاً محدوداً فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية.

كون النظام الأوروبي للبنوك المركزية سيقوم بخلق أداة نقدية لهذا الأجل للاستحقاق، وبدون أي نية لإعطاء إشارة، هذا ما يجعل من هذه السوق توفر إشارة واضحة وبالتالي مهمة عن أحوال السوق.

كما يقوم النظام الأوروبي للبنوك المركزية بإدارة عمليات من أجل ضبط المركز الهيكلي للبنوك تجاه البنك المركزي الأوروبي.

*-1- تسهيلات دائمة:

إن التخفيف من اضطرابات السوق بما فيه التخفيف من عدم استقرار في السيولة وفي أسعار الفائدة كان السبب في الحاجة إلى أدوات السياسة النقدية من أجل تدعيم الخصائص المؤدية إلى التثبيت الذاتي للنظام.

⁵³ - تشارلز ا. اينوخ، بول ا. هيلبرز وارتوكوفانين "العمليات النقدية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي" - الأزمة الآسيوية - مجلة التمويل والتنمية جوان 1998، المرجع السابق، ص 373.

وهناك نوعان من التسهيلات الدائمة* : تسهيل لومبارد الذي تستطيع البنوك الحصول من خلاله على الفور على سيولة في مقابل أصول مستوفية للاشتراطات، وتسهيل الإيداع الذي تستطيع البنوك إيداع وعلى الفور فائضها فيه، ويتم تحديد أسعار الفائدة لهذين التسهيلين معا على ضوء أسعار الفائدة المتعاملة بها في السوق، وقد يسمح من الحد من تقلباتها، وقد يعكس هذا أهمية في بداية المرحلة الثالثة من الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية عندما يكون الطلب على اليورو غير مستقر وموازنة أسعار الفائدة غير مكتملة.

*-2- الأطراف النظيرة:

إن من المهم تواجد الأطراف النظيرة في عمليات السوق المفتوحة وعلى أساس أن يكون قد تم إختيارها اختيارا سليما، يمكن عمليات السياسة النقدية من تحقيق النتائج المرجوة، وعامة تواجد مجال واسع من الأطراف النظيرة ذات أوضاع سليمة وأمنة من الناحية المالية يؤدي إلى زيادة فاعلية التدابير النقدية إلى أقصى حد من حيث التأثير على ظروف السوق وخلق مجال متكافئ للحركة.

*-3- قضايا الضمان:

من المعلوم أن كل عمليات الإئتمان بين النظام الأوروبي للبنوك المركزية والمؤسسات المالية تحتاج إلى ضمان، ويوجد في المجمل نوعان من الضمان سيشملان كلاهما أوراقا عامة وكذا أوراقا خاصة، نجد من جهة الأصول التي تحظى بالقبول والسيولة على مستوى منطقة اليورو كلها، ومن جهة نجد أصولا تحظى بقبول وسيولة على المستوى الوطني أو الإقليمي.

*-4- اشتراطات الاحتياطي:

يتم تحديد أساس الاحتياطي استنادا على المعلومات الخاصة بميزانية نهاية الشهر، ويمكن أن تكون هناك نسبة موحدة لكلّ الإلتزامات منظمّة في أساس الاحتياطي بمعنى يجب الاحتفاظ بالاحتياطيات المطلوبة بالقياس لها على نحو يقترب من أسعار فائدة السوق، ويتمّ تحديد قاعدة الاحتياطي على أساس إحصائيات البنك المركزي الأوروبي النقدية والمصرفية.

*-5- نظام الدفع:

نظام الدفع عبر الحدود سيكون من العناصر الأساسية في النظام النقدي والمالي الأوروبي في المستقبل، يعمل على دعم السياسة النقدية الأوروبية من جهة، وفي تطوير نظام دفع فعال وآمن في داخل أوروبا، ويساعد البنوك التجارية في الاتحاد الأوروبي في الحصول على النتائج النهائية بشكل مستمرّ ويومي عن تحويلات الأفراد من جهة أخرى، ومن أجل تحقيق الفعالية والأمن في أسواق النقد وضمان سعر فائدة موحّد لليورو تمّ وضع نظام ذات مستوى عالي للتحويل فيما بين البنوك وهو نظام التمويل الآلي السريع

* تشارلز أ. اينوخ، بول أ. هيلبرز وارتوكوفانين "العمليات النقدية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي" مرجع سابق من مجلة التمويل والتنمية عام 1998 نفس الصفحة.

لتحقيق التسويات الاجمالية عبر أوروبا في الوقت الحقيقي والفوري لحدوثها ويدعى بنظام تارجيت وسيكون هذا النظام صالحا للتشغيل تماما مع نهاية عام 1998*.

*-6- التسعير:

ويتمثل في تسعير المدفوعات عبر الحدود من خلال نظام تارجيت، من استرداد كلّ التكلفة وأن يخلق مجالا متكافئا للتعامل لكل المشاركين، وألا يشجع على استخدام الأنظمة الأكثر مخاطرة، كما يجب أن يكون على وفاق مع قوانين المنافسة الأوروبية.

الإئتمان خلال اليوم: تسهيلين مضمونين بالكامل السحب على المكشوف خلال اليوم الواحد، ونظام الريبو خلال اليوم الواحد، يوفران السيولة خلال اليوم للبنوك المركزية الوطنية، هذان التسهيلات يضمنان للبنوك المركزية الوطنية التي توفر الائتمان خلال اليوم ألا تواجه مخاطر تتعلق بالإئتمان.

*-7- ساعات التشغيل:

تتمثل هذه الأخيرة في زيادة كبيرة لساعات تشغيل أنظمة الاتحاد الأوروبي الحالية للدفع والتسوية ويتم ذلك مع بدء نظام تارجيت في العمل.

-كانت هذه مجمل الأدوات السياسية والنقدية التي يمكن استخدامها في تنفيذ السياسة النقدية من الوحدة النقدية الأوروبية من خلال مجالات مهمة تبقى في بعض النواحي قيد التحسين مثلا على مستوى تكوين مجال واسع للنظراء، وبالنسبة للتعديل الطفيف لعمليات السوق المفتوحة، وحسم المدفوعات الخاصة باشتراطات الاحتياطي وتقرير كيفية استخدام التغيير في الأسعار كإشارة لنيّات السلطات النقدية وتحديد العلاقة بين بلدان اليورو والبلدان التي لا تستعمل اليورو فيما يخص إتاحة فرص الوصول إلى نظام تارجيت الجديد استخدامه.

المطلب الثاني: الخطوات التنفيذية للارو "مرحلة انتقالية"

1- الأورو من الحلم إلى الواقع:

أحدثت عاصفة نقدية دولية بأوروبا، كان سببها ولادة لعملة جديدة ألا وهي اليورو في مدينة فراكفورت بألمانيا، كان ذلك منتصف ليلة الفاتح من جانفي عام 1999.

كانت هذه إذن أهمّ المعطيات من أجل البداية في عهد جديد للإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي عندما استبدل إحدى عشر من الخمس عشر بلدا أعضاء في الإتحاد الأوروبي بعملاتهم الوطنية عملة وحيدة هي اليورو.

تمكّنت الدول الإحدى عشر من تنفيذ حلمها مع مطلع سنة 1999 بإطلاقها اليورو، ليفرض اليورو نفسه باعتباره نقداً، والنقد هو ضرورة من ضرورات الحياة للأفراد داخل مجتمعاتهم، ليصل إلى مرحلة الدولية ويلعب دوراً أساسياً في طبيعة العلاقات الدولية

* تشارلز أ. لينوخ، بول أ. هيلبرز وأرتوكوفانين "العمليات النقدية في الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي" نفس المرجع السابق التمويل والتنمية جوان 1998، ص 36.

الاقتصادية العالمية، هذا ويتوقع لليورو أن يكون من أقوى العملات لتوفيره شروط العملة الدولية ألا وهي:**

- ثقة الدولة المصدرة للعملية في قدرتها على التحكم في معدلات التضخم.
- الحالة الاقتصادية للدولة المصدرة وعلى مستوى ميزانها التجاري ونصيبها في التجارة الدولية، وقدرتها على تجاوز الصدمات الخارجية وتأثيرها.
- محاولة إلغاء أكبر قدر ممكن من القيود على أسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال.
- تمتع الدول الأعضاء بدرجة عالية من العملة والسيولة داخل أسواقها المالية مما يزيد من الطلب العالمي على النقد.
- الاستقرار السياسي في الدولة المصدرة للعملة.

لكن ما هو اليورو؟، لو حاولنا تسليط الضوء على اليورو شكليا، أي من ناحية التسمية، هو إذن أول سؤال يتبادر إلى ذهن أي فرد متأمنا مهما كان مصدر المعلومة التي سمع من خلالها هذه الكلمة: التلفزيون، الجريدة، المجلات، الكتب...، وبالرغم من بساطة السؤال فهو يبقى مطروحا لحين وجود إجابة بسيطة وواضحة وضوح هذا السؤال...

لقد كانت وحدة النقد الأوروبية أحد أهم المحاور الأساسية التي قام عليها النظام النقدي الأوروبي التي هي عبارة عن سلّة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء كما سلف ذكره، فالمعروف أن وحدة النقد الأوروبية أي إلا يكو لم يكن يشكل عملة ورقية أو معدنية، يتداولها الأفراد في حياتهم اليومية، بل استخدمت كوحدة للحساب وهي بذلك تتمتع بأهمية خصائص النقود.

وللعلم أن الأورو حل محلّ الإيكو تجت الاقتراح الألمالي الذي تم الموافقة عليه في اجتماع قمة مدريد الأوروبية في ديسمبر 1995، كان نتيجتها تعديل العملة الأوروبية من "ECU" إلى "EURO".

في بادئ الأمر وجدت اعتراضات عديدة واختلافات حول رسم وتسمية العملة الجديدة.

الألمان كانوا ضدّ استمرار اعتماد الإيكو أسما لوحدة النقد الأوروبية لأنهم بالنسبة إليهم لفظة إيكو Eine Kuh*، ومن جهة ثانية يجد المسؤولون الأوروبيون أية ليس من الذكاء اعتماد عملة فقدت الكثير من قيمتها إزاء المارك الألماني DM كلمة ألمانية تعني بقرة، ومن جهة ثانية تم اقتراح العديد من التسميات من بينها مثلا "Shilling"، لكن تم الاتفاق على أن يكون الأورو هو الاسم المختار في نهاية الأمر للعملة الأوروبية الموحدة لبلدان المجموعة الاقتصادية.

** دائرة الأنترننت : الوحدة النقدية الأوروبية http://www.islami*online.net/arabic/economic/2001/02/article1.shtml

* مرّج سابق p699 "L'économie internationale" Maurice obstfeld, Paul R.Krugman

كانت كلمة اليورو أحبّ إلى جمهور من كلمة إيكو وأسهل تداولاً على السنة الأوروبية.

وكما يشار إلى الدولار بالرمز \$، فإن اليورو سوف يحمل رمزه الخاص E أول حرف من كلمة أوروبا، والحرف E حرف يوناني يرمز إلى الجزئيات اللامتناهية (Epsilon)، وهو يذكر في نفس الوقت بمهد الحضارة الأوروبية.

ويصبح أخيراً اليورو العملة الأوروبية الموحدة السارية المفعول بدءاً من عام 1999 للدول الإحدى عشر أوروبياً وقطعاً.

فالنسبة لليورو* قطع معدنية بقيمة 50، 20، 10، 5، 2، و1 سنت حيث كل القطع تحمل وجهان وجه يرمز إلى أوروبا الموحدة، ووجه ثاني يختص بكل دولة حيث يستطيع اختيار اللديكور الذي تراه مناسباً من شعار وطني أو رمز من رموزها.

وأما اليورو أوروبياً نقدية، فهناك سبع أحجام وألوان مختلفة محدّدة ما بين 5 و500 يورو، فالخمس يورو باللون الرمادي، الزهري لفئة العشر يورو، عشرون يورو باللون الأزرق، خمسين يورو باللون البرتقالي، الأخضر لفئة المئة يورو، ومئتي يورو لون أصفر، ثم الأرجواني لفئة خمس مئة يورو.

دخل اليورو مرحلة التجسيد في أول يناير 1999 بالتعامل بداية بالصكوك والبطاقات الائتمانية وغير ذلك من المعاملات الغير نقدية، وانتظار تداول القطع والأوراق الجديدة بين المواطنين بدءاً من 2002/01/01**.

2- العلاقة بين اليورو والعملة الأوروبية خارج منطقة اليورو:

لقد تمت معالجة طبيعة العلاقات بين دول أوروبا الأربعة التي لم تنضم إلى منطقة اليورو من خلال مؤتمر و"بلن" الذي انعقد في ديسمبر 1996⁵⁴، من خلال الاتفاق على عدد من القواعد التي تنظم هذه العلاقة وخاصة في إطار تعديل أسعار الصرف في نظام جديد لسعر الصرف يسمى "نظام النقد الأوروبي الثاني"، ويهدف أساساً إلى حماية اليورو من الآثار السلبية لتخفيض عملات الدول التي لا تزال خارج منطقة اليورو ويقوم البنك المركزي الأوروبي بتحديد أسعار عملات الدول التي مازالت خارج منطقة اليورو بناءً على سعر صرف اليورو، بعد مشاورات البنوك المركزية الوطنية وبالرجوع على المفاوضات الأوروبية ووزراء المالية في دول الوحدة النقدية، وللعلم فإن تحديد سعر صرف العملات الوطنية للدول الأعضاء يستند على قاعدة تتمثل في أن واحد يورو يساوي واحد إيكو الذي يتكون من سلة عملات 12 دولة، لكن ما يحدر الإشارة إليه هو أن هناك دول لم تكن تتعامل بالإيكو أصبحت اليوم في منطقة اليورو وتتعامل باليورو مثل فنلندا والنمسا وهذا لا يمنع من تحديد سعر لعملة كل منهما مقابل اليورو بسعر ثابت عبر

* الدكتور "محسن الخضير" اليورو الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة" مرجع سابق (ص 123 - 127).

** de Paul. R. Khygmaer Maurice obstfeld "Dessiner et nommer une nouvelle monnaie" "L'Economie internationale" (مرجع سابق ص 699).

⁵⁴ - د. فاروق محمد الحمد، "الوحدة النقدية الأوروبية واليورو، النشأة والتطوير والآثار"، مرجع سابق ص 72.

الإيكو، وعلى عكس ما يمكن ملاحظته فإن الدنمارك، اليونان، وبريطانيا التي كانت ضمن سلة الإيكو لكنها لم تنتمي على منطقة اليورو ولهذا لم يكن من الضروري التحديد الثابت لسعر صرف عملاتها بسبب عدم إنتماءها إلى اليورو لكن رغبة الدنمارك واليونان في الدخول إلى منطقة اليورو جعل من البنك المركزي الأوروبي يضع سعر تأشيرتي للعمليتين مقابل اليورو للتقليل مدى التبدلات عنه.

وبالنسبة لبريطانيا والسويد فإن عدم إنتماءها إلى منطقة اليورو ينفي ضرورة تحديد سعر ثابت لهما مقابل اليورو وعدم انتماءها إلى نظام النقد الأوروبي الثاني ينفي إمكانية وضع سعر تأشيرتي لعمليتهما كما فعلت الدنمارك واليونان.

وبصفة عامة أصبح البنك المركزي يعلن منذ يناير 1999 وبصفة يومية عن أسعار الصرف التأشيرية لسبع عشرة عملة خارج منطقة اليورو سواء أوروبية أو غير أوروبية وذلك مقابل اليورو.

المطلب الثالث: المرحلة الانتقالية في تنفيذ الأورو والعلاقة بين اليورو والإيكو والعملة الوطنية في هذه المرحلة (1999-2001):

من خلال هذه المرحلة تم إصدار قرارات جرى تنفيذها مع دخول اليورو رسمياً في الأول من يناير 1999 تمثلت أساساً في احتلال اليورو مكان الإيكو العملة الحسابية على أساس $1 \text{ يورو} = 1 \text{ إيكو}$.

ويحل إذن اليورو محلّ العملات الوطنية ويصبح عملة الدول الأعضاء، أي الوحدة الحسابية للبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية لتلك الدول وإقرار السياسة النقدية من المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية والمكوّنة من البنك المركزي وبقية البنوك المركزية في الدول الأعضاء.

ومع بدء إدخال اليورو في السوق النقدي مع تثبيت أسعار الصرف مقابل اليورو إثر القمة الأوروبية التي انعقدت في 55 02 ماي 1998 والإعلان عن الدول التي تشكل منطقة اليورو وهي إحدى عشر كما وسبقنا ذكرها وهي بلجيكا، إسبانيا، ألمانيا، فرنسا، البرتغال، إيرلندا، إيطاليا، هولندا، لوكسمبورغ، فينلندا والنمسا، وهكذا يصبح اليورو يستخدم كعملة حسابية، في عمليات التمويل بين البنوك مع بعضها، وكلّ التعاملات في أسواق المال من أسهم وسندات سوف تجري أيضاً عن طريق اليورو، أمّا من جهة الدول المتبنية لليورو وفيها إحدى عشرة دولة وذلك مبدعياً ليبقى المجال مفتوحاً دائماً أمام الدول التي سواء لم تستوفى لمعايير ماستريخت للتأهل لعضوية الوحدة النقدية مثل اليونان، أو تلك التي لم توافق على الدخول في الوحدة النقدية الأوروبية بالرغم من استيفاء اقتصادها لمعظم معايير العضوية التي تنصّ عليها معاهدة ماستريخت طبعاً في انتظار طلبات جديدة

* الأ. الدكتور فريد راغب النجار "اليورو العملة الموحدة الحقائق، الآثار التجارية والمصرفية، التوقعات" عام 2004، مرجع سابق، ص 36-37.

55-أ. د فريد راغب النجار "اليورو العملة الموحدة الحقائق، الآثار التجارية والمصرفية، التوقعات" مرجع سابق، ص 37.

للانضمام في وقت لاحق مثل كل من بريطانيا، السويد، والدنمارك، وتبقى دول أخرى في طريقها إلى الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة.

لقد حدد الخبراء المختصين عدة إجراءات للتكيف مع هذه المرحلة الانتقالية من عمر اليور حاملين في ذلك شعار "لا فرض ولا منع" والتي جاءت في شكل توضيحات كما يلي:

1- لا مانع ولا فرض في استخدام اليورو:

لقد تمّ من خلال هذه المرحلة تحديد تدابير كيفية التعامل باليورو اوراقا وقطعا نقدية، بحيث أنه باستطاعة مواطني دول منطقة اليورو خلال هذه الفترة الانتقالية من الدفع باليورو باعتباره عملة وطنية عن طريق تسوية مبادلاتهم اليومية في تسديد مدفوعاتهم ومستحقّاتهم وتلقّي الخدمات التي يحتاجون إليها كيف ماكان نوعها بذات الأسلوب من خلال وضع فواتير باليورو وبطاقات الائتمان والصكوك باليورو كذلك.

وما ميّز هذه المرحلة وهو أنه لا يمكن منع أي طرف من استخدام اليورو كما ولا يمكن إجبار أي طرف على استخدامه بمعنى يمكن للسلعة المعروضة في داخل دول الوحدة النقدية أن تحمل سعر بالعملة الوطنية للدولة العضوة وكذلك سعر ثاني بالعملة الموحدة خلال الفترة الانتقالية من 1999/01/01 حتى 2001/02/31.⁵⁶

وهذا ما يسمّى بأسلوب التسعير المزدوج للبضائع وذلك حتى يتعوّد الأفراد على ستمّ الأسعار الجديد لإشاعة الثقة بالعملة الموحدة، فمن جهة لا يمكن للتاجر الأوروبي أن يجبر الزبائن على الدفع باليورو لكنه يمكن له أن يرفض أن يدفعوا له باليورو، إنما عمليا من مصلحة التاجر أن يقبل التعامل باليورو حتى ولو لم يكن له حساب مصرفي باليورو لأنه سوف تكون هناك عملية تحويل أوتوماتيكية من قبل المصرف ومن دون كلفة وهذا ما ينعكس إيجابا على المؤسسات التي تعمل خارج الحدود الوطنية في التقليل من الأعباء التي تترتب على التمويلات المالية الخاصة بنشاطها بالإضافة إلى العائد الناتج عن غياب رسوم تبديل العملات، مما يزيد من قدرة هذه المؤسسات التنافسية بين بعضها وعلى الصعيد العالمي، كما قام البنك المركزي الأوروبي بتحديد مجموعة من العمليات مفادها إلزامية استخدام اليورو في تنفيذها تمثلت أساسا في تنفيذ السياسة النقدية الموحدة باعتبار اليورو العملة القانونية الوحيدة في الاتحاد النقدي الأوروبي، وكذلك عمليات السياسة الخارجية للنقد الأجنبي التي يقوم بها البنك المركزي الأوروبي والنظام الأوروبي للبنوك المركزية، وفي أنظمة التسويات المدفوعات الإجمالية والإصدارات الجديدة من السندات الحكومية لدول منطقة اليورو، كما يستمّ استخدام اليورو في النفقات التجارية العالمية ليكون عملة تداول دولية كالدولار والين... وأما فيما يخص الأسهم فيتمّ إدراجها في بورصات دول منطقة اليورو ويوسع الأفراد أن يشتروها بعملتهم المحلية على أن يتولّى الوسطاء تحويل الأسعار إلى اليورو.

⁵⁶ - أ.د فريد راغب التّجار "اليورو العملة الأوروبي...". مرجع سابق ص 57 .

2-التأثيرات القانونية على التعامل التجاري:

لقد جاءت الأنظمة الصادرة عن القمّة الأوروبية التي انعقدت في ماي 1998 فيما يخصّ تنفيذ اليورو وفقا لقاعدتين كالآتي:⁵⁷

أولاً: تمثلت هذه القاعدة في إمكانية الخيار في التصرف خلال المرحلة الانتقالية بحيث يجوز استخدام اليورو كوحدة نقدية دون أي إلزام بهذا الاستخدام، أي بقاء العملة المحلية في المعاملات واستقبال المستحقات سواء بالعملة الموحدة أو العملة المحلية.

ثانياً: وتمثلت أساسا في استمرارية التعاقدات بحيث لا تؤثر العملة الجديدة على استمرارية التعاقدات والأدوات النقدية القانونية الأخرى بشئى أنواعها، وعلى مستوى جميع المجالات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ توقع ظهور صعوبات غير وارد لأنه قيمة العملات الوطنية مقابل اليورو أصبحت محدّدة من خلال أسعار صرف ثابتة، إعتبارا من 1 يناير 1999 حتىّ حين اختفاء العملات الوطنية في 2002 بحيث استمرّ القطاع الخاص في استخدام العملات الوطنية في الفترة الانتقالية ومن جهة أخرى جرى التكيّف مع اليورو بصورة أسرع من قبل الأسواق رأس المال والعملات، وللمدين حقّ الخيار في دفع ما عليه للدائن سواء بالعملة الوطنية المتفق عليها أو باليورو بما يعادل مبلغ الدين سواء كان لديه حساب مصرفي بالعملة الوطنية أو باليورو، ثم إن الانتقال من المعايير المحلية إلى المعايير الأوروبية فإنّ سوق الاقتراض هو الآخر سوف ينتقل من معدل الفائدة المحلي المعدّل الألماني الذي كان قائماً إلى معدل الفائدة الأوروبي الجديد والموحّد في حالة أن تعلق الائتمان بمدة أقصاها 12 شهرا.

وقد تم إدخال تعديلات رئيسية على قانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة فيما يخصّ رأس المال الأساسي والحصص باليورو وذلك اعتبارا من تاريخ جانفي 1999 وبالتالي يمكن تأسيس الشركات باليورو ابتداء من هذا التاريخ، ومن المستحسن لمؤسسين الشركات الجديدة أن يقوموا بالتعبير باليورو بعد الفترة 1999 إلى 2001 وذلك لتفادي تعقيدات الأرقام طيلة الفترة الانتقالية إثر المقارنة بين العملة الوطنية واليورو.

كما شملت هذه التعديلات أيضا شركات المساهمة فيما يخص قانون الأسهم والحدود الجديدة لرأس المال وقيمة الأسهم الإسمية في إطار التأسيس الجديد للشركات المساهمة برأسمال أساسي معبر عنه باليورو اعتبارا من 1 جانفي 1999 اما بالنسبة لقانون شركات المساهمة المعدل فقد فتح حقّ الخيار بالنسبة لتطبيق العملة ما بين العملة الأوروبية الموحدة والعملة المحلية وهذا من أجل منح نوع من الحرية في تطبيق اليورو ومرونة خاصة للشركات المساهمة في الفترة الانتقالية المخصّصة وبعد انتهاء هذه الفترة والتي اقصاها تاريخ 31 ديسمبر 2001 يصبح على كلّ الشركات ملزمة قانونيا بالتعامل بالعملة الجديدة ألا وهي اليورو، وتجدر الإشارة هنا على إن التعديلات القانونية المذكورة

57- د. فاروق محمد الحمد من سلسلة رسائل البنك الصناعي، مرجع سابق، ص 77-78.

والتي عرفت فيها مختلف القطاعات الاقتصادية منحت المعاملات مرونة واستقلالية وذلك للانتقال إلى اليورو بأقرب فرصة.

المطلب الرابع: المرحلة الأخيرة (01/01/2002...) آخر موعد لتداول عملة

اليورو الورقية والمعدنية

قام البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء في منطقة اليورو بطرح عملة اليورو الورقية والمعدنية للتداول رسمياً داخل المنطقة واعتبارها العملة القانونية الوحيدة في الاتحاد النقدي والاقتصاد الأوروبي وكان ذلك اعتباراً من أول يناير عام 2002⁵⁸، حيث تم تحويل ما تبقى من العملات الفردية لكل دولة عضوة على اليورو، وفي ضوء التقارير المقدمة من المعهد النقدي الأوروبي عن التقدم في الاتحاد داخل كل دولة عضوة نحو عمليات التحويل من العملة الفردية إلى العملة الموحدة قد تم اعتبار 1 جويلية 2002 آخر موعد لاعتبار العملات الورقية والمعدنية لكل دولة مقبولة للتعامل، أي السحب النهائي لكل العملات الوطنية ليحلّ بالتالي اليورو مكانها، وهكذا يجري التعامل باليورو كوحدة دفع في التعامل الشخصي والتجاري بكلّ تلقائية فعلى سبيل المثال دفع أجور العمّال، تحديد أسعار السلع، وتسديد الضرائب، كلها عمليات تتمّ باليورو، ثم إن بداية التعامل مع البنك نوت والعملة المعدنية لليورو تتمّ من خلال طبع كميات كافية من بنك نوت اليورو، وسكّ قطع معدنية كافية منه من قبل البنك المركزي الأوروبي وذلك لتغطية احتياجات التداول في دول الوحدة النقدية.

هكذا تم التخلّي عن العملات المحلية لكل دولة عضوة بشكل نهائي وتكون عملية التحوّل إلى اليورو قد اكتملت وتداوله كعملة عادية في الأسواق الداخلية والعالمية بالتالي. لقد قام البنك المركزي الأوروبي بتحديد معدلات التحوّل الثنائية استناداً إلى السعر المركزي للاتحاد النقدي الأوروبي وذلك حسب الأسعار التالية المبينة في الجدول التالي*:

⁵⁸ - الأستاذ الدكتور فريد راغب النجار، "اليورو العملة الأوروبية، الآثار التجارية والمصرفية والتوقعات"، مرجع سابق، ص 37.

* الدكتور بسّام الحجّار "العلاقات الاقتصادية الدولية" الطبعة الأولى سنة 2003، مرجع سابق، ص 215

1-5- سعر صرف اليورو مقابل العملات الوطنية المشكّلة.

العملة الوطنية	اليورو الواحد من العملات الوطنية
مارك ألماني	1.95583
فرنك بلجيكي	40.3399
فرنك فرسي	6.55957
بزتا إسبانية	166.386
اسكودو برتغالي	200.482
جنيه إيرلندي	0.787564
ليرة إيطالية	1936.27
فرك لوكسمبورغ	40.3399
جولدن هولندي	2.20371
شيلنج نمساوي	13.7603
مارك فنلندي	5.94573
دارخمة يونانية	340.75

وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أنه تم تحديد أسعار الصّرف باليورو لإثنا عشرة دولة عضوة في الإتحاد الأوروبي وذلك بعد انضمام اليونان إلى الوحدة النقدية، الدولة التي لطالما كانت ذات موقف واضح اتّجاه اليورو، حيث أيّدت هذه الفترة منذ البداية وعملت جاهدة من أجل تحقيق المقاييس المحددة للحصول على تأشيرة المرور لعالم الوحدة ثم عن أغلب دول الإتحاد النقدي يعتبرونها منظّمة في الأصل، ولهذا الشأن تم تبيان نسب سعر الصرف للعملات المحلية المنظمة على منطقة اليورو مقابل واحد يورو من خلال الجدول أعلاه وذلك على أساس العملات الوطنية لـ 12 دولة وهي كما يلي: ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، فلندا، إيرلندا، النمسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، البرتغال واليونان.

وفي تحديده لأسعار صرف اليورو، كان البنك المركزي يهدف أساسا إلى تقليص الانحرافات التي قد يتسبّب فيها المضاربون وذلك قبل تجسيد اليورو على أرض الواقع واتّخاذ الإجراءات الوقائية الخاصة بالعملية.

ومن خلال هذه المرحلة يتم استخدام العملة الموحدة اليورو في عمليات التمويل بين البنوك فيما بعضها أي كوحدة حساب في تعاملات البنوك التي تجري بها وكذا جميع الأسعار يتم تحديدها بواسطة اليورو، على أساس أن اليورو يصبح العملة الوحيدة المتعاملة بها في السوق الأوروبي.

قام التكتل بين دول أوروبا بخطوة تكوين الجماعة الأوروبية للفحم والطلب ليصلوا بعد أزيد من نصف قرن إلى وحدة نقدية واقتصادية في سبيل أداء اقتصادي رفيع وعملة قوية داخليا وعالميا، تم إن الوصول إلى عملة موحدة لإحدى عشرة دولة ثم اثنا عشر، يفتح المجال إلى دول أخرى ترغب في الانضمام وقادرة على استيفاء معايير التقارب التي تنص عليها معاهدة ماستريخت من معايير الاستقرار ومؤشرات اقتصادية ايجابية، جعل من دول أخرى في طريقها إلى الوحدة النقدية الأوروبية ولن يكون ذلك قبل عام 2007*، مثل بلغاريا ورومانيا، وقرارات فتح المناقشات حول انضمام تركيا الذي كان في 17 ديسمبر 2004 لتنضم إلى الوحدة النقدية في أكتوبر 2005، وتوقع المزيد من الأداء الاقتصادي وفرض نفسها في اللعبة الاقتصادية وإصلاح الديمقراطية دخل البلاد وحلّ خلافاتها معاليونان والقبرص إلى جنب موضوع حقوق الإنسان، وتبقى المفاوضات سارية لدول أخرى في طريقها إلى الانضمام حيث قامت الدول الأوروبية بوضع أسس وقواعد من أجل التعامل في ظل الوحدة النقدية، ومن أجل الدول التي تبقى خارج منطقة اليورو حيث قامت بوضع نظام نقدي أوروبي جديد الثاني من نوعه لحل وعلاج وضعية الدول الاقتصادية وطبيعة علاقاتها مع الدول التي تعمل بهذا النظام، وجاءت اتفاقية انضمام 10 دول مرشحة في الأول من ماي 2004، كانت الاتفاقية قد تمت في 13 ديسمبر 2002 وقامت بالتوقيع على اتفاقيات الانضمام بالعاصمة اليونانية أثان في: 16 أفريل 2003 ليستقبل بعد ذلك الاتحاد الأوروبي 10 دول أعضاء جديد في أول ماي من عم 2004 وهي دول من منطقة أوروبا الشرقية وهي كالتالي: سلوفانيا، لاتفيا، إستونيا، ميثوانيا، بولندا، المجر، جمهورية السلوفاك، جمهورية التشيك، القبرص، ومالطا، ليصبح بذلك عدد الدول الأعضاء في منطقة الاتحاد النقدي الأوروبي 25 دولة بعد ما يتم التحاق الدول التي تبقى في طريق المفاوضات والمناقشات على مستوى جميع المجالات خاصة المجال الاقتصادي فمعايير قبول عضوية دول الاتحاد الأوروبي في الاتحاد النقدي الأوروبي تعتمد أكثر عن العوامل السياسية من اعتمادها على المؤشرات الاقتصادية، ففوة اليورو التي حققها التكتل الأوروبي مع مطلع الألفية الثالثة ما هي إلا نتيجة تفاعل إرادات حقيقية ورغبات شعوب حلمت بالوحدة وكان لهم ما حلموا به ولطالما فرنسا وألمانيا ساندتا فكرة توسيع منطقة اليورو وتنويعها لأنها تجدا في إمكانية انضمام دول أخرى إلى المنطقة المتحدة فوة لدول منطقة اليورو وقوة لعملة اليورو في حد ذاتها خاصة لما يتعلق الأمر بدول ذات قوة اقتصادية داخلية وخارجية عالمية، كلها في إطار المعقول أي بأخذ الاعتبار لجميع الحالات المتواجدة عليها الدول المرشحة حتى لا تكون السبب في طرح مشكلات لا

* L'élargissement : http://europa.eu.int/abc/12lesons/index3_fr.htm. دائرة الأترنت

أصل لها وتتسرّع في اتخاذ قرارات قد تنعكس بالسلب على الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي.

خاتمة الفصل الأول :

أكدت تجارب القرن العشرين أنّ القوة لا تتحقق إلا بالتكامل، التكامل الذي يتيح أداء اقتصادي رفيع وبالتالي عملة قوية داخلياً وعالمياً، هكذا كانت وما تزال التجربة الأوروبية في التكامل والوحدة مثلاً يُقْتدى به، إنّ مسيرة الوحدة النقدية الأوروبية إنطلقت منذ توقيع اتفاقية ماستريخت في التسعينات أين حدّدت مراحل تجسيد العملة الموحّدة لتنتهي هذه الأخيرة بإصدار اليورو مع نهاية الألفية الثالثة ليتجسد بذلك الحلم الذي لطالما كان يراود شعوب أوروبا منذ قرون عابرة مما سيجعل لأوروبا بدون شك مكانة هامة في السوق الاقتصادية العالمية، هكذا إذن تأكدت قيمة الوحدة لما لها من أهمية لإحدى عشر أو بأحرى لاثنتا عشرة دولة أوروبية تتمكّن من تنفيذ حلمها، ثم إنّ شعور دول المجموعة الأوروبية بتأخرهم بالنسبة لنظائرهم الأمريكيان واليابان في الإلتحاق بركبهم الاقتصادي جعل منه حافزاً إضافياً في توحيدهم وتجميع جهودهم والرفع من قدرتهم التنافسية العالمية وإزالة العوائق التي تهدّد اقتصادياتهم الموحّدة.

يمكن الجزم في القول بأنّ الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي حدث اقتصادي وانجازاً كبيراً عرفه التاريخ وعاشه في حياة التكامل والوحدة الاقتصادية التي ميزت أوروبا وأكبر تجربة نقدية تلاقي نجاحاً في وقتنا الحاضر وأفضل وسيلة للوصول إلى تنمية شاملة في مختلف المجالات إلا أنها تبقى مغامرة كبيرة وتجربة غير عادية في حياة الشعوب مما سيضعها بين محكي الفشل والنجاح خاصة بعدما تباينت وجهات النظر وتعدّدت الآراء حول عمليّة إطلاق العملة الجديدة ألا وهي اليورو جعل من دول الاتحاد الأوروبي في مفترق الطرق بين مؤيد ومعارض، فمن الدول رأت أنه الوقت للتعامل بالنقد الموحّد، لما له من مزايا عديدة في تحقيق الاستقرار السياسي وزيادة التعامل مع البلدان النامية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من إصلاحات وإعادة الهيكلة وخلق فرص تنافسية جديدة على المستوى المحلي أي بين دول الاتحاد النقدي وتشجيع المنافسة أيضاً على المستوى العالمي، بينما دول أخرى لم تكن متحمسة للوحدة النقدية لأنها ترى في ذلك تنازل بالواقع والفعل عن جانب رئيسي من سيادتها كدولة سياسياً واقتصادياً، وفي كل الأحوال كباقي مزايا العملة تضافو على مساوئها لدرجة عدم الاكتراث بها.

وفي الأخير إدخال اليورو هو بمثابة نقطة تحول كبير في التاريخ الأوروبي، والتجربة الأوروبية تجربة فريدة من نوعها، وكانت أول تجربة يفرزها الواقع الأوروبي ناجحة في العالم ككلّ وبمثابة إعطاء الفرصة من خلال التجربة الأوروبية للاستفادة من هذا المبدأ لدول أخرى من باقي العالم في تطوير صور الاتحاد والتعاون فيما بينها وتكاملها بغضّ النظر عن الصعوبات ولتكن التجربة الأوروبية قدوة لجميع الشعوب في قوله تعالى وتبارك: "وَقُلْ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ".

الفصل الثاني

المعجزة الأوربية وتأثيرها على الاقتصاديات الدولية

مقدمة:

لم يكن إصرار القادة الأوروبيين على تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية لأوروبا مفاجأة لأحد، فطالما كان حلم الوحدة قد زاود الكثير من القادة في هذه القارة الصغيرة، وقد تأكد ذلك منذ إعلان الوحدة النقدية في الأول من كانون الثاني 1 جانفي عام 1999، لم يكن ذلك بالصدفة بل كان نتيجة تاريخ طويل يعود إلى القرن التاسع عشرة، من الإرادة، القوة والجهود المكرسة والأهم التفكير الجدّي في إقامة نوع من التكتل والتعاون بين أقطارها متناسية بذلك كل الأحقاد والأطماع الشخصية، ومن خلال تضحيات كبيرة قامت بها دول الوحدة الاقتصادية والنقدية لأوروبا، بغية تحقيق تكامل نقدي واقتصادي بإطلاقها اليورو الذي يعتبر التعهد الفعلي الأول نحو تحقيق الدولة الأوروبية الموحدة.

نحن هنا أمام ظاهرة فريدة من نوعها حيث شكّلت المعجزة الأوروبية والتمثلة في عملة "اليورو" أحد أبرز الأحداث النقدية في القرن العشرين، وهذه العملة ليست عملة جديدة فحسب، فهي تتمتع بثقل أكبر وأوسع من العملات التي أتت لتحلّ محلّها، حيث البداية ليست كبداية الأشياء عادة التي تنشأ، تنمو، تتطور، تتضج وتكتمل قبل أن تفرض نفسها ويعمّ انتشارها، إنّ اليورو ينطلق منذ البدء بحجم ضخم وحضور واسع النطاق على الساحة الدولية، ولا زالت الآراء مختلفة حول العديد من الجوانب الخاصة أو المتعلقة باليورو، حيث أن سحب إثني عشرة عملة وطنية من التداول وتعويضها بعملة واحدة من المحتمل أن يترك الكثير من الآثار على مختلف اقتصاديات العالم المعاصر.

ولهذا حاولت أن أقدم بانوراما مكثفة حول آثار العملة الجديدة على مختلف المتعاملين من داخل وخارج منطقة اليورو محاولة الإجابة ولو عن بعض التساؤلات التي لم يوجد لها إجابة حول هذا الموضوع.

إذ حاولت من خلال هذه الدراسة البحث عن المدى الذي ستؤثر به العملة الجديدة "اليورو" واستخدامها، في التّعاملات الدولية من بينها اقتصاديات دول اليورو بخاصّة، بالإضافة إلى اقتصاديات الدول الأوروبية غير المنظمة إلى منطقة "اليورو" وبما أنّ اليورو والدولار لا يمكن أن يكونا ضعيفين في الوقت نفسه فمن المحتمل أن يتأثر الاقتصاد الأمريكي بشكل معتدل بالوحدة النقدية الأوروبية وبتقلبات اليورو، أما التأثير الآخر فهو في بريطانيا واليابان باعتبارهما قوة اقتصادية عملاقة، ولعلّ الآثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية خاصة على الولايات المتحدة الأمريكية أحد الاقتصاديات المهيمنة عالمياً تليها اليابان، بريطانيا... قد تكشف لنا دوافع الأوروبيين حول تحمسهم الشّديد بفرضهم الوحدة النقدية الأوروبية بالقوة والاجتهاد على السّاحة الدولية.

ولا شكّ في أن الأقطار العربية سوف تتأثر هي الأخرى بدرجات مختلفة بالوحدة النقدية الأوروبية، وبما إننا نتمتع بخاصية الانتماء إلى الأصل العربي جدير بنا إعطاء كلّ الاهتمام بالاقتصاد العربي حول آثار تداول اليورو على البلدان العربية ولو بصفة عامّة، لما له من عوامل خاصة يميّز بها العالم العربي بفعل قرب الجغرافي من دول الوحدة

الأوروبية وحجم تبادله التجاري والمالي الكبير مع منطقة اليورو مقارنة بالدول الناشئة الأخرى، بالإضافة إلى أهم انعكاسات اليورو على القطاع المصرفي في المنطقة العربية، كذلك قطاع المحروقات وعالم التشغيل وتأثير اليورو عليهما، ويخصّص الجزء الأخير من دراستنا وحتى تكون مكتملة ومتناسقة عن بلدنا، الجزائر، لإعطاء صورة عامة عن اليورو وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري لما للجزائر من علاقات اقتصادية وسياسية قويّة تربطها بالاتحاد الأوروبي منذ توقيع اتفاق الشراكة بينهما والذي قطع مراحل متقدّمة.

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي والاقتصاد العالمي:المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية على الصعيد الداخلي:

مسيرة أوروبا التوحيدية إنطوت على عدة تضحيات شكّلت حجر الأساس الذي توجت الاستخدام البنكي لعملة موحدة في العقود الأخيرة والذي من المحتمل أن يترك الكثير من المخاطر التي قد تهدد استقرار هذه الوحدة من آثار سلبية في بلدان القارة وبلدان اليورو بخاصة، لكننا سنحاول تبيان الجوانب الإيجابية أولاً لننتقل بعد ذلك إلى دراسة الجوانب السلبية منه.

1- الآثار الاقتصادية الإيجابية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية

يذهب جلّ المختصين الماليين على أن إطلاق إحدى عشرة دولة لعملة اليورو جراء الوحدة النقدية له العديد من المزايا التي يمكن أن تحصل عليه هذه البلدان، منها على سبيل الذكر تقليص تكاليف تبادل العملات الوطنية داخل هذه المنطقة، وكذلك تقليل مخاطر عدم التأكد أو اللأيقين حول معدلات الصرف المستقبلية ما بين العملات الوطنية ومع العملات العالمية الأخرى، إضافة إلى ذلك، فإن استخدام العملة الجديدة سيمنع بلدان اليورو من التنافس في تخفيض عملاتها لتعزيز صادراتها، وهذا لما وقرته الدول الأعضاء من مناخ اقتصادي، سياسي، واجتماعي يساعده على النمو بشكل سليم، والظروف الداخلية التي لازمت ولادته والمعطيات الاقتصادية العالمية الموافقة له والتي من شأها تعزيز مكانته الدولية، ويمكن إجمال هذه الظروف والمعطيات والعوامل التي ساعدت على إطلاق اليورو وعلى إنجاحه مستقبلاً وذلك بشكل من التفصيل على النحو التالي:¹

أ- تخفيض تكاليف تبادل العملات:

من المنطقي أنه عند شراء سلعة معينة بالنسبة لمستورد ما لا بد أن يستبدل عملته الوطنية في المصرف بعملة البلد المصدر، كما أنّ المصرف سيقوم بطلب عمولة مقابل إتمام هذه العملية، فإن كانت هذه التكاليف منخفضة نسبياً بالنسبة للمستورد الصغير، فإنها تزداد إلى مستويات كبيرة بالنسبة للشركات الضخمة التي تقوم باستيراد العديد من السلع والأجهزة، على الرغم من أن نسبة تكاليف تبديل العملة إلى إجمالي تكاليف الاستيراد ستكون متقاربة في كلا الحالتين، وسوف تنعكس هذه التكاليف على شكل ارتفاع في أسعار البيع التي يدفعها المستهلك، وقد قدرّت تكاليف تبديل العملات بين بلدان منطقة اليورو في السنوات الأخيرة بنحو 0.4% بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي¹.

ب- تخفيض مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

¹- د. سمير محمد عبد العزيز "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة لمؤسسات مجموعة الـ 10 أوروبا الموحدة المشاركة الأوروبية الإفريقية المتوسطة مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية مصر 2001، ص 227.

من جهة فالنسبة للبلدان التي تحاول الدخول إلى اتحاد نقدي لا بد لها من وضع حدود معينة لتقلبات عملاتها المحلية الواحدة تجاه الأخرى ومن جهة أخرى فإن العديد من البلدان تعمل حالياً وفق نظام أسعار الصّرف المرنة، وبالنسبة لمنطقة اليورو، قد حاولت كل البلدان تحقيق نوع من الاستقرار في أسعار صرف عملاتها، حتى يتسنى لهذه الأسعار التحرك باتجاه واحد يوافق العملات القيادية الزائدة الأخرى في العالم كالدولار مثلاً، حيث أن حالة عدم اليقين التي تواجه مستقبل هذه الأسعار وكذا التقلبات التي تعرفها هذه الأسعار نوعاً من المخاطر سواء للمصدرين أو المستوردين، فلو افترضنا² أن منتجا فرنسا تعاقداً على تصدير كمية معينة من المعدات إلى إيطاليا بعد سبعة أشهر من تاريخ التعاقد، فإن الاتفاق بين المنتج والمستورد سوف يكون حسب أسعار صرف يوم التعاقد قابلة للتنفيذ خلال سبعة أشهر بالفرنك الفرنسي، فإذا ارتفع سعر صرف الفرنك الفرنسي مقبل الليرة الإيطالية خلال هذه الفترة، فإن المستورد الإيطالي سيجد نفسه يدفع ليرات أكثر مقابل المعدات التي اشتراها، ومن المعروف أن مخاطر تقلبات أسعار الصرف ترتبط بالتجارة الخارجية فقط.

لذلك فإن المتعهد الإيطالي قد يفضل منتجاً إيطالياً (محلياً) بدلاً من المنتج الفرنسي حتى لو كانت السلعة أعلى نوعاً ما، حتى وإن كان باستطاعة المستورد التحوط تجاه تقلبات سعر الصرف من خلال استخدام العقود المستقبلية (Futures)، إلا أن هذه العملية مكلفة أيضاً، بناءً على ذلك فإن مخاطر سعر الصرف من شأنها أن تقلل من حجم التجارة من خلال فرضها تكاليف إضافية، ولذلك فإن العملة الموحدة ستلغي كل مخاطر الصّرف بين دول الاتحاد النقدي الأوروبي، وبالتالي تزيد من حجم التجارة والمزايا المرتبطة بها، والمتمثلة في زيادة تنوع السلع وانخفاض الأسعار جرّاء زيادة المنافسة ومزايا اقتصاديات الحجم بسبب اتساع السوق.

ج- تجنب التنافس في تخفيض العملة:

شهدت الدول الأوروبية ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ما يعرف³ بالتنافس في تخفيض العملة من أجل تعزيز الصادرات، بحيث يقوم بلد ما بتخفيض عملته من أجل تعزيز صادراته إلى الشريك الآخر.

وفي وقت لاحق يقوم هذا الشريك بتخفيض عملته هو الآخر لتعزيز صادراته وتقليل استيراداته وهكذا. وهذا ما أدى بظهور الضغوط التضخمية نتيجة التنافس في تخفيض العملة في تلك الفترة.

²- د. سمير محمد عبد العزيز "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة لمؤسسات مجموعة ال-10 أوروبا الموحدة المشاركة الأوروبية الأفريقية المتوسطية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية مصر 2001، مرجع سابق ص 227.

³- دكتور صلاح الدين حسن السّسي "الاتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية الموحدة اليورو" مرجع سابق ص 29.

وعلى الرغم من أن آلية الصرف الأوروبي قد حدثت من المخاوف جرّاء التنافس في التخفيض إلا أن هذه المخاوف ظلت قائمة لطالما أن هذه الأسعار تحدد من قبل صانعي السياسة الاقتصادية بدلاً من قوى السوق، كما هو الحال في نظام سعر الصرف المعموم.

وبما أن التجارة الخارجية بين البلدان الأوروبية قد ازدادت، فإن التكاليف الناجمة عن التنافس في تخفيض العملة قد ارتفعت أيضاً، وعموماً فإن تأثير التنافس في تخفيض العملة له آثار سلبية في الرفاهية ليس على مستوى أوروبا فقط وإنما على مستوى العالم كله.

د- منع الصدمات الناجمة عن المضاربة في العملات:

يقصد بالمضاربة محاولة شراء عملة ما في الوقت الحاضر على أمل بيعها في المستقبل بعد ارتفاع أسعار صرفها مقابل العملات الأخرى وتحقيق أرباح عالية جرّاء ذلك، وبالمقابل إذا توقع المضارب أن العملة التي يمتلكها سوف تنخفض قيمتها أي بمعنى سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، فيسارع إلى التخلص منها عن طريق بيعها، فإذا قام عدد كبير من المضاربين بالعمل نفسه فستنخفض بذلك ثقة الجمهور بهذه العملة، وستظهر موجة بيع لها في سوق الصرف الأجنبي هذا ما يدفع بالحكومة إلى تخفيضها وحتى وإن لم تكن نيّتها القيام بذلك، وهذه أحد مساوئ المضاربة في الأسواق المالية ومنها سوق الصرف الأجنبي.

وبالرغم من قدره الحكومة على عرقلة عمل المضاربين من خلال رفع الأسعار الفائدة وبالتالي زيادة العائد نتيجة الاحتفاظ بعملتها المحلية، إلا أن هذه العملية تنطوي على جانب سلبي يتمثل بتحميل أصحاب الأعمال أسعار فائدة عالية على القروض التي يريدون الحصول عليها من المصارف، وهذا ما يؤدي إلى تقليص حجم استثماراتهم في شراء المعدات والأجهزة الجديدة، والذي بدوره سيؤدي إلى نمو اقتصادي أكثر بطوئاً.

وقد كان أثر المضاربة واضحاً إثر أزمة سعر الصرف التي شهدتها العملات الأوروبية عام 1992⁴ في الاقتصاد والتي عاشت فيها أوروبا مرحلة حرجة من التراجع الاقتصادي وذلك لسنتين كاملتين ووصل معدّل البطالة بها إلى نحو 10 بالمئة، مما جعل الحكومات تحت الضغط السياسي العمل على تخفيض أسعار الفائدة من أجل تحفيز الإستثمار، ولكن هذه السياسة لم تكن في انسجام تام مع هدف استقرار أسعار الصرف ما لم تنفذ في جميع دول أوروبا.

فإذا قام أحد البلدان بتخفيض أسعار الفائدة، فإن رؤوس الأموال ستخرج من هذا البلد لتنتج إلى بلدان أخرى استقرت فيها أسعار الفائدة طالما توقرت حرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، ومن الطبيعي أن هذه الحركة ستحمل ضغوطاً على أسعار الصرف،

⁴ - الدكتور فاخر عبد الستار حيدر " الآثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية " -مجلة المستقبل العربي- التي يصدرها مركز دراسات الوحدة النقديّة العربيّة -جامعة الفاتح. طرابلس (قسم الاقتصاد) - العدد 256 بتاريخ 2000/06 ص 41.

مما سبق نلاحظ إذن أن استخدام العملة الموحدة سيؤدي إلى التخلص من هذه المخاطر والسلبيات التي تتركها على الاقتصاد.

2- الآثار الاقتصادية السلبية لمحملة للوحدة النقدية الأوروبية

لم يكن من السهل الوصول بدول أوروبا إلى تحقيق عملة موحدة وبلوغ الأهداف المرسومة والتي ستضعها في الرواق الأول للنظام الاقتصادي الدولي وتزيد من رفاهية مستواهم المعيشي وبالتالي تصبح هذه البلدان تشكل المثل الأعلى للأمم في مجال الوحدة والتكامل، لكن التحول إلى استخدام عملة موحدة لم يكن بدوره خالياً من المصاعب وبعض السلبيات خاصة بالنسبة لبلدان اليورو، وأبرز ما نجم عن قيام الاتحاد النقدي من نتائج سلبية لدينا نجد عدم مقدرة أي بلد داخل الاتحاد إنتهاج سياسة نقدية مستقلة لمواجهة المشاكل المحلية داخل كل بلد، إضافة إلى ذلك، ليس بمقدور لدول الأعضاء أن تستخدم أسلوب تعديل أسعار الصّرف استجابة لظروف كل بلد.

كما أن السلطة النقدية العليا للاتحاد الأوروبي والمتمثلة في المصرف المركزي الأوروبي BCE المصدر الوحيد لعملة اليورو والمسؤول عن حماية استقرارها هو من سيتولى بالتأكد وضع السياسة النقدية للدول الاتحاد النقدية وحسب ما نصّت عليه معاهدة ما ستريخت أن أبرز مهام المصرف المركزي الأوروبي إلى جانب ضمان استقرار اليورو، هي ضبط معدلات التضخم ضمن دول الاتحاد بحيث يتراوح⁵ معدل التضخم ما بين 0-2% سنويا، إضافة إلى المساهمة في تعزيز السياسات الاقتصادية الأخرى في دول الاتحاد النقدي في ضوء الأوضاع الاقتصادية السائدة.

والتخلي عن استخدام سياسة نقدية مستقلة في سبيل استخدام العملة الموحدة، بمثابة جزء من الجهد المبذول لتحفيز التجارة والاستثمار، فإن بلدان اليورو ألغت كلّ القيود المفروضة على التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، مما أدى إلى خلق سوق مالية منافسة تتداول فيها أوراق مالية للعديد من الدول نتيجة لذلك، كان هناك اختلاف بالكاد يظهر أو معدوم في بعض الأحيان في كلفة الإقتراض (سعر الفائدة) في بلدان منطقة اليورو طالما اتّسمت أسعار الصرف بالاستقرار النسبي، أما بالنسبة لأسعار الفائدة بين البلدان الأوروبية فهي في حقيقة الأمر تتحدد من قبل البلدان الكبيرة كألمانيا وفرنسا، لأن البلدان الصغيرة غير قادرة بمفردها على أن تخفض من أسعار الفائدة خلال فترات الركود ما لم تظطرّ إلى تخفيض أسعار عملاتها، بعبارة أخرى إن اتفاقيات أسعار الصّرف الأوروبية جعلت عدد كبيراً من بلدان أوروبا غير قادر فعلياً على إتباع سياسة نقدية مستقلة.

وبما أن نجاح الوحدة النقدية كان مرهوناً بفكرة فقدان لكل بلد عضو سيادته وسيطرته على سياسته النقدية والتخلي عنها ليتولأها المصرف المركزي الأوروبي BCE

⁵ - دكتور صلاح الدين حسن السّسي "الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو" مرجع سابق ص 34 - 36 - كدليل -

الذي يملك السلطة الوحيدة في إصدار العملة الجديدة، اعتبرت هذه الأخيرة من النتائج السلبية المهمة وأحد التضحيات في سبيل الوحدة النقدية أي اليورو، ولكن السؤال المطروح كيف سيكون الحدث لو أن أحد البلدان في إطار الوحدة كانت حالة الركود؟ ففي هذه الحالة، وفي ظل غياب الاتحاد النقدي، سوف يتدخل المصرف المركزي المحلي لذلك البلد على زيادة المعروض من النقود حتى تنخفض بالتالي أسعار الفائدة وحفز الاستثمار، ولكن في ظل الاتحاد النقدي سوف لا يكون باستطاعة المصرف المركزي الأوروبي فعل ذلك لأن زيادة عرض النقود من أجل التغلب على حالة الركود في البلد الأول يعني زيادة معدلات التضخم في بلدان أخرى لا تعاني حالة الركود.

لقد أثبتت دراسة لبنك أمريكا أن الوحدة النقدية لن تتحقق من دون ثمن، فعندما تقوم الدول بتضحيات في سبيل العضوية كأن تتنازل عن عملاتها الوطنية، فهي بذلك سوف تخسر خيار تخفيض العملة كوسيلة لتنمية الصادرات وزيادة نموها الاقتصادي، وبالتالي فإن الحكومات لن تتمكن من استخدام السياسة النقدية لتصحيح اقتصادياتها لأن مصارفها المركزية القطرية تخضع لسلطة المصرف المركزي الأوروبي.

ومن جهة أخرى، تم الاتفاق على الحد من استخدام السياسة المالية من قبل دول الاتحاد النقدي، فإذا واجه أحد البلدان، ولكن ليس كلها، حالة من الركود أو الإزدهار الاقتصادي، فسوف يكون التعديل بشكل كبير عن طريق تغيرات الأسعار والأجور أو عبر حركة العمالة من بلد إلى آخر، إضافة إلى ذلك فمن الآفاق المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية أنها ستعمل كمحرك يدفع أوروبا إلى ضرورة التعاطي مع تضحيات هيكلية طال استحقاقها وهي إصلاحات قد تكون السبب في نشوء توترات اجتماعية، وحتى ردود أفعال قوية للرأي العام ضد الوحدة النقدية، وفي الأخير قد أشارت أحد المجلات بعنوان* The Banker إلى بعض السلبيات التي ترافق قيام الوحدة النقدية، وخاصة بالنسبة لبعض المؤسسات المالية منها:⁶

أ- معظم الشركات التي تتعامل بالصراف الأجنبي والمتواجدة داخل أوروبا سوف تتضاءل داخل سوق المالية الدولية.

ب- أما بالنسبة لدعم العمالة في منطقة اليورو سوف يقل نشاطها وسوف تنكمش أيضاً مبيعات الصراف الأجنبي للعملات الأوروبية على هيئات إدارة الصناديق، والإنكماش قد بدأ فعلاً من جهة أخرى بحيث سوف تقوم بعض المؤسسات المالية الأكبر والتي تمارس نشاط بيع العملات بالاحتفاظ بسدس أعضاء فريق مبيعاتها في هذا المجال.

*- الدكتور فاخر عبد الستار حيدر " الأثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية " -مجلة المستقبل العربي- التي يصدرها مركز دراسات الوحدة النقدية العربية -مرجع سابق ص 43.

⁶- مجلة المستقبل العربي العدد 256 بتاريخ 2000/06 (يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية) مرجع سابق ص 43.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية على الصعيد العالمي:

تتمثل أهمية الوحدة النقدية الأوروبية في المدى الذي سوف يؤثر به اليورو الذي لا حدود لأهميته في الساحة المالية العالمية نتيجة لتركه بصمات بارزة على المعاملات والمبادلات النقدية والعالمية إذ صنع اليورو واقعاً نقدياً وحدثاً لم يكن في يوم إلا حلمًا بعيد المنال، إلا أن الحالمين بالوحدة كان تفاؤلهم اللانهائي وتحديهم لجميع العقبات التي صادفت مسيرتهم الوحشية أكبر من حلمهم، بحيث تجاوز حدود الواقع وأصبح حقيقة مطلقة⁷ ثلاثمائة مليون أوروبي، هذا ما جعل من أوروبا اقتصاداً ضخماً يعتمد على مدى الاستقرار الذي ستمتع به العملة الجديدة.

وفي الحقيقة العديد من العوامل على المستوى المتوسطى الأجل أو الطويل تشير إلى احتمال تزايد الطلب الخارجي على العملة الجديدة مقارنة بالعملات المحلية، فعلى الرغم من أن حجم الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية يشكل * 20% وفي دول الاتحاد الأوروبي كذلك حجم الإنتاج 20% من حجم الناتج العالمي وكذلك 15% من الصادرات العالمية، وكذلك الشيء ذاته بالنسبة للموجودات المالية سواء الخاصة أو العامة، فعلى سبيل المثال يشكل الدولار نصف حجم الدين المصدّر من قبل الدول النامية و 37% من إجمالي حجم الدين المصدّر عالمياً مقارنة بـ 16% و 34% للعملات الأوروبية من التوالي كما هو مبين في الجدول التالي:⁸

* فإن نصف تنفقات التجارة الخارجية مقومة بالدولار الأمريكي مقارنة بـ 30% للعملات الأوروبية، مرجع سابق للدكتور صلاح الدين حسن السّسي نفس الصّفحة.

7-دكتور صلاح الدين حسن السّسي "الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحّدة اليورو". مرجع سابق ص 37

8- نفس المصدر السابق (د. فاخر عبد الستار حيدر) ص 44، [قسم الاقتصاد جامعة الفاتح بطرابلس]

2-1- الأهمية النسبية للعملة في دول الاتحاد الأوروبي، أمريكا واليابان:

المؤشرات			
الاتحاد الأوروبي	اليابان	الولايات المتحدة	الحجم النسبي للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (1996)
20.4	8.0	20.7	من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (1996)
14.7	6.1	15.2	الحصة من الصادرات العالمية (1996)
الأهمية النسبية للعملة			
31.0	5.0	48.0	التجارة العالمية 1992
34.5	17.0	37.2	سنوات الدين العالمية (سبتمبر 1996)
15.8	18.1	50.2	ديون البلدان النامية (نهاية 1996)
25.8	7.1	56.4	الاحتياطيات الدولية (نهاية 1995)
35.0	12.0	41.5	التعاملات بالصرف الأجنبي (أفريل 1995)

المصدر: International Monetary Fund (IMF), world economic outlook survey by the staff of the international monetary fund-october 1997, world economic and financial surveys (Washington, DC, IMF, 1997) P. 71

الجدول أعلاه يبيّن لنا بالنسبة المئوية الأهمية النسبية للعملة في دول الاتحاد الأوروبي، أمريكا واليابان، إلا أنه من المحتمل أن تتغير هذه الصورة: فالعديد من العوامل من شأنها أن تزيد من استخدام العملة الجديدة فضخامة اقتصاد اليورو وكذلك تكاليف التعاملات المرتبطة بتبديل العملات من شأنها أن تزيد الطلب على اليورو كوحدة حساب بالنسبة للتدفقات التجارية الخارجية بين دول الاتحاد النقدي وبقية أنحاء العالم وأكثر من ذلك تبرز أهمية الطلب المتزايد على اليورو عالمياً هو ظهور سوق مالية عالمية جديدة كما سندرسه بشكل من التفصيل في الفقرة الموالية.

1- منطقة اليورو سوق مالية عالمية جديدة:

إن اعتماد عملة موحدة منذ بداية عام 1999 في 11 بلداً أوروبياً جعل من أسواق مالية تتحول إلى سوق موحدة لكن الانطلاقة الكبرى لليورو ليست خالية من المخاطر كما رأينا سلفاً حيث لا يمكن لنا أن نستوعب فكرة أن تكون هذه الأسواق متجانسة بين ليلة وضحاها وفلكلّ مشوار نجاح جهد كبير وتاريخ طويل وعلى الرغم من هذا قد تشهد الفترة القادمة من تاريخ اليورو المجيد إزالة العديد من العوائق التي من شأنها فصل الأسواق بعضها عن البعض الآخر.

فسوف لن يظهر كل من المستثمرين والمدينون للتعامل مع مخاطر سعر الصرف ثم إن سياسة المصرف الأوروبي المركزي سوف توفّر أسعار فائدة عامّة ومشاركة في السوق النقدية لمنطقة اليورو، والتعرّف على معالم هذه السوق المالية الجديدة وأهميتها على المستوى العالمي، سوف نقوم بدراسة اختصارية للسوق المالية الأوروبية للسندات، ومن ثم السوق المالية الأوروبية للأسهم أي بصفة عامة سوق رأس المال الأوروبية.⁹

9-الدكتور فاخر عبد الستار حيدر " الأثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية " -مجلة المستقبل العربي- التي يصدرها مركز دراسات الوحدة النقديّة العربيّة - نفس المرجع السابق ص 46

2-2 سوق رأس المال في منطقة اليورو:

ب-سوق الأسهم (جانفي 1998)			أ-سوق السندات (نهاية عام 1997)			البلد
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية	القيمة (مليار دولار)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية	القيمة (مليار دولار)	
31	28.0	8.5	102	32.0	2.141	ألمانيا
47	22.6	657	97	20.6	1.350	فرنسا
28	11.0	320	141	24.6	1.210	إيطاليا
55	10.0	291	69	5.6	368	إسبانيا
128	15.8	458	106	5.8	382	هولندا
55	4.6	134	98	3.6	238	بلجيكا
19	1.3	93	98	3.1	201	النمسا
64	2.6	76	115	2.1	137	فنلندا
33	1.1	33	71	1.1	71	البرتغال
55	1.4	40	65	0.7	47	إيرلندا
275	1.5	43	91	0.2	15	لوكسمبورغ
46	100.0	2.906	104	100.0	6.560	منطقة اليورو
67	186.4	5.417	104	127.8	8.385	الاتحاد الأوروبي
105	292.2	8.492	156	192.2	12.611	أمريكا
57	82.7	2.404	120	76.5	5.015	اليابان

المصدر: Bank Austria « Economie Département » Gast-West Report (June 1998) PP. 16-17

وحسب ما هو موضَّح في الجدول أعلاه يتبيّن لنا التفصيل التالي :

2-1- سوق السندات في منطقة اليورو:

قد كانت القيمة السوقية للسندات المتداولة في بلدان منطقة اليورو وبداية عام 1998 نحو 6.500 مليار دولار، وقد تطورت سوق السندات في الآونة الأخيرة بشكل متناسق ومنسجم فيما بينها، حسب الجدول المبين أعلاه فقد شكّلت قيمة السندات المصدرة في بلدان اليورو نسبياً مقاربة من الناتج المحلي الإجمالي ولكن كانت هذه النسبة منخفضة في كلٍّ من إسبانيا، البرتغال وإيرلندا بينما إيطاليا فنجد أن حجم السندات الحكومية المصدرة كان كبيراً لهذا قد ارتفعت النسبة فيها.

عموما نجد أن قيمة السندات المصدرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو هي أقلّ من مثيلاتها في الولايات المتحدة فحسب الجدول نجد 156% أو اليابان التي هي 120%، وعلى الرغم من ذلك فإنّ من المحتمل أن يكون لهذه السوق أهمية كبيرة في المستقبل على المستوى العالمي، فعالمياً سوف تكون ربع السندات المتداولة صادرة عن بلدان منطقة اليورو وذلك في ظلّ الإتحاد النقدي الأوروبي، في حين أن هذه البلدان لا تمثل إلا نسبة ضئيلة وهي منفردة، فألمانيا مثلاً، وهي أكبر مصدر للسندات في أوروبا لا تمثل إلا نسبة 7% في سوق السندات العالمي.

2-2- سوق الأسهم في منطقة اليورو:

أما بالنسبة لسوق الأسهم فمقارنة بسوق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية، فسوق الأسهم في منطقة اليورو يصل حجمها على 3 تريليونات دولار وهي أصغر بكثير.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ألمانيا تمثل 28% من سوق الأسهم في منطقة اليورو، بينما لا تمثل النمسا إلا 1.1%، أم نسبة قيمة الأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي تحتلّ لوكسمبورغ المرتبة الأولى والتي تبلغ نسبتها 275% في حين تصل هذه النسبة في النمسا إلى 19%.

ومن خلال الجدول الذي سوف نتعرّض له والذي بيّن لنا مدى أهمية السوق المالية في منطقة اليورو بحيث من خلال ملاحظة هذا الجدول نستنتج أن السوق المالية في منطقة اليورو تحتلّ مركزاً مهماً على الصعيد العالمي حيث يأتي سوق رأس المال (المكوّن من سوق السندات وسوق الأسهم) في المرتبة الثانية عالمياً (22.4% و 15.1% على التوالي) كما يلي:¹⁰

¹⁰ - نفس المصدر ص 47 للدكتور عبد الستار حيدر "المستقبل العربي" مرجع سابق .

2-3- سوق رأس المال الدولية:

الأسهم (جانفي 1998)		السندات العامة عام 1997		
النسبة المئوية	القيمة (مليار دولار)	النسبة المئوية	القيمة (مليار دولار)	
28.3	5.417	28.7	8.385	الاتحاد الأوروبي
15.2	2.906	22.4	6.560	بلدان اليورو
11.1	2.131	3.5	1.031	بريطانيا
3.3	630	1.4	400	بقية أوروبا
2.9	552	0.8	241	سويسرا
44.3	8.492	43.1	12.611	أمريكا
2.8	578	2.0	578	النمساكندا
1.8	337	1.9	550	جنوب ووسط أمريكا
1.6	307	1.0	299	أستراليا دنيا زيلاندا
12.3	2.366	17.2	5.015	اليابان
3.9	740	2.6	750	جنوب وشرق آسيا
0.8	148	0.5	150	أوروبا الشرقية
1.0	200	1.7	500	بقية العالم
100.0	19.165	100.0	29.239	المجموع

المصدر: « A new capital Market is Emerging » East-west
Report (June 1998) P 17

وحسب مدراء المحافظ البنوك وبيوت الاستثمار العالمية فهناك شبه إجماع بأن السوق الأوروبية ستكون من أفضل مناطق الاستثمار بسبب التوقعات المتفائلة حول معدلات النمو الاقتصادية في بلدان اليورو.

ومن جهة أخرى يبدي المستثمرون تخوفاً من الاستثمار في السوق الأمريكي الذي يشهد تباطؤاً في النمو، كذلك لا تزال المخاوف من الاستثمار في أسواق آسيا قائمة نتيجة توقعات استمرار تباطؤ النمو في اقتصادياتها واحتمالات التأثير السلبي لتباطؤ النمو الاقتصادي في اليابان، ومن جهة أخرى سوف يؤدي نمو سوق رأس المال الأوروبي إلى إضعاف دور البنوك في تمويل الصناعة والمشاريع المختلفة، بحيث ستنشأ المنافسة بين سوق سندات منطقة اليورو وسوق سندات أمريكا وكذلك الحال بالنسبة لسوق الأسهم، بالإضافة إلى أي تكامل وإصلاح سوق رأس المال سوف يعملان على تخفيض كلفة المال وتحسين تخصيصه.

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن عدم فعالية أسواق رأس المال في الفترة الماضية كان أحد الأسباب الرئيسية لإرتفاع معدلات البطالة في أوروبا.

وحسب الجدول الموضح أعلاه فمن المحتمل أن تجني الاقتصاديات الأوروبية المتقدمة خارج منطقة اليورو والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات اقتصادية متينة، منافع مهمة في الأجلين المتوسطى والطويل، وبخاصة في ظل إدارة جيدة للعملة الجديدة وهذه من بين الآثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية في الأقطار الأوروبية المتقدمة خارج منطقة اليورو ولكن وللسبب السابق نفسه كما رأينا حسب بعض الاقتصاديين، فإن هذه الأقطار سوف تتأثر وبشدة في الأجل القصير بالطريقة التي ستتكيف بموجبها كل من السياسة النقدية والمالية مع التحديات التي تواجه صانعي السياسة في منطقة اليورو.

المطلب الثالث: اليورو، الإيجابيات والسلبيات

يمكن أن نقوم من خلال هذا المبحث بجولة مختصرة توضح لنا بشكل عام مختلف الإيجابيات والسلبيات المتوقعة للعملة الاقتصادية الأوروبية الموحدة داخل المستويات المختلفة للاقتصاد الأوروبي وذلك بالشكل التالي:¹¹

1- الاقتصاد العام* الحسنات:

إزالة مخاطر أسعار صرف العملات: إن استبدال عملة أوروبية بعملة واحدة هي اليورو يلغي مخاطر أسعار الصرف بين الدول الأعضاء وبالتالي يسهل تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر حدود هذه الدول.

خفض التكاليف: من جهة أخرى إلغاء مخاطر أسعار صرف العملات يؤمن ضماناً أكبر للاستثمارات طويلة الأمد ويخفف عن الشركات أعباء التحوط (Hedging)، وبالتالي يساعد انخفاض الكلفة على تخفيض أسعار السلع والخدمات ضمن السوق الأوروبية، وحسب الإحصاءات الصادرة عن المجلة الألمانية (IFO-institute) أن قيمة الانخفاض المتوقع في كلفة العمليات وأعباء التحوط الناتجة عن الوحدة النقدية ستشكل سنوياً بنسبة 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو.

تنشيط الأسواق المالية: هناك عدد من الانعكاسات في سياق الوحدة النقدية الأوروبية -مباشرة- على الأسواق المالية ضمن دول الوحدة الأوروبية، فسوف يساعد على زيادة السيولة وتوسيع نطاق الاستثمارات ومجالات التمويل بدرجة أكبر مما تتمتع به الأسواق المالية الوطنية منفردة، لذلك فمن المتوقع أن تنشط المنافسة بين هذه الأسواق وكذلك بين المصارف وشركات التأمين بما فيه مصلحة المستثمرين والمدينين على حد سواء.

الحد من البطالة: يجمع الخبراء الاقتصاديون على أن الوحدة النقدية سوف تساعد على تنشيط المنافسة بين دول الوحدة الأوروبية ودفع عجلة النمو الاقتصادي فيها، وبالتالي تخفيف نسبة البطالة ضمن منطقة اليورو على المدى البعيد.

* السببَات:

غياب التكافؤ بين رؤوس الأموال: إن من شأن توحيد السياسة التجارية والنقدية للدول الأوروبية المشاركة وإفتاح أسواقها على بعضها، فتح الأبواب أمام انتقال رؤوس الأموال وبالتالي توجه الأقوى منها إلى الفرص الإنتاجية الأقل كلفة إلا أن ذلك سوف يكون على حساب رؤوس الأموال المحلية التي ترغب في النمو داخل سوقها الوطنية.

11- فيم دويزنبرغ "اليورو وإنعكساته العربية" مجلة الاقتصاد والأعمال السنة العشرون / العدد 230 / فبراير 1999 (ص 88-89).

افتقاد المرونة الاقتصادية: إن من أبرز سلبيات الوحدة الأوروبية النقدية بإطارها الحالي، يمكن في اقتصاد الدول للمرونة الاقتصادية اللازمة لمواجهة الأزمات الاقتصادية بسبب إلزامها بميثاق اقتصادي صارم يفرض سياسة نقدية ومالية محددة، مما يصعب تحقيق نمو اقتصادي ملموس على المدى القصير.

زيادة نسبة البطالة على المدى القصير: يتوقع الخبراء أنه وخلال الفترة الأولى سوف يتسبب فشل بعض الشركات في التماشي مع الوحدة النقدية وإضافة إلى عمليات الدمج التي سيشجعها انفتاح الأسواق الأوروبية الداخلية، في زيادة عدد العاطلين عن العمل في عدد من القطاعات والشركات.

حاجز اللغة: هناك¹² 20% من نسبة القوى العاملة التي تنتقل سنويًا من ولاية إلى أخرى ضمن الولايات المتحدة الأمريكية، وسبب حاجز اللغة التي تختلف بين دولة وأخرى ضمن الاتحاد الأوروبي، لا يتوقع تحقيق نسبة مرونة مماثلة في منطقة اليورو.

2- المستهلكون:

الحسنات:

زيادة الشفافية في التسعير: إن في تسهيل مقارنة الأسعار بين دولة وأخرى ضمن الاتحاد يعمل على تفعيل المنافسة وزيادة الشفافية في الأسعار السلع والخدمات نتيجة الوحدة النقدية طبعًا، والمستهلكون الأوروبيون هم أول المستفيدين من ذلك، هذا بالإضافة إلى إلغاء الكلفة الناتجة عن صرف العملات وتخفيض الكلفة الناتجة عن التحويلات المصرفية بين بلد وآخر.

السيئات:

غياب التجانس من الناحية التنظيمية للأسواق: بالرغم من الإنفتاح الكامل للأسواق الأوروبية الأعضاء في الوحدة النقدية، لا يزال هناك اختلافات في النواحي التنظيمية لهذه الأسواق ما يحد من سهولة بيع الخدمات وخصوصًا المالية منها عبر حدود هذه البلدان.

فإن الزبائن أو العملاء الراغبون في الاستفادة من قروض سكنية وتأمينات على الحياة أو صناديق ضمان من خارج سوقهم الوطنية، قد يجدون عوائق كونهم يجهلون في معظم الأحيان لتواجد اختلافات قانونية وتنظيمية بين بلد وآخر قد يصطدمون بها، فالمستفيد من قرض سكني في فرنسا مثلًا يتوقع أن يحلّ الرهن على مسكنه بسهولة تامة، لكن في ألمانيا مثلًا هذه العملية صعبة نتيجة الأنظمة السائدة في هذه الدولة، هذا يستدعي العمل للوصول إلى تجانس أكبر في النواحي التنظيمية بين أسواق الاتحاد الأوروبي.

¹² - مجلة الاقتصاد والأعمال العدد 230/ مرجع سابق ص 89.

3- الشركات**الحسنات:**

منافع استراتيجية: إن إلغاء مخاطر القطع الأجنبي سوف يساعد الشركات على التخطيط للعمليات والاستثمارات بشكل أفضل، ومن جرّاء انفتاح الأسواق فهو يفتح بالتالي المجال للتركيز على التحديات الاستراتيجية التي ستواجهها المؤسسات داخل الاتحاد الأوروبي... ومن جهة أخرى أنّ الوحدة النقدية سوف تسهّل على الشركات عملية المقارنة بين وحدات العمل المختلفة بين دولة وأخرى من منطقة اليورو.

تخفيف مخاطر القطع الأجنبي: من المتوقع أن يفقد الدولار الأمريكي جزءاً من سيطرته على العمليات الدولية لصالح اليورو وذلك على الصعيد الخارجي طبقاً ممّا يخفّف من مخاطر القطع الأجنبي على أعمال المؤسسات الأوروبية خارج منطقة اليورو، إذ ستتمكن من فرض استخدام اليورو في عدد أكبر من معاملاتها في الخارج.

الدمج: إن عملية فتح الأسواق الأوروبية على بعضها البعض سوف يفتح المجال أمام الشركات للاندماج فيما بينها ما يمكنها من التهيؤ لمنافسة الشركات الكبيرة عالمياً وداخل منطقة اليورو.

السيئات:

تحديات استراتيجية: إن انفتاح الأسواق الأوروبية وتأمين فرص عمل جديدة للمؤسسات نتيجة هذا الانفتاح هو سيف ذو حدين، إذ يشكل هذا الانفتاح تحديات كبيرة، على هذه المؤسسات عدم تجاهلها، ومن أهمّ هذه التحديات سهولة اختراق الأسواق من قبل المنافسين من جهة، ووجود الاعتماد على وسائل جديدة لمواجهة المنافسة من جهة أخرى، خصوصاً أنه لن يعود بإمكان هذه المؤسسات اعتماد استراتيجية التميّز والتسعير، وعلى صعيد آخر إنّ من أكبر التحديات الاستراتيجية التي ستواجهها الشركات، تخطي المرحلة الانتقالية نحو توحيد العملة لجهة تحقيق المتطلبات التقنية والتنظيمية لمواكبة الوحدة النقدية.

4- المصارف**الحسنات:**

تفعيل أنظمة الدفع: إن أنظمة الدفع الجديدة التي يتمّ من خلالها تنفيذ عمليات اليورو تساهم في تسريع إجراءات التحويلات عبر المصارف وفي زيادة كفاءتها.

زيادة فرص النمو للمصارف الكبيرة: إن المصارف الكبيرة خصوصاً تلك التي تتمتع بانشار واسع في دول اليورو ستتمكن من زيادة نشاطها وتوسيع نطاق عملياتها عبر منطقة اليورو، كما يتوقع أن تستفيد كذلك المصارف الأمريكية التي لديها فروع في الاتحاد الأوروبي بدرجة أكبر من المصارف الأوروبية الصغيرة، وذلك نظراً لما يتوفر لديها من تجهيزات وإمكانات لتأمين خدمة أفضل لعملائها في مختلف دول الاتحاد.

السيئات:

زوال إيرادات القطع من العملات الأوروبية المشاركة في اليورو: أما بالنسبة للمصارف فمن أبرز سلبيات الوحدة النقدية تتمثل في خسارة جزء من إيراداتها المتمثلة بأرباح القطع الناتجة عن صرف العملات المشاركة باليورو من جهة أخرى، إن المصارف تعتمد في أعمالها بشكل كبير على عملاتها الوطنية ستواجه صعوبة في منافسة المصارف الدولية الكبيرة في نطاق التبادل بالعملتين الرئيسيتين (الدولار واليورو).

تأثير الانفتاح على المصارف الصغيرة: على صعيد انفتاح سوق السندات هناك أيضا تحديات تواجهها المصارف، خصوصا تلك التي تقتصر خبراتها على التعامل ضمن أسواق السندات الوطنية، كذلك الحال بالنسبة لمحدودية أنظمة الدفع لبعض المصارف الصغيرة بالمقارنة مع المصارف الكبرى التي يسهل عليها تأمين أنظمة دفع ناشطة تغطي المنطقة الأوروبية بشكل واسع.

وخلاصة القول أن مختلف هذه الانعكاسات سواء كانت إيجابية أم سلبية الناجمة عن التعامل بالعملة الموحدة الأوروبية لا تنعكس آثارها على الدول الأعضاء بنفس درجة التأثير وهذا راجع للفوارق الاقتصادية والاجتماعية والاختلافات المتواجدة بين الدول المشاركة من مراكز مالية وأداء اقتصادي، هذا ما نجده في الغالب ولا يمكن تجاهله، وذلك في مختلف التكتلات الاقتصادية الدولية كيف ما كانت أنواعها، وللإشارة هذه الاختلافات النسبية في درجة التأثير بين البلدان المشاركة في اليورو معترف به من قبل السلطة المركزية لمنطقة اليورو ويتجلى ذلك في وضع آلية تعمل على تعويض الدول الأعضاء من الأضرار الناجمة عن هذه الوحدة النقدية.

المطلب الرابع: الاستخدام الدولي للعملات (الدولار الأمريكي "واليورو"):

بدأ العهد الجديد للاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي عندما استبدل 11 من 15 بلدا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بعملاتهم الوطنية عملة وحيدة هي اليورو، فهل سيكون استخدام اليورو آثار اقتصادية حقيقية، فيما يتعلق بالعملات العالمية الأكثر قوة كالـدولار الأمريكي والين الياباني، وإذا كان اليورو يحتل قوة مالية صاعدة، فإلى أي حد سيؤثر على الوضع المالي والاقتصادي العالمي؟ وما هي عوامل قوته وإمكانات المنافسة التي يتمتع بها تجاه الدولار بشكل خاص؟ وهل سينهي حقيقة الهيمنة المالية الأمريكية؟.

لقد تغير وضع كل العملات حتى القوية منها مع مطلع اليوم الأول من جانفي 1999، فإلى أي مدى سيكون هذا التغير مؤثرا في حركة الأسواق الاقتصادية العالمية؟.

منذ حوالي نصف قرن من الزمان كان الدولار الأمريكي يهيمن على النظام المالي الدولي بوصفه يستخدم العملة الدولية السبّاقة في العالم، بالرغم من كونه لا يزال الدولار الأمريكي يلعب الدور الرئيسي في المعاملات التجارية الدولية، كما لا يزال يحتفظ كونه الاحتياط الرئيسي للمصارف المركزية في مختلف دول العالم، حتى لا تزال الأزمات الدولارية تؤثر على أسواق المال العالمية وبورصاتها، واقتصاديات الدول، وبسبب الاستعمال المكثف له في جميع أنحاء العالم كعملة دولية بما يتضمن ذلك من وظائف

العملة المختلفة من خزن القيمة، إلى تحويل للثروة، وتسعير السلع والخدمات، وهو بذلك قد اكتسب أهمية تفوق بكثير حجم الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي في العالم، حيث لا يتجاوز الناتج الأمريكي¹³ 17% في إجمالي الناتج العالمي، غير أن الدولار يشكل 56% من احتياط العملات الأجنبية في العالم، و48% من فوائير الصادرات العالمية و84% من عمليات تبادل العملات الأجنبية الثنائية الدولية، وهو بذلك تغلب على المنافسة التي واجهها من عملات عديدة أخرى؛ إلا أنه في الفترة المبكرة عقب الحرب العالمية أبدى الجنيه الأسترليني قدرا من المنافسة للدولار، في حين أنه في الثمانينات أدى الاستخدام المتزايد للمارك الألماني والين الياباني إلى الظن أن نظام النقد الدولي في سبيله إلى أن يصبح نظاما للعملة ثلاثي الأقطاب، مما أدى إلى تدهور قيمة الدولار مقارنة بالين والمارك، غير أنه في أوائل التسعينات استقرّ الاستخدام الدولي للمارك الألماني والين الياباني عند مستويات متواضعة مما قضى على التوقعات المتعلقة بنظام العملة الثلاثي الأقطاب، ولا يزال بذلك الدولار متربعا على العرش المالي في العالم ولا توجد حتى الآن أية عملة تستطيع منازعته على هذا العرش وسيبقى الدولار متربعا على الرغم من المشكلات التي تعيق جاذبيته الخاصة التي يتمتع بها مثلا السيون، العجز الكبير في الميزانية، إضافة إلى أن الكثير من الأزمات الاقتصادية والنقدية العالمية تعود أسبابها إلى تعملق الدولار وإفراده بزمام التبادل التجاري العالمي كما أن ارتباط العديد من المشكلات الخاصة بالعالم الثالث السياسي والاقتصادية والاجتماعية، بالدولار من خلال صندوق النقد الدولي وشروطه التي يفرضها لقاء تقديم القروض بهذه العملة، جعلها لا تشعر بالراحة والاطمئنان له، لكن القوة التي تقدّم له الدعم الكافي لتستمر جاذبيته وهيمنتته وتمثل عناصر القوة التي يسند إليها على الرغم من كل شيء هي القوة العسكرية العظمى التي فرضت هيمنتها بعد "حرب النجوم" وعجز الاتحاد السوفياتي السابق عن مجارتهها كذلك القوة السياسية العظمى التي شعارتهت "الليبرالية" بعد انهيار الكتلة الاشتراكية والميراث التاريخي، وليس التاريخ الأمريكي المقصود هنا وإنما نقطة تكوين قوتها الاقتصادية التي ترجع أساسا إلى بداية القرن العشرين فراحت بذلك تعزز هذا المكتسب بإيجاد الأجهزة التي تدير النظام الدولي بغاية توفير الحصانة اللازمة لعمليتها ومن ثم تعزيزها وتقويتها، كذلك الأسواق المالية المتطورة من خلال البورصات ومن وراءها الشركات العملاقة والبنوك الأمريكية التي أصبحت تمول معظم المشاريع الاستثمارية العالمية مما جعلها موضع تفاوضي قوي، جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تبسط نفوذها على الاقتصاد العالمي بأدواتها المالية المتطورة وأصبح الدولار أكثر طلبا عليه لاقتناء الأسهم والسندات التي في معظمها هي ذات عائد، وبنفس الشيء فإن المصارف الأمريكية وما تتوفر عليه من تكنولوجيا معلوماتية وسهولة في الاتصال أعطت الدولار الصبغة العالمية والطابع الاحتكاري، وأخيرا الحجم الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية الذي من خلاله يستمد الدولار الأمريكي هيمنتته بفصل ضخامة إنتاجها وحجم استثماراتها في الخارج، قوة اقتصادية عظمى سيطر فيها الدولار على الاقتصاد الدولي مما لها مكانة في التعاملات

¹³ - الدكتور سمير صارم "اليورو" من قضايا الساعة الثالثة الطبعة الأولى عام 1999 ص 172.

العالمية بحيث هي تساهم اليوم في الناتج المحلي العالمي¹⁴، بنسبة 19.6% وفي التجارة نسبة 16.6% في حين تشكل صادراتها وواردته على التوالي 700 مليار دولار و899 مليار دولار، أما ماليا فهي تصدر 37.2% من الضمان النقدي الدولي أما التداول النقدي العالمي فهو يتجاوز 48%، كل هذه الأرصدة جعلت من الكثير يعتقدون أو يقتنعون مع نهاية التسعينات أن هذا النظام الأحادي القطب لا يزال سائداً وأنه قد يستمر كذلك خلال العقد الأول من القرن المقبل، هذا ما لم يكن ليحدث لأنه وخلال الأعوام القليلة الماضية تزايد الظن بأن النظام النقدي قد يصبح ثنائي القطب، يتقاسم فيه الدولار المجال مع عملة سوف تطلّ على العالم مصدرها الوحدة الأوروبية وهي اليورو، وهذا ما حدث بالفعل.

وهكذا كان التغيير من نظام مالي عالمي أحادي القطب مبني على الدولار إلى نظام مالي ثنائي القطب مرتكز على الدولار واليورو سوية، وينتهي بذلك عصر هيمنة الدولار بظهور اليورو، وحتى لا ننسى اليابان كشريك صغير إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والوحدة الأوروبية طبعاً.

ويمكننا إدراج بعض آراء الخبراء العارفين بالنظام النقدي الدولي اتجاه الوحدة النقدية الأوروبية فنجد على سبيل المثال مسير المصلحة الخارجية للإعلام والاتصال في الحكومة الفيدرالية الألمانية فهو ينظر لليورو ومستقبله من خلال ما يلي¹⁵: "إن الوحدة النقدية تعبر عن رغبة الأوروبيين في الحياة مشتركين في جوهر الهدوء والأمان بعد خمسون عاماً من السياسة المتقاربة وهو شيء جيد للقارة القديمة في مجموعها وكذا لبقية العالم...".

لنا علاقات جيدة بالولايات المتحدة لا تتعلق بالماضي فقط ولكن لا يمكن تصور أوروبا بدون أمريكا ولا العكس فعلاقتنا الاقتصادية هي في تطور حتى يمكن القول بأن هناك تبعية بين الطرفين والتي سوف تتأكد بعد إصدار اليورو مما يجعل العملتين تتقاسمان المسؤوليات بعد الهيمنة الدولارية التي دامت طويلاً... العملة الجديدة سوف يستفيد منها كل الناس المستثمرين ورجال الأعمال، المصدرين والمستوردين وحتى المواطنين الذين يسافرون، "هاقن غراف لامبوسدورف".

أما ردود الفعل الأمريكية فقد اتسمت بشكل عام بالتناقض قبل وبعد انطلاقة العملة الجديدة، فقد سبق للرئيس الأمريكي¹⁶ "بيل كلينتون" أن أعلن تأييده للخطوة الأوروبية ووصفها بالإيجابية، لكنه دعا إلى ضرورة فتح الأسواق الأوروبية أمام السلع الأمريكية، وعن رئيس مجلس المصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك فقد نقل عنه غداة التعامل باليورو قوله¹⁷: "إن ظهور منافس للدولار على الساحة العالمية سيفرض الانضباط على السياسات المالية والنقدية في الولايات المتحدة الأمريكية"¹⁸، غير أن بعض الشركات

14- الدكتور سمير صارم "اليورو" من قضايا الساعة الثالثة المصدر نفسه: ص 181-182.

15- د. سمير صارم "اليورو" نفس المرجع ص 182.

16- مجلة Dentschland Allemagne الألمانية العدد الثالث جوان 1998، ص 03.

17- "اليورو" للدكتور سمير صارم، نفس المرجع السابق ص 180.

18- اليورو "الدكتور سمير صارم" نفس المرجع السابق، ص 180-181.

يرون أن المؤسسات الأمريكية قوية إلى الدرجة التي لا تخشى فيها أي تأثير معاكس من بزوغ فجر اليورو، في الوقت الذي يتخوف فيه آخرون من قوة المنافسة التي ستدخل بها الشركات الأوروبية مجالات أكبر...

وفي الأخير لابد أن يفرض اليورو تغييراً عميقاً في بنية الاقتصاد العالمي بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث ستتناسب قوة الدور الذي سيلعبه اليورو في النظام النقدي العالمي طرداً مع ما سيحققه على الساحة المالية والاقتصادية العالمية، وسيشكل بذلك قوة إضافية إيجابية في التوازنات الدولية، تنهي حالة القطب المالي العالمي الأحادي الذي تمثله الولايات المتحدة، أو عملتها الخضراء، والتي قد تشعل حرب اقتصادية باردة بين القطبين.

فهل ستكون هناك حرباً بين الدولار واليورو، وإن كان كذلك فما هو رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل وما هي الطرق والسياسات التي ستضعها أمريكا ليبقى الدولار على مكانته وهيمنته التي اعتاد عليها منذ أكثر من خمس عقود من الزمن؟ وبالتالي إمكانية المنافسة بين اليورو والدولار الأمريكي؟ وهل سيسير اليورو أم أنه سيسير باتجاه الشراكة مع الدولار الأمريكي؟ أم سيشكل تحدياً خطراً له؟ وهذا ما يمكن التحقق منه من خلال الجزء الموالي.

1- الاستخدام الدولي للدولار

إن الاتجاهات القائمة في حجم العملات التي يجري بها الاتجار بها الاتجار في أسواق الصرف الأجنبية يمكن أن تستخدم لبيان اتجاهات تتم عن الأهمية النسبية للعملات كوحدة حساب ووسائل للتبادل، وقد تم فيما يلي تلخيص بعض البيانات التي قامت على الحصول عليها وإجراءها البنوك المركزية متعلقة برقم الأعمال في الأسواق العالمية فيما بين البنوك الخاصة بشهر أبريل عام 1989، 1992، و1995 وقد أبلغتها لبنك التسويات الدولية، توضح هذه البيانات أن¹⁹ حصة الدولار في رقم الأعمال انخفضت من 45 في المائة في 1989 إلى 41.5 في المائة في 1995، إلا أنه أي الدولار لا يزال يهيمن على العامل في سوق الصرف الأجنبي، وكانت حصة الدولار في 1995 أكبر من حصة المنافسين الأربعة التاليين مجتمعين: المارك الألماني، الين الياباني، الجنيه الأسترليني والفرنك الفرنسي.

ومؤشرات أخرى للعملة لدولة تروي نفس القصة، فعلى سبيل المثال في عام 1996 كانت حصة الدولار نحو 75 في المائة من إصدارات السندات الخارجية، و64 في المائة من الحيازات الرسمية للصرف الأجنبي، و45 في المائة من ودائع الدولار الأوروبي ويأتي على رأس هذه الأنواع على سبيل المثال رقم أعمال سوق الصرف الأجنبي والفواتير التجارية، وهو ما يمثل أساساً وظائف وحدة الحساب ووسيط للتبادل لأي عملة دولية.

19- تشارلز اينوخ، بول هيلبرز، و أرتوكوفنين، مجلة التمويل والتنمية جوان 1998، ص44، مرجع سابق.

2- تحديات اليورو

لم تكن لهيمنة الدولار أن تدم طويلاً بعدما ترتب الدولار الأمريكي على عرش الاستخدامات الدولية للعملة لمدة تقارب نصف القرن، جاء إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي ليحدث تغييراً بالغاً في نظام النقدي الدولي، وذلك بعد جهود مكثفة ومتواصلة تضم إليها 11 دولة تتمتع كلها بأداء اقتصادي رائد وصمعة سياسية طيبة، وإطلاق عملة موحدة مع بداية الألفية الثالثة والمسماة باليورو، وستكون لهذا الاتحاد الخصائص اللازمة لإقرار اليورو كعملة قوية في نظام النقد الدولي... جاء اليورو ليخلص الشعوب من الهيمنة المجحفة للدولار، في الصفقات الدولية، وستتوقف إمكانية اليورو في أن يصبح عملة دولية رائدة على صعيد الاستخدام الدولي للعملة.

حسب تصريحات المسؤولين الأمريكيين فإن اليورو لا يخيفهم فهو مجرد عملة ضعيفة لا تتسجم مع مصالحهم أي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر مستثمر خارجي في أوروبا، بحيث كان للأمريكيين أثر سلبي في قيام الوحدة الأوروبية وإنجاح اليورو، وعملوا على تأخيرها وإفشال قيامه دون أن يظهروا شكوكهم ومخاوفهم حول نجاحه واعتبروا المحللين الاقتصاديين الأمريكيين أن إعلان التعامل باليورو بمثابة مغامرة كبيرة قد تؤدي إلى تصدع كامل لكل ما أنجزته أوروبا في العقود الماضية، وقد ردّ الأوروبيون أن مثل هذه التصريحات هي نوع من الدبلوماسية لا مصداقية لها وأن أمريكا لا يمكن أن تكون إلا عائق أمام عملية الاندماج الأوروبي مستعينة بسياستها النقدية في إحداث الأزمات المالية في محاولة إفشال عملية الوحدة النقدية لأوروبية واستمرات أمريكا في لهجتها الدبلوماسية في القول بأن ليس هناك ما يدعو للقلق وقد جاء في تصريح لوزير الخزانة الأمريكي روبرت روبين: "اليورو لن يشكل أي تهديد للدولار في حال تمكنت الحكومة الأمريكية من انتهاج سياسة على صعيد الموازنة تستطيع إبقاء العملة الخضراء محور جذب للمستثمرين الأجانب"²⁰، ويقرر بعد ذلك لوران سامرز أحد مساعدي روبين: "أن الدولار سيبقى عملة احتياط دولية مع الاعتراف بأن اليورو لا بد أن يجذب بعض إلى الرساميل وفي نهاية الأمر سيعتمد وضع الدولار في النظام المالي على تطور الأحداث هنا أكثر من تطورها في الخارج، فإذا تمسكنا بسياسات قوية وذات مصداقية سيبقى الدولار عملة قوية" يعلن آخرون أن المنافسة لا بدّ قادمة "أن اليورو سيبدأ سريعاً بمنافسة الدولار كاحتياط دولي" فرد برغستون (مدير مؤسسة الاقتصاد الدولي في واشنطن) واعتبرت صحيفة (وول ستريت جورنال): "أن اليورو قد يشكل خطر على الدولار حتى لو استفادت الشركات الأمريكية من هذا المدى النقدي الجديد في أوروبا، لكن الأوروبيون لن يعملوا على استخدام سعر الصرف بين اليورو والدولار كسلاح تجاري"²¹.

كان هذا جل الاهتمام ولو الضمني بالمولود الجديد الأوروبي لمختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الأمريكي، وهذا لاقتناعهم الذاتي أنه بإمكان أوروبا القارة القديمة وبما أنجزته من وحدة نقدية فعل المستحيلات، وذلك استناداً على الوضع الحالي لمنطقة

20- "اليورو" د. سمير صارم (مرجع سابق) ص 184.

21- للدكتور سمير صارم "اليورو". نفس المرجع ص 185

اليورو الذي يمتّعها بقوة اقتصادية رائدة ويؤهلها إلى أن تحتلّ موقعا هاما في الخريطة الاقتصادية العالمية سواء بعدد سكانها أو ناتجها المحلي الإجمالي أو لحجم مبادلاتها التجارية الخارجية أو النمو المحقق...

كلّها عوامل تؤكد نجاح العملة الأوروبية الموحدة، وهناك مؤهلات أخرى لنجاح اليورو يمكن تلخيصها فيما يلي:²²

*** التضخم:** وفقاً لما نصّت عليه معاهدة ماستريخت سوف ينشئ الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بنكا مركزيا جديدا تتمثل في السلطة النقدية العليا للاتحاد الأوروبي مقتنياً آثار ينوك مركزية سابقة ذات مصداقية، ومن أبرز مهام المصرف المركزي الأوروبي على جانب ضمان استقرار اليورو، هي ضبط معدلات التضخم ضمن دول الاتحاد، وبهذ يكون قد كسب أوراق اعتماده لمحاربتة لظاهرة التضخم، وما يمتنع به هذا البنك من استقلالية كبيرة في استقرار الأسعار وحمايتها، وما عليه من جهد لبيهرن أنّه قادر وملتزم بالحق على السعي لتحقيق استقرار الأسعار، وكسبه لمصداقيته في مكافحته للتضخم مع الوقت، وبذلك وحسب الأهداف المنوي تحقيقها سيكون مزج وموقف السياسات النقدية والمالية في منطقة اليورو من العوامل المهمة في تحديد قوة أو ضعف العملة الجديدة.

*** الأسواق المالية:** الوقت الذي يحل فيه اليورو محل كثير من العملات الوطنية، تزايد الاندماج المتوازي للأسواق المالية الأوروبية، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الصفقات المالية والحد من تعدد أسعار الفائدة، وزيارة عرض الأصول المقومة باليورو في الوقت الذي يهرع فيه المقترضون إلى النظام لمالي الأوروبي المتوسّع، وهذا التزايد في عمق واتساع الأسواق في الأصول المالية المقومة باليورو، بالمقارنة بالأسواق التي يتم تسميتها بأسواق اليوم ذات أصول بعملات أوروبية عديدة، إلى توفير حوافز لبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي لتتويع حيازتها الاحتياطية كي تصبح أكثر توافقا مع مكونات العملة المتعلقة بصفقاتها التجارية والمالية.

*** الحجم الاقتصادي النسبي:** تبلغ نسبة كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الناتج العالمي²³ نحو 20 في المائة وفي الصادرات العالمية 15 في المائة، ولكن الدولار يستخدم كعملة دولية على نطاق أوسع من جميع عملات الاتحاد الأوروبي مجتمعة (كما هو مبين في الجدول الموالي)، أما بالنسبة لقواعد العملات الأوروبية الفردية في الماضي، فالأرجح أن تنامي القاعدة الاقتصادية الموحدة لليورو، واستبعاد تكاليف الصفقات المتعلقة بتبادل العملات الأوروبية عديدة إلى إزدياد تدريجي في استخدام اليورو، كوحدة حساب في تسمية تدفقات التجارة، خاصة في الصفقات بين منطقة اليورو والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

22- تشارز اينوخ، بول هيلبرز، و ارتوكوفنين، مجلة التمويل والتنمية جوان 1998، ص 44-45.

23- مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 1999 ص 45.

2-4- الحجم الاقتصادي النسبي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واستخدام العملات فيهما²⁴

الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	
		حجم الاقتصاد:
20.4%	20.7%	الحصة من الناتج الإجمالي العالمي 1996
14.7%	15.2%	الحصة من الصادرات العالمية 1996 ²⁵
		استخدامات العملات
31.0%	51%	التجارة العالمية 1995
41.9%	45.1%	عروض السندات الدولية سبتمبر 1995
15.8%	50.2%	ديون بلدن نامية آخر سنة 1996
19.5%	63.7%	إجمالي احتياطات الصرف الأجنبي 1996
35.0%	11.5%	صفقات الصرف الأجنبي أبريل 1995

المصدر: مجلة التمويل والتنمية 1998 شهر جويلية، International Fund, World economic outlook

وفضلا عن ذلك، فإذا انضمت في النهاية كل البلدان الـ 15 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى منطقة اليورو، فإن أكثر من 60% من تجارتها الخارجية الرهنة يمكن إعادة تصنيفها بأنها محلية بحيث يصبح الاتحاد الاقتصادي والنقدي اقتصاد أكثر إنغلاقا من اقتصاد أي من أعضائه المنفردين، وبالإضافة إلى هذا العامل فاستخدام اليورو في التجارة الخارجية سيساعد على جعل منطقة اليورو أقل عرضة للتغيرات في سعر الصرف عما تتعرض له حاليا البلدان الأوروبية منفردة، ونتيجة ذلك سيكون اليورو بديلا جذابا للدولار كملجأ آمن في حالة حدوث صدمات للاقتصاد العالمي كذلك التي حدثت مثلا في أسعار النفط في السبعينات.

²⁴ - مجلة التمويل والتنمية جويلية 1998 ص 41.

الدعامات السياسية سيكون هناك²⁶ فرق أساسي بين الدولار واليورو، عكس الدولار الذي تصدره سلطة سياسية واحدة، في حين أن اليورو سوف يصدره اتحاد مؤلف من سلطات عديدة، زيادة على الاستقرار السياسي الذي ميز أنظمة الحكم يعتبر محددًا مهمًا في الاستخدام الدولي للعملة بما يطمئن المتعاملين المحليين وحتى الأجانب.

ولذا يتوجب على الاتحاد الاقتصادي والنقدي أن يؤكد مصداقيته كوحدة سياسية متماسكة قبل أن يصبح العالم مستعدًا حقًا للتحرك صوب نظام دولي للعملة ثنائي القطب.

يضاف إلى ذلك أن أوروبا الجديدة ستمكّن من تحقيق مختلف المعايير التي تجعل من اليورو عملة عالمية ذات مصداقية لدى المتعاملين والمستثمرين، من إمتلاك الاقتصاد الأوروبي لمختلف عوامل استقراره واستقلالته عن الضغوط والقيود والسيطرة الخارجية، وكذا سهولة تبادل العملة الأوروبية الموحدة مع العملات الأجنبية، وسعة وعمق وسيولة أسواق رأس المال التي تمثلها عملة أوروبا الموحدة، ولطالما ساهمت هذه المعايير على تفوق الدولار على أية عملة أخرى قبل ظهور الوحدة النقدية وتحقيقها (اليورو).

وخلاصة القول سيكون اليورو قويًا كالدولار والين على الساحة المالية والنقدية العالمية، يحوز إمكانية تحدي الدور المهيمن الذي يلعبه الآن الدولار الأمريكي في الصفقات الدولية، سواء استطاع اليورو أن يقوم بهذا الدور أو السير في الطريق الذي سلكته العملات الأخرى التي تحدثت الدولار، إذا أحسنت دول منطقة اليورو الاستفادة من وزنه الاقتصادي والسياسي وعلى المصداقية التي يتوقف عليها إلى حدّ كبير فيما يتعلق بأداء التضخم أو التماسك السياسي التي يحققها الاتحاد الاقتصادي والنقدي في الأعوام القادمة.

وعلى حدّ تعبير قصة فرعون عندما سألوه: "يا فرعون من فرعونك" فأجاب "لم أجد أحداً يمنعني!!" هذا نظراً للتحدي الذي يمثله اليورو وأنه سينزع الكثير من السيادة على القوة العسكرية والسياسية والميراث التاريخي للدولار، لكن هذا لا يعني إلى حدّ ما أن اليورو سينهي سيطرة الدولار وأنه سيسحب البساط من تحته ولا يعني على حدّ سواء أن اليورو سيكون شريكًا للدولار، إذن فنحن أمام حالتين: إما الدولار واليورو معًا، وإما المواجهة المحترمة؟!.

²⁶ - مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 1999 ص 45 مرجع سابق.

المطلب الخامس: اليورو "بريطانيا واليابان"

من المحتمل أن يتأثر كل من الاقتصاديين البريطانيين واليابانيين بشكل أو بآخر بالوحدة النقدية الأوروبية وبتقلبات اليورو وذلك لضخامة هذه الاقتصادات.

فمن جهة²⁷ نجد بريطانيا التي لم تنضم إلى الوحدة النقدية الأوروبية ليس لعدم قدرتها على تحقيق معايير التقارب المطلوبة للانضمام إلى المنطقة المعهودة وليس لضعف مستواها وأدائها الاقتصادي، على العكس فبريطانيا لها اقتصاد يتمتع بإمكانيات ذات مستوى اقتصادي ومالي جيد، ويعود سبب عدم انضمامها أساسا إلى أسباب سياسية وأخرى استراتيجية، غير أن فكرة عدم الانضمام أثار مجموعة من التخوفات إثر طرح أوروبا لليورو إذ وجد عدد من المحليين الماليين صعوبات ومشاكل سوف تقف في وجه الشركات والمؤسسات بإنجلترا وذلك نظرا لإمكانية فقدان هذه المؤسسات مكانتها في الأسواق الأوروبية من منطلق أن الشركات البريطانية سوف تكون لها نفقات متعلقة باستبدال عملة مقابل عملة وغيرها من التكاليف.

على عكس مؤسسات المنطقة اليورو التي تنعدم فيها النفقات تحويل العملات في ظلّ العملة الموحدة.

وكذلك حركة رؤوس الأموال الداخلة أو الخارجة من بريطانيا والتي تنتقل إلى دول منطقة اليورو، كما أن الاستثمارات الأجنبية خاصة الاستثمارات الكفأة تلك التي تأتي من الو.م.أ، اليابان وكندا سوق تغير وجهتها لتستقر في دول منطقة اليورو التي تجد فيها الظروف الملائمة من أجل خلق استثمارات فعالة، هذا ما جعل من مؤيدي منطقة اليورو البريطانيون من رجال أعمال وسياسة على المناداة بسرعة المحاولة لتبني العملة الأوروبية الموحدة خاصة بعدما عرفت بريطانيا بعض المشاكل والأزمات الناتجة عن عزلتها عن دول أوروبا الموحدة ومنطقة اليورو بالتحديد بحيث توقع تسجيل انخفاض في معدلات النمو البريطانية مقارنة بنظيرتها في منطقة اليورو ما أدى إلى أزمات اقتصادية انكماشية ينجم عنها ارتفاع متزايد في عدد البطالين البريطانيون، ووفقا لهذا ثم وضع استراتيجية لانضمام الدولة الإنجليزية إلى منطقة اليورو من قبل وحدة تابعة لوزارة المالية في بريطانيا، ثم إن الحكومة البريطانية لا تزال تسيطر كي ترى مدى إمكانية اليورو وقدرته في الساحة المالية الدولية، ولهذا فهي تعزم على ضرورة الانضمام إلى منطقة اليورو بإجراء استفتاء شعبي لتأييد الانضمام، وفي حقيقة الأمر سبب عدم انضمام بريطانيا إلى "اليورو" يعود إلى العلاقات الوطيدة التي كانت تربط بريطانيا بحليفاتها الو.م.أ، حيث اعتبرت الوحدة النقدية الأوروبية مصدرا قلق وتخوف لأمريكا وكذا الاتهامات التي توجهت إليها كونها عملت ما بوسعها لعدم اكتمال الوحدة النقدية الأوروبية، لكن تبقى هذه الاتهامات الموجهة للو.م.أ وجهة نظر ليس لها أي دليل أو إثبات على صحتها، هذا ما جعل بريطانيا تتخذ موقف عدم الانضمام الذي عرفته الموجة

²⁷ -دورتي فيرنر " اليورو وأمريكا اللاتينية " مجلة الانتقال (الإنجازات والتحديات) من التمويل والتنمية جوان 1999 ص40 (كندليل).

الأولى من الدول التي دخلت الوحدة النقدية الأوروبية، لكن نتيجة القول تبقى الحكومة البريطانية في استعداد دائم للدخول إلى منطقة "اليورو" وهذا ما أثبتته آخر المستجدات.

أما من ناحية الآثار المحتملة²⁸ في الاقتصاد الياباني، وفي الين بالذات فنلاحظ أن هذه العملة لا تستخدم بشكل واسع في التّعاملات الدولية بما يتناسب مع قدرات اليابان الاقتصادية، حيث تستخدم اليابان الدولار الأمريكي بشكل أوسع في تعاملاتها الخارجية، وبالذات مع شركاءها الآسيويين، لذلك فإنّ ظهور اليورو سيعيق أكثر محاولة جعل الين عملة دولية تستخدم على نطاق واسع على الرغم من مسعى اليابان لإعادة هيكلة وتأهيل القطاع المالي فيها، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من جاذبية الين لغير المقيمين أو المستثمرين الأجانب، إذ نجد تأثير العملة الموحدة على التجارة اليابانية والمؤسسات اليابانية، حيث قامت اليابان بتعويم السوق الأوروبي بالمنتجات اليابانية عن طريق فتح فروع لها داخل منطقة اليورو، غير أن هذه المؤسسات التي كانت تسعى اليابان من وراءها في تحقيق العديد من الأهداف والغايات تباطأت في خطواتها من خلال الاستثمارات المراد إنجازها في دول منطقة اليورو تخوفا منها لعدم قدرة هذه الدول على الاستمرارية وضمان قوّة عملتها الموحدة، وفعاليتها، إلا بعد التأكد من مستويات نمو دول منطقة اليورو واستقرارها اقتصادي ومالي.

²⁸- دورتي فيرنر " اليورو وأمريكا اللاتينية " مجلة الانتقال (الإنجازات والتحديات) مرجع سابق ص 43 (كدليل).

المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي والاقتصاد العربي:

لم تتردد الدول العربية في التعبير عن تأييدها للعملة الأوروبية الموحدة وقبولها لها في تعاملاتها المستقبلية، فهو بمثابة طوق النجاة من هيمنة الدولار الأمريكي على مبادلاتها التجارية، ويشكل بالتالي دعماً لرغباتها في التحرر من تقلبات العملة الخضراء، ولطالما ارتبطت دول المجموعة الأوروبية بعلاقات اقتصادية جيدة مع مختلف الدول العربية، بحيث اعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي رقم واحد بالنسبة للدول العربية ولاسيما بلدان المغرب العربي والخليج، كذلك السودان، مصر ولبنان، فقررت هذه الأخيرة التعامل باليورو فور انطلاقه، هذا ما شكل دعماً في توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدان الأعضاء للاتحاد الأوروبي والبلدان العربية، أي في تعزيز التعاون العربي الأوروبي في المجال الاقتصادي والسياسي وإعطاء دور أكبر وأكثر فعالية في قضايا المنطقة العربية، خاصة وأن أوروبا في اعتقاد العرب وتصوراتهم أنها أكثر واقعية في نظرتها وتعاملها مع قضايا العرب من الويات المتحدة الأمريكية وأكثر تفهم لمصالحهم ومنبع تعاون، سعياً إلى تحقيق الاستقرار في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية العربية، فالاهتمام المتزايد لدول الاتحاد النقدي بالأوطان العربية له آثار على الأوضاع الأوروبية الحالية والمستقبلية، والدول العربية كغيرها من بلدان العالم الثالث تواجه مشاكل وأزمات، لذا فهي تسعى لتقريب علاقاتها مع الدول الأوروبية بهدف نقل التكنولوجيا المتطورة وجلب رؤوس الأموال لاسيما بعد بروز القطاع الخاص في اقتصادياتها والتخلص من البقايا العالقة لسيطرة القطاع العام.

لهذا سوف يكون هنا تجاوب مزدوج بين الدول العربية خاصة منها دول البحر الأبيض المتوسط وبلدان الاتحاد الأوروبي في مجال التجارة، الاستثمار والتنمية الاقتصادية مما يفتح مجال أوسع أمام مستقبل علاقاتهم الاقتصادية الدولية في ظل اليورو خاصة بعد فتح المصارف العربية لحساباتها بالعملة الأوروبية الموحدة لمن يوجب دون أن يكون هناك دعوة حكومية في هذا المجال.

ولا تختلف آثار اليورو العامة على البلدان العربية عنها في الدول النامية والناشئة الأخرى، لكن هناك عوامل خاصة يتميز بها العالم العربي عن الدول الناشئة الأخرى بفعل قربه الجغرافي من دول الوحدة الأوروبية وحجم تبادله التجاري والمالي الكبير مع منطقة اليورو مقارنة بالدول النامية الأخرى، ويمكن إجمال الآثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية في البلدان العربية كما يلي:

ومن جهة أخرى أمريكا اللاتينية: إن التجارة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية تجارة كبيرة، حيث يذهب نحو 22 في المائة من صادرات الاتحاد الأوروبي إلى البلدان النامية، ويأتي 20 من المائة من واردات من هذه البلدان، خلال العقدين الماضيين ازدادت صادرات أمريكا اللاتينية إلى الاتحاد الأوروبي بمقدار ثلاث مرات حيث بلغت قيمتها 38 مليار دولار سنوياً، وتضاعفت الواردات من الاتحاد الأوروبي بمقدار أربع مرات منذ عام 1997 ولا تزال تتصاعد إذ ارتفعت من 27 مليار إلى 54 مليار دولار بين عامي 1990

و1997²⁹، وسوف يؤثر إطلاق اليورو على أمريكا اللاتينية بطوائف صغيرة عديدة، وهي تأثيرات إيجابية وإن كانت محدودة، والمتوقع أن يسهم الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي المزدهر في تحقيق تدفقات تجارية ومالية أكبر بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا اللاتينية، إذ أن خفض مخاطر الصرف الأجنبي، وخفض التضخم، وزيادة التجارة، وزيادة كفاءة الأسواق، كلها عوامل تبشّر بتحقيق منافع كبيرة للاتحاد الأوروبي وكذلك تحقيق قدر من المنافع لأمريكا اللاتينية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي الناجح يتطلب سياسات هيكلية مالية سليمة تشمل على إجراء إصلاحات لأسواق العمالة والإنفاق العام على حدّ سواء، وهذا ينبغي أن يفيد، على المدى البعيد، بلدان أخرى تشمل أمريكا اللاتينية وأخرى كبلدان الكاريبي وما يمكن أن نستنتجها هو أن المكانة المرموقة التي احتلتها العملة الأوروبية الموحدة كان لها صدى عالمي.

المطلب الأول: التجارة الخارجية للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية، فأكثر من 50% من الأسواق التصديرية تستقبلها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الاتحاد الأوروبي، في حين تعتبر هذه البلدان المورد الرئيسي للبلدان العربية حيث تؤمّن غالبية احتياجاتها من دول الاتحاد الأوروبي حوالي ثلثي إيراداتها السلعية.

*الصادرات:

ترتبط دول المجموعة الأوروبية بعلاقات اقتصادية جيدة مع مختلف الدول العربية، إذ تقدر الصادرات الخليجية إلى الأسواق الأوروبية بحوالي 50% من مجمل هذه الصادرات، أما إجمالي الصادرات العربية إلى أوروبا فتشكل نسبة 34% في حين أن أسواق الولايات الأمريكية لا تستقبل أكثر من 10% من لصادرات العربية³⁰، لكن ما يمكن ملاحظته أن الأقطار العربية تعرف انخفاض في الأعوام الأخيرة في نسبة صادراتها اتجاه دول الاتحاد بعدما كانت تقدر حوالي 26% من إجمالي صادرات الوطن العربي اتجاه دول المجموعة الأوروبية بالتحديد، وتعود أسباب الانخفاض في حجم الصادرات العربية إلى المجموعة الأوروبية، إلى مجموعة من الأسباب التي أثبتتها هذه الأخيرة، حيث قامت بتخفيض الاعتماد على النفط المستورد: من الدول العربية والعمل على إيجاد مصادر أخرى للطاقة وذلك عن طريق فرض ضريبة على النفط الخام المستورد بحجة المحافظة على البيئة، بالإضافة إلى أساليب أخرى إلى جانب تخلي الدول العربية عن المزايا الجمركية، قامت بفرض قيود سعرية، معايير المواصفات إلى غيرها حتى تحدّ من صادرات بعض الدول العربية كسوريا مصر ولبنان والأردن وهذا ما أدّى إلى تحديد حجم صادراتها ودخول منافسين جدد خاصة دول أوروبية الشرقية والجدول

29- دورتي فيرنر " اليورو وأمريكا اللاتينية الانتقال (النجازات والتحديات) من مجلة التمويل والتنمية جوان 1999 ص 43-44-45 (كدايل).

30- الدكتور سمير صارم، "اليورو"، مرجع سابق ص 195.

الموالي يبيّن لنا العلاقة ما بين الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي مقارنة بين بلدان اليورو (EMU) ومجموعة من الدول العربية (نسبة مئوية):³¹

استناداً إلى الجدول ففي مصر مثلاً، أشار أحد الوزراء الاقتصاديين إلى أنّ التعامل باليورو سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المصرية وسهولة انتقالها داخل دول الاتحاد النقدي، وذلك نتيجة لانخفاض تكلفة المعاملات الخارجية سواء التجارية أو المالية وكذلك سيلعب اليورو دوراً مهماً في تسهيل إنسياب السلع المصرية إلى السوق الأوروبية، كما يلاحظ في الجدول فإن زيادة بمقدار 1% في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان اليورو، يؤدي إلى زيادة الصادرات المصرية بنسبة 1% وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لمصر بمقدار 0.1%، فمع دخول اليورو حيّز التنفيذ وقيام سوق أوروبية موحدة فتح هذا أفق جديدة أمام البلدان العربية وزاد ذلك في ارتفاع صادرات الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي.

2-5- العلاقة ما بين الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي مقارنة بين بلدان اليورو (EMU) ومجموعة من الدول العربية (نسبة المئوية):

زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة 1% في الناتج المحلي الإجمالي (EMU)	زيادة الصادرت جراء زيادة 1% في الناتج المحلي الإجمالي (EMU)	الصادرات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي 1996	الصادرات إلى بلدان اليورو كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات 1996	البلد
0.1	0.3	27.5	59.9	الجزائر
0.1	1.0	8.1	39.6	مصر
0.1	0.5	18.0	7.7	الأردن
0.2	1.1	12.8	65.59	المغرب
0.4	1.5	21.5	56.9	سوريا
0.6	1.9	27.4	89.6	تونس

المصدر: International monetary Fund (IMF) Research départment (Washingnton, DC ; IMF, 1999) P 150

31- الدكتور عبد الستار حيدر "المستقبل العربي" مرجع سابق ص 50.

ولو أخذنا بلداً عربي آخر مثلاً تونس التي ترتبط باتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي سوف تكون المستفيد الأكبر إقليمياً فبحكم الروابط المالية والتجارية الواسعة بين تونس ودول اليورو، فإن زيادة بمقدّر 1% في الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من شأنه أن يؤدي إلى نمو في الصادرات التونسية بنسبة 1.9%، أمّا من ناحية الناتج المحلي الإجمالي لتونس، فمن المحتمل أن يزداد بمقدار 0.6%، ومع ذلك فمن المحتمل أن تكون هناك بعض النتائج السلبية على قطاع السياحة التونسي لأن قيام الوحدة سيساهم في تسهيل السياحة في إطار منطقة اليورو.

تحول العملات المختلفة إلى عمله واحدة جراء عملية التوحيد التي قامت بها بلدان أوروبا تؤدي إلى تقليص النفقات وحدة أزمات التعامل التجاري والمالي والقضاء على المخاطر الناجمة من التقلبات التي تعرفها أسعار صرف العملات الأوروبية المنفردة، هذا ما يوقر للمصدرين العرب حيز من الأمان ضدّ أزمات تقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية، وهذا ما كانت تعاني منه البلدان العربية في اقتصادياتها خاصة تلك التي ترتبط بشكل شبه كلي بالدولار الأمريكي تبقى دائماً في مواجهة متجددة لأزمات انخفاض سعر الدولار، إلا أن ظهور العملة الموحدة أدّى إلى تقادي وتحبّب كل التقلبات التي تعرفها أسعار العملات الأوروبية حتى يتسنى للبلدان العربية المصدرة أن تحقق مصالحها العامة.

* الواردات:

إن الدول العربية تؤمّن غالبية احتياجاتها من دول الاتحاد الأوروبي سواء من السلع المعمّرة، الاستثمارية، أو الاستهلاكية، إذ تبلغ نسبة الواردات العربية من دول اليورو ما لا يقلّ³²، عن 50 في المائة على المعدل من وارداتها الإجمالية في السنوات الأخيرة، من مواد غذائية، سلع صناعية كالآلات ومعدات النقل والمواد المصنّعة...

وللاستفادة من الوفورات ومن كفاءة منظومة التجارة الدولية في الاتحاد النقدي الأوروبي، والتوقعات المستقبلية لزيادة حجم التجارة الدولية للشراكة الأوروبية، قام الاتحاد الأوروبي بوضع مقاييس من أجل تحسين وضعية المبادلات التجارية وتخفيض تكاليف الإنتاج الخاصة بالسلع الأوروبية إثر التعامل باليورو وفيصبح المستورد يستخدم عملة أوروبية واحدة لا تكلفه كثيراً مقارنة بتكلفة التعامل بعملة أوروبية منفردة.

ومن خلال عوامل السوق هناك مبدأين يعتمد هما البنك المركزي في تحديده لأسعار الفائدة على اليورو كما يرى بعض الخبراء الاقتصاديون، فمن جهة يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة على عملة اليورو في البنوك الأوروبية إلى جلب استثمارات جديدة من الخارج نحو المجموعة وبالتالي تزيد صادرات دول الأعضاء نحو دول العالم ومنها الدول العربية، وهذا ما يعني زيادة الواردات العربية من دول اليورو ممّا يزيد من قيمة العملة الأوروبية لارتفاع الطلب عليها مؤدياً إلى انخفاض الواردات العربية، وهذا الأمر سيؤدي بدوره لا محالة إلى تبدل جوهري في توزيع مصادر الواردات العربية بعيداً عن دول اليورو

32- بدون كاتب، "الدول العربية في مواجهة الأزمة المتجددة للدولار"، مجلة الاقتصاد والأعمال العدد 302 فبراير 2005 ص 63-64.

وباتجاه الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أخرى ترتبط عملاتها بشكل غير اليورو، ومن جهة أخرى يؤدي انخفاض أسعار الفائدة على عملة اليورو إلى عدم الإقبال عليها، وينعكس الأمر تمامًا بحيث تزيد رغبة المستثمرين في الحصول على عملات أخرى إلا اليورو، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في سعر صرف العملة لأوروبية وبالتالي تنخفض أسعار صادرات المجموعة إلى دول العالم منها الدول العربية حيث ستشهد إيرادات الدول العربية انخفاض في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وارتفاعًا من منطقة اليورو.

تحمل المعطيات، إلى أن الاقتصاديات العربية مرتبطة بشكل شبه كلي بالدولار الأمريكي فالعملات العربية ترتبط معظمها بشكل فعلي بالدولار الأمريكي رغم تحديد قيمتها نظريًا بوحدات السحب الخاصة أحيانًا أو سلة عملات أحيانًا أخرى. واحتياجات العملات الأجنبية هي معظمها بالدولار الأمريكي، وتشكل الإيرادات النفطية، وهي بالدولار ما لا يقل³³، عن 80-90 في المئة من مجمل المداخيل الحكومية في الدول النفطية والإيرادات السياحية تأتي بالدولار بنسبة كبيرة منها والرساميل العربية في الخارج التي تقدر نحو 1.5 تريليون دولار يستثمر الجزء الأكبر منه في الو.م.أ.

أما المفارقة الرئيسية فهي أن الواردات العربية من أوروبا ودول اليورو بشكل خاص، لم تنزل تشكل الجزء الأكبر لكا رأينا من مجمل الواردات وبمعدل يفوق الـ 50 في المائة، تقوم لدول عربية باستخدام إيراداتها النفطية المقومة بالدولار للبيع بسعر ضئيل وغير كافي لشراء السلع الأوروبية بأسعار عالية وذلك بعملات مختلفة كالفرنك الفرنسي، والمارك الألماني وغيره، غير أن هذا الانعكاس السيئ بين أسعار صرف الدولار والعملات الأوروبية المختلفة كالمارك أو الفرنك سوف يجعل الدول العربية معرضة لخسائر مالية كبيرة، لذلك يجدر النظر يتمعن إلى الآثار الأساسية لتغيرات أسعار صرف العملات الأوروبية على الاقتصاديات العربية، وسبل تخفيف وطأة هذه الآثار وخصوصًا إذا ارتفعت هذه الأسعار سوف يكون لها تأثير سلبي شديد على أسعار السلع المستوردة، ولكن مع ظهور اليورو وترسخ دوره تدريجيًا على النطاق العالمي قلّت خطورة هذا الوضع لأنه مع بداية التعامل مع هذه العملة الجديدة على أساس عملة واحدة مقابل مجموعة من العملات أصبح سعر الصرف أقل تقلب وأكثر ثباتًا مما كان عليه مما يقلل من نفقات التعامل بعملات عديدة، وهذا ما يخلق جوًّا من المنافسة بين السلع الأوروبية والسلع الأمريكية واليابان وجنوبي شرق آسيا وذلك نتيجة لانخفاض أسعار سلع الدول الأوروبية.

ويرى الاقتصاديون الماليون أن انخفاض أسعار الفائدة من جهة وانخفاض كلفة العمل من جهة أخرى للوحدة المنتجة نتيجة لتوحد العملات الأوروبية سوف يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلع مما ينجم عنه انخفاض في أسعارها وبالتالي تقلّ تكلفة المراد المستوردة من قبل الدول العربية أو تزيد كمية الإستيراد لكن بنفس القيمة السابقة.

33- بدون كاتب، "الدول العربية في مواجهة الأزمة المتجددة للدولار"، نفس المرجع السابق (العدد 302) ص 61، مجلة الاقتصاد وأعمال (فبراير 2005).

وحتى تقوم الدول العربية بموازنة وارداتها سوف تقوم بزيادة الطلب على صادرات الاتحاد الأوروبي المسعرة باليورو العملة الأوروبية الموحدة في انتظار إمكانية أن تقوم الدول العربية هي أيضا بتسعيرة صادراتها باليورو لمواجهة احتياجاتها لهذه العملة، لكن السياسات والمؤثرات العالمية تبقى بعيدة جداً عن نطاق وقدرات الاقتصادات العربية، أما ما تستطيع الدول العربية القيام به فهو التحوط لما يجري والتقليل من مخاطرة عليها من خلال تنويع احتياطاتها قدر الإمكان والتوجه تدريجياً في ربط عملاتها بسلة من العملات الأساسية بدلاً من الدولار فقط الذي يسيطر على معظم صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي والتي هي صادرات نفطية طبعاً، فإن الخيار الوحيد الذي لا بدّ منه في هذا المجال هو تسعير النفط بوحدة حسابية تمثل سلة من العملات الرئيسية يدخل الدولار واليورو ضمنها، ويتطلب الأمر تحيّن الفرصة المناسبة وعلى أساس منطلقات طويلة الأمد.

استقطبت دول الاتحاد الأوروبي أكثر من ³⁴ ثلثي التجارة العربية الخارجية، وتختلف درجة الاستفادة منه من دولة عربية إلى أخرى، فالدول التي تستقبل صادرات الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستفيد بالإيجاب انخفاض الدولار الأمريكي أمام العملة الأوروبية اليورو حيث بانخفاض سعر صرف الدولار تنخفض قيمة السلع المستوردة من طرف الدول العربية والمصدرة من الو.م.أ، على عكس الدول التي معظم صادراتها بالدولار الأمريكي أو السلع المحررة بعملة الدولار سوف ينعكس عليها سلباً ارتفاع اليورو مقابل انخفاض سعر صرف الدولار بمعنى سوف يؤدي هذا إلى انخفاض قيمة السلع المصدرة بعملة الدولار.

ولنفادي الكثير من التوقعات التي تحمل الأخبار السيئة للعالم العربي وتجذب أي تطور ناتج عن صدمة مالية تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني للدول العربية، من جراء التقلبات التي تعرفها أسعار صرف العملات القوية المتنافسة فيما بينها، يجب على الدول وعربية أن تتعلم درساً مهماً لإعطاء أهمية أكبر في المستقبل من أجل الموازنة بين ما تصدره بهذه العملات وما تستورده، وما ينطبق على السلع المستوردة ينطبق أيضاً على الخدمات والعقود وجميع التعاملات التجارية الأخرى.

34- بدون كاتب، "الدول العربية في مواجهة الأزمة المتجددة للدولار"، مجلة الاقتصاد والأعمال (فبراير 2005) مرجع سابق

المطلب الثاني: المصارف العربية في المنطقة العربية وفي الاتحاد الأوروبي

إن الأوضاع الاقتصادية العربية بشكل عام سواء لجهة تطورها، أو اعتماد غالبيتها على صادرات مواد خام (نפט، قطن، ثروات معدنية، إلخ) ولأنها في مجموعها ترتبط بعلاقات اقتصادية جيدة مع الدول الأوروبية التي تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لها كما سبق ورأينا، تعمل على تمتين العلاقات التي تربطها بدول الاتحاد الأوروبي من خلال رفع حجم المعاملات المالية والمصرفية خاصة ومن أجل تطوير العلاقات النقدية الدولية فيما بينها تامة، ولا يتم ذلك إلا من خلال توسيع نطاق الوظيفة المصرفية العربية في ظل المجموعة الأوروبية، هذا ما يجعل للعملة الأوروبية الموحدة انعكاسات عديدة ومتشعبة على المصارف العربية، ولمواكبة التأثيرات الناتجة عن الاتحاد الأوروبي والنقدي سواء كانت إيجابية أو سلبية، سوف يكون مفيد وهاماً بالنسبة للدول العربية إحداث تغييرات جذرية في المجال المصرفي المتعلقة بالمستوى التكنولوجي والمعلوماتية...

1- المصارف العربية في المنطقة العربية:

هناك عدد كبير من البنوك العربية التي تتعامل مع بنوك المنطقة الأوروبية، وبذلك أصبحت المصارف العربية ملتزمة بالاحتفاظ بقدر معتبر وكافي من العملة الأوروبية فياحتياطتها لمواجهة مختلف التكاليف المتعلقة بالمعاملات النقدية سواء فيما بينها أو مع الدول الأوروبية، ومن جهة أخرى على البنوك العربية توفير هياكل مصرفية وشبكة مالية جديدة في مستوى العمليات البنكية المستحدثة من جراء التعامل باليورو عن طريق البحث عن أنظمة جديدة تتماشى وأنظمة الدفع المنشأة حديثاً التي تخص المصارف الأوروبية الكبرى أو عن أساليب جديدة تكون جديدة لمواكبة الاتحاد الأوروبي النقدي.

فبمجرد دخول اليورو حيّز التنفيذ في المعاملات والخدمات المصرفية³⁵ أصبح تعامل القطاع المصرفي العربي مع بنوك أوروبية مختلفة يقتصر فقط على مصرف واحد يتمثل في النظام البنكي الأوروبي فعوض الاحتفاظ بعملات أوروبية مختلفة أصبح العمل يقتصر على العملة الأوروبية الموحدة فقط.

وبهذا التكتل تجنّبت البنوك العربية جملة من التكاليف والأعباء المتعلقة بالعمليات المصرفية العربية الأوروبية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولار الأمريكي يشكل حالياً نحو* 60 في المائة من إجمالي احتياطات المصارف المركزية في العالم، وقد تتراجع هذه النسبة تدريجاً في السنوات المقبلة (1999-2005) لتتحول إلى اليورو، ولاشك أن احتياطات المصارف المركزية العربية بالعملات الأوروبية المكونة لليورو ستتحول إلى اليورو في المدى القريب، بحيث يشكل الدولار الأمريكي الجزء الأكبر من احتياطات

35- فيم دوزنبرغ، "اليورو وإنعكاساته العربية"، نفس المرجع السابق مجلة الاقتصاد والأعمال فبراير 1999 ص 80.

*- بدون كاتب، "الدول العربية في مواجهة الأزمة المتجددة للدولار"، مجلة الاقتصاد والأعمال (2005) مرجع سابق ص 62.

معظم المصارف المركزية العربية وبنسب تتراوح ما بين³⁶، 80%، 90%، ما يشير على إمكانية تحول جزء أكبر من هذه الاحتياطات إلى اليورو من احتياطات المصارف المركزية الأخرى في المستقبل، باستثناء دول المغرب العربي التي تتميز بتركز احتياطاتها بالمارك الألماني والفرنك الفرنسي، ما يؤدي في حال استبدالهما باليورو ومن دون إحداث أي تغيير في الحصص إلى استئثار اليورو بغالبية احتياطاتها، وقد يدفع ذلك هذه الدول على العكس، إلى خفض حصة اليورو لإعادة التوازن إلى احتياطاتها.

ومن جهة أخرى سوف يكون للعملة الأوروبية الموحدة تأثير كبير وواسع على المصارف العربية الصغيرة الغير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية والتجاوب مع تقدم الإعلام والاتصال في المجال المصرفي، على عكس المصارف العربية الكبيرة التي لها إمكانية تساعدها على تطوير أجهزتها المصرفية من أجل استحداث نظامها البنكي مع ما يتناسب والعصرنة ومحاولة توسيع معاملاتها ونشاطها بالشكل المسطر من قبل الاتحاد النقدي عن طريق تجديد الوسائل والتقنيات لتقديم الخدمات البنكية على أكمل وجه، وهذا كله إذا كانت الدول العربية في مستوى استغلال هذه الإمكانيات المتوفرة لديها بشكل صحيح وصائب.

وعلى المصارف العربية على اختلاف تنوعها العمل على التوسع في معاملاتها مع مختلف الدول الأوروبية، وهذا ليس بالأمر السهل، لهذا من الضروري الإستعانة بمجموعة من الأساليب في نطاق تبني الدول الأوروبية لعملة واحدة كتطوير الكشوفات المتعلقة بالحسابات والاستشارات المالية بالإضافة إلى توافر المهارات والخبرات في هذا المجال، على سبيل المثال ضرورة وضع خطط تعديلية عميقة تلائم الظروف الجديدة داخل الاتحاد الأوروبي لإحداث منهجية قوية متبعة في هذا المجال المصرفي وبهذا تكون مهياة الدول العربية للتعامل مع السوق الأوروبي الموحد والاستفادة منه.

لهذا عملت المصارف العربية على الحفاظ على إمكانياتها من أجل استغلالها وتطوير ميزاتها عن طريق مجموعة من الإصلاحات قامت بها هذه المصارف على مستوى أنظمتها وأجهزتها الرئيسية الخاصة بعمليات الضمانات والحوالات والشيكات والاعتمادات حتى تكون قادرة على تقديم خدمات عالية الجودة وفي المستوى المطلوب لعملائها.

ومن جهة أخرى عليها بتوفير أدق المعلومات المتعلقة بتقويم الموجودات باليورو للمتعامل الاقتصادي المالي وفي أي وقت يريد حيث قامت بعض الهيئات المختصة في الشروع بتعديلات مع¹ مطلع عام 1999 على مستوى النظام الإداري بإدخال تقنيات متطورة مع ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية والعمل على وضع مخطط لتهيئة واختيار القدرات الفنية.

36- فيم دوزنبرغ، "اليورو وإنعكاساته العربية"، مجلة الاقتصاد والأعمال فبراير 1999، مرجع سابق، ص 82.

وقد تمكنت في الأخير المصارف العربية من توفير الظروف الملائمة للمتعامل الاقتصادي والمالي ولو يشكل نسبي حتى تشكل حافزاً أساسياً للمستثمر العربي للتعامل باليورو وإقامة عدد من العمليات المصرفية في ضوء المصارف الأوروبية الكبرى. على العموم هناك عدد من المحاولات والمبادرات التي تقوم الدول العربية من خلالها بالتأقلم قدر المستطاع مع الوضع الجديد المفروض عليها من جراء التعامل بعملية أوروبا الموحدة.

2- المصارف العربية في الاتحاد الأوروبي :

تعرف الدول العربية منذ القدم أنشطة اقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي من استثمارات في مختلف المجالات خاصة في القطاع المصرفي، بحيث هناك تطور سريع في المصارف العربية والمصارف الأوروبية العربية المشتركة، ويبلغ عدد المصارف العربية العاملة في دول لمجموعة الأوروبية نحو³⁷، 190 مؤسسة مصرفية عربية تقوم على تمويل الأنشطة التجارية وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى تقديم بعض الخدمات لاستثمارية المحدودة إلى رعايا الدول العربية المعنية، وقد استثمرت الدول العربية ما يقارب 4 مليار دولار أمريكي في إقامة وتوسيع هذه المؤسسات.

وترتكز معظم هذه المصارف في لندن، إذ أن هناك 80 مصرف أي ما يعادل 42% من إجمالي المؤسسات المصرفية العربية العاملة في أوروبا، تليها فرنسا، بـ 33 مصرف عربي، ثم لوكسمبورغ بـ 27 والباقي يتوزع على كل من هولندا، بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا.

هذا وتقدر الموجودات للمصارف العربية في الخارج حوالي 500 مليار دولار أمريكي، وعند الأخذ بعين الاعتبار حجم المديونية العربية الخارجية والتي تقدر بنحو 180 مليار دولار أمريكي، يتبين أن المصارف العربية دائنة للنظام المصرفي بنحو 320 مليار دولار أمريكي.

ومن الواضح أن العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والأوروبية في تطور ملحوظ نظراً للتزايد المستمر لحجم المصارف العربية في دول الاتحاد الأوروبي، ومن الآثار التي بدأت المصارف العربية تعانيها، منذ اتفاقية "ماستريخت" عام 1992 أي في أعقاب قيام الوحدة النقدية الأوروبية ما يلي:³⁸

*مبدأ المعاملة بالمثل:

يتلخص مبدأ المعاملة بالمثل في أن دول السوق الأوروبية من تسمح للمصارف من الدول الأجنبية بفتح فروع جديدة لها إذا كانت تلك الدول تعطي الامتيازات نفسها لمصارف دول السوق الأوروبية كمجموعة، وهناك بصورة عامة تخوفات تبديها

37- الدكتور سمير صارم "اليورو" مرجع سابق، ص 215 - 216.

38- د. مجدي محمود شهاب "الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات، الآثار المحتملة على المنطقة العربية" مرجع سابق ص 118.

المصارف الدولية من الانعكاسات السلبية التي ستترتب على التوجه الأوروبي وما ينطوي عليه من إجراءات حمائية قد تعدّ من النشاط المصرفي الدولي، ومهما كان الأمر بالنسبة لتأثير الإجراءات الأوروبية على مصارف الدول الأخرى، فإن انعكاسها على المصارف العربية هو أمر بمنتهى الأهمية ويجب تفحصه بعناية ودقة، ولاسيما بعد أن اتضح بشكل مبدئي المفهوم الأوروبي لمبدأ المعاملة بالمثل، مما يعني أن المصارف العربية بدأت تواجه عقبة رئيسية في وجه توسع نشاطها في أوروبا بعد عام 1992³⁹، ولا يسمح لها بمنافسة المصارف الأوروبية بالتالي.

ونقطة هامة يجدر الإشارة إليها هو إمكانية إخضاع الفروع المصرفية الجديدة للأحكام نفسها وشرط العمل المصرفي المطبقة على المصارف التابعة، فمعظم المصارف العربية العاملة بالسوق الأوروبية هي فروع تابعة ومقرّها الرئيسي بالدول العربية بمعنى أن كافة المصارف بما فيها الفروع التابعة ستكون خاضعة للتعليمات الجديدة، ومن هذا المنظور في تطبيق معايير التعامل بالمثل، فإن بعض الدول العربية المالكة لهذه المصارف قد تجد صعوبة في فتح أسواقها بالكامل للمصارف الأجنبية نظرا لسياساتها المتبعة لتشجيع وتنمية مصارفها الوطنية وتقديم خدماتها المصرفية، وفي هذا الإطار نصّت اللجنة الأوروبية على ضرورة جعل الفروع البنكية لمختلف الدول الأجنبية المتواجدة في الاتحاد الأوروبي بنوك مستقلة عن البنك الأصلي بإعطائها مركز مالي وقانوني يمنحها نفس الحقوق والواجبات التي تسري عليه بنوك الاتحاد الأوروبي.

*اختيار الموقع:

من أبرز توجيهات المجموعة الأوروبية التوجيه المصرفي الثاني إلى سوق لندن، الذي قرّرت المفوضية الأوروبية اختيار لندن مركزاً مالياً رئيسياً لدول المجموعة، وعليه فإن المصارف العربية مثل بقية المصارف الدول الأخرى قد تواجه مشكلة الارتفاع في تكلفة الاحتفاظ بالمقرّ الرئيسي في لندن فهي مطالبة بدفع مستحقات الموقع الاستراتيجي التي تزاوّل فيه مختلف نشاطاتها المالية بالإضافة إلى الشروط الصعبة التي يفرضها بنك إنجلترا على مختلف المصارف الدولية ومنها العربية بالخصوص تلك المتعلقة بوفرة رأس المال المصرفي، مما يدفع المصارف العربية إلى العمل على خلق فروع مصرفية ومكاتب تمثيل ضمن سوق لندن المالي، ومن أجل توسيع نشاطاتها المالية لكسب رؤوس أموال جديدة.

أما إذا تم اختيار مقر رئيسي في أي سوق مالي أوروبي آخر كمركز للمعاملات المالية، فسوف تكون التكلفة أقلّ والشروط أيسر، فإذا قامت المصارف العربية بممارسة النشاط المصرفي بهذه الصيغة عبر الحدود الأوروبية مع متطلبات انخفاض الخدمات المصرفية وربحية العمل من شأنه أن يخدم السوق الموحدة الأوروبية في ضوء شدة المنافسة في هذه السوق بين المصارف.

³⁹ - الدكتور مجدي شهاب، "الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات، الآثار المحتملة على المنطقة العربية" نفس المرجع، نفس الصفحة.

***كفاية رأس المال:**

إن اعتزام دول المجموعة الأوروبية تطبيق معايير جديدة لكفاية رأس المال الخاص بالمصارف العاملة في أوروبا، والتي يقصد بها نسبة رأس المال إلى الموجودات، يشكل مصدراً آخر للقلق، حيث أن تصنيف الدول العربية فيما عدا السعودية ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة سيكون له أثر سلبية على النشاط المصرفي العربي، إذ سيؤدي ذلك القرار إلى أن المصارف العربية العاملة في أوروبا ستجد أن كلفة الإقراض للدول العربية التي أنشأتها سوف ترتفع، كما أن المصارف العربية التي تمثل بلادها ستجد كلفة الإقراض من الأسواق المالية العالمية قد ارتفعت، بعد أن اعتبرت تلك المصارف ذات مخاطر عالية، وهذا سيضعف القدرة التنافسية للمصارف العربية في السوق المصرفية الدولية، وهذه أحد أهم الانعكاسات التي تؤثر على السياسة العربية بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة، فمن جرّاء طرح العملة لأوروبية ارتفعت المنافسة في القطاع المصرفي نتيجة الأساليب الجديدة التي تبناها القطاع المصرفي الأوروبي، أدى ذلك إلى انخفاض الكثير من الأرباح الخاصة بالمصارف العربية بسبب ارتفاع التكاليف، وبما أن على القطاع المصرفي العربي تخطي المشاكل المتعلقة بالتقنيات والأدوات الحديثة المتطورة وغيرها والاندماج مع النظام الجديد الذي يفرضه القطاع المصرفي الأوروبي ليصبح قطاع مصرفي قوي وفعال، وبالرغم من قلة الكفاءة والخبرة عملت المصارف العربية على انتهاز الأساليب السليمة ووضع إدارة منظمة حديثة من أجل تعديل خدماتها البنكية بما يتلائم والبنوك الأوروبية وحتى تكون جديرة بالمنافسة معها والاستفادة منها ومن العملة الأوروبية الموحدة.

ومن جهة أخرى تطمح المجموعة الأوروبية إلى إنشاء نظام لأسواق الأوراق المالية، يكون أساسه الأسواق الموجودة حالياً مع ربطها وتنسيق نظم المعاملات والتسوية فيما بينها، والسماح للمصارف التجارية بالتعامل في أسواق الأوراق المالية، وسوق تؤدي هذه الإجراءات إلى تكوين مركز مالي ضخم لديه إمكانات هائلة لجذب وتوظيف الأموال في أوروبا، وهذا قد يعقد قضية تطوير الأسواق وتوظيف رؤوس الأموال العربية، لهذا من الضروري على الدول العربية إعادة النظر في طبيعة فروعها وذلك بتحويلها إلى شركات تابعة لها عدد من الامتيازات والحقوق، ومراجعة وضعيتها بالتركيز على نقاط قوتها ونقاط ضعفها بحيث تعمل على استغلال الموارد المتاحة لها على أحسن وجه وهذا بالدخول في صفقات وعمليات مع مؤسسات مالية أوروبية محاولة خلق روابط قوية مع المصارف العربية الأخرى المتواجدة في الاتحاد الأوروبي واختيار المعاملات المالية التي تعود عليها بالمنفعة والتي تغطي نقص إيرادات بعض المعاملات كالاستثمارات في المعاملات الأجنبية ووظائف الوساطة المالية المتعلقة بفروقات أسعار الفائدة والفوارق المتعلقة بأسعار العملات الأوروبية.

وفي هذا المجال، فقد أوصى في مجلس محافظي المصارف العربية مؤسسات النقد العربية مؤخرًا في * ختام دورته الرابعة عشرة التي عقدت في تونس، بأن يقوم صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية بدراسة الوسائل العلمية لتخفيف الآثار السلبية لتطبيق المعايير الخاصة بكفاية رأس المال على المصارف العربية العاملة في الخارج، كما حث المجلس المصارف العربية على العمل على تقوية مراكزها التنافسية، بما يمكنها من التكيف مع آثار قرار المجموعة الأوروبية الخاص بهذا الموضوع؛ والتوصية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يراه من تدابير جماعية لتقوية المركز التفاوضي للدول العربية مع الجانب الأوروبي في هذا الشأن.

المطلب الثالث: أسعار صرف العملات العربية

إن ظهور العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" كان له انعكاسات كبيرة على الإقتصاديات العربية وذلك للروابط والعلاقة القائمة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية خصوصًا في الفترة الأخيرة على أساس المكانة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والمجسدة في اليورو والذي بدوره ينجر عنه مجموعة من الآثار على أسعار صرف عملات الدول العربية في ظل الاستخدام الكبير لهذه العملة الأوروبية التي فرضت تواجدها على الساحة المالية النقدية العالمية، فإن تحول أو تطور في العلاقات النقدية الدولية من شأنه أن يترك أثرًا على عملات الدول خاصة العربية منها، والتي تربط عملاتها إما بعملة واحدة مفردة أو بسلة من العملات المتاحة، فما مدى تأثير سعر صرف العملة الأوروبية الموحدة بالعملات العربية؟.

1- تأثير الوحدة النقدية الأوروبية على نظم الصرف العربية:

تلعب الوحدة النقدية الأوروبية دور هامًا كونها تمثل احتياطي دولي ينافس الدولار الأمريكي، وتتمتع بالقبول العام كما رأينا في سابق بحوثنا، بالإضافة لكونها تقوم بالوظائف الأساسية للنقود بصفقتها مقياس للقيمة وأداة لاختزانها، وتتمتع بالثبات النسبي في القيمة (اشتراط أن لا يزيد معدل التضخم في الدول الأعضاء على 1.5% كما رأينا سابقًا).

ولكني نستطيع تحديد تأثير اليورو على العملات العربية لا بد من تلخيص الترتيبات الراهنة لأسعار الصرف في البلدان العربية والتي تعتمد في تعاملاتها على أسلوب واحد لسعر صرف فبعض البلدان العربية تتبّع سعر صرف ثابت بالنسبة للدولار الأمريكي أي عملة مفردة تمارسها الآن إثني عشرة دولة عربية منها مثلًا: عمان، جيبوتي، سورية، العراق، اليمن، وبعض الدول العربية التي تربط سعر عملاتها بسلة من العملات المتاحة وغالبيتها لأهم الشركاء التجاريين مثلًا الأردن ماعدا ليبيا التي تربط سعر صرفها عملتها بسلة من حقوق السحب الخاصة، أما مصر فتعمّم عملتها بالكامل مع الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى الكويت والمغرب التي ترتبطان بسلة خاصة يغلب عليها الدولار، وهناك

* الدكتور مجدي محمود شهاب، "الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات، الآثار المحتملة على المنطقة العربية" المرجع نفسه، ص 120.

نوع آخر من الأنظمة والمستمر بحالة التعويم لحر وهو نظام لسعر ظرف شبيه بنظم الصرف المعمول بها في الدول الصناعية يتحدّد بالعرض والطلب هذا النظام لسعر الصرف كانت تنفرد به الليرة اللبنانية لفترة ليس ببعيدة، وهناك دول أخرى كالجزائر، تونس، والسودان التي تعرف مرونة في سعر أصرفها أي أنها تنتهج نظام التعويم المدار.

ولا يمكننا مناقشة أثر اليورو على نظم الصرف العربية بمعزل عن التغييرات الجارية على الساحة الدولية النقدية وخاصة وأن الإشكالية تتمثل في إمكانية إحلال العملة الأوروبية مكان الدولار الأمريكي، أو سيناريو آخر، يقضي بإنشاء نظام ثلاثي الأقطاب لسعر المصرف يرتكز على الدولار، الين، والعملة الأوروبية).

فإذا نقشنا الأمر نجد أن⁴⁰ المغرب الذي يربط عملته بسلة من عملات أهم شركائه التجاريين، وفي مقدمتهم دول منطقة اليورو سيكون الأقل تأثراً بتغير سعر صرف اليورو تجاه العملات الرئيسية الأخرى كالدولار الأمريكي والين الياباني في مبادلاته التجارية مع دول منطقة اليورو وتتبعه في ذلك الدول العربية الأخرى التي يتم تحديد سعر صرف عملاتها على أساس ما يسمّى بالتعويم المدار (إمكانية تدخل الدولة) وهي تونس والجزائر، مصر والسودان التي يدخل معدل التضخم في الدولة الشريكة التجارية كأحد المؤشرات التي تدفع البنك المركزي إلى التدخل لتعديل سعر صرف العملة، وتسنفيد هذه الدول إجمالاً عند تراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار حيث تتعزز قدرتها التنافسية بالنسبة لصادراتها إلى خارج منطقة اليورو، والعكس بالعكس، أما الدول العربية المتوسطة الأخرى، خصوصاً تلك التي لدى عملاتها ارتباط وثيق بالدولار الأمريكي، فقد تعاني انخفاضاً في قدرتها التنافسية في أسواق منطقة اليورو عند تراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار في حين أنها تستفيد في حالة ارتفاعه، أمّا بالنسبة لدول الخليج، فإن أثر التقلبات في سعر صرف اليورو مقابل الدولار على تجارتها الخارجية يعتبر محدوداً، نظراً لتسعير صادراتها الرئيسية من النفط ومشتقاته بالدولار الأمريكي الذي لا يتوقع أن يتحول إلى اليورو أوسلة عملات دولية في المدى المنظور نظراً للأبعاد السياسية الكثيرة لمثل هذا القرار كما أن حجم مبادلاتها التجارية مع دول اليورو أدنى مما هو عليه في الدول الأخرى باستثناء الأردن.

وانطلاقاً مما تقدم، باستطاعتنا القول، أن النظام الدولي يتميز بعدم سيادة إحدى الدول على راس النظام مع الأخذ بالاعتبار أن الدولار الأمريكي مازال العملة الأساسية المستخدمة كاحتياطي دولي رغم الهبوط النسبي في استخدامه، لذلك باستطاعتنا أن نطرح بديلين:⁴¹

البديل الأول: يقضي التثبيت بسلة مرجحة لعملات أهم الشركاء التجاريين، ويساعد هذا النظام على استقرار أسعار الصرف وتجنب التقلبات الكبرى فيه خاصة وأن هذه السلة تراعي الأوزان النسبية لحركة التجارة الخارجية، والتي ستكون النسبة الغالبة فيها للعملة الأوروبية الموحدة باعتبار أن الجماعة الأوروبية هي الشريك التجاري الأول

⁴⁰ - الدكتور سمير صارم "اليورو" مرجع سابق، ص 220 (كديليل)

⁴¹ - الدكتور بسام الحجار "العلاقات الاقتصادية الدولية" (الطبعة الأولى 2003) مرجع سابق ص 219.

للمنطقة العربية، يضاف إلى ذلك حجم الاستثمارات العربية الهائل في الأسواق الأوروبية والتي بلغ حجمها في نهاية 1999، 222 مليار دولار أمريكي.

البديل الثاني، إنشاء نظام ثلاثي الأقطاب لسعر الصرف يرتكز على الدولار، الدين والعملة الأوروبية بحيث ترتبط عملات الدول الأخرى بإحدى هذه العملات، وأن تكون أسعار الصرف للعملات الثلاثة مقومة كل منها مقابل الأخرى، والمرونة في أسعار الصرف ضرورية هنا لتعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية الحقيقية، وتواجه هذا النظام مشكلتان أساسيتان تتمثل الأولى في أن الدول المتقدمة تعتمد في سياسة التعويم على وسائل السياسة النقدية بشكل أكبر، الأمر الذي يؤدي إلى التقلبات في الدول النامية في احتياطاتها بالعملات وإلى المزيد من الاقتراض، والثانية في مقدار السلطة التي يجب أن تمنح للبنوك المركزية الثلاثة ومدى علاقتها بالحكومات الوطنية ووسائل التنسيق فيما بينها.

-وما يمكن أن نستخلصه من هذا كله هو أن على الدول العربية إعادة النظر في نظم ربط عملاتها أو طرق تدخّل مصارفها المركزية (خصوصاً بالنسبة للدول التي تعتمد نظام التعويم المدار) لتأخذ في الاعتبار آثار اليورو على قدرتها التنافسية، سواء داخل منطقة اليورو أو خارجها، بضرورة تنويع تعاملاتها بمختلف العملات الدولية، لتعكس أكثر مصالحها التجارية، وتفاذي أيّ أزمات تعرفها أسعار صرف عملة معينة أو تخفّف من الآثار السلبية على ميزان ماداتها التجارية.

2- انعكاسات تثبيت العملات العربية بالوحدة النقدية الأوروبية:

من واجب البنوك المركزية للدول العربية تحديد أسعار صرف العملات العربية مقابل العملة الأوروبية الموحدة، عن طريق الاحتفاظ بأرصدة من العملة الأوروبية الموحدة لديها كاحتياط لمواجهة أيّ نوع من الأزمات المالية المتعلقة خاصّة بالمضاربة والتقلبات النقدية، ثم بالإضافة إلى أن الاعتماد المتزايد للدول العربية على الدول الأوروبية في تطوير قواعدها الإنتاجية والفنية الأساسية، يجعلها بحاجة إلى احتياطي لليورو للعمل على تمويل الواردات الضرورية ومن سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية بوضع قيمة مالية كافية لتغطية هذه اللوازم، وكل ذلك في إطار توطيد العلاقات بين العملات العربية والعملة الأوروبية الموحدة لكن في حقيقة الأمر ربط العملات العربية باليورو يمنح العديد من المزايا والمخاطر في نفس الوقت كالآتي:⁴²

- أما عن الانعكاسات الايجابية المحتملة من جراء تحديد أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو هو التقليل من مخاطر تذبذب العملات التوعية التي كانت الدول العربية تتعامل بها قبل اليورو، بحيث يصبح التعامل باليورو أكثر استقراراً ويزيد الثقة فيه من غيره من العملات الأخرى حتىّ الدولار الأمريكي، مما يقضي على مختلف أوجه المضاربة الناجمة عن التعامل 11 عملة، وهذا التنافس شديد يشجّع زيادة الطلب على اليورو ويحفّز الاستثمارات المباشرة، غير أنّ الدول العربية لا تحضى باهتمام كبير من

42- مرجع سابق للدكتور فريد راغب النجار (2004) "اليورو العملة الأوروبية الموحدة" كدليل ص 137-141.

طرف الدول الأوروبية فيما يخص الاستثمارات المباشرة في الأوراق المالية والقروض المصرفية الأوروبية، غير أن تثبيت العملات العربية باليورو يساعد إلى حدّ ما المتعامل الأجنبي في اتخاذ قرارته، ومن جهة أخرى عملية التثبيت هذه تساعد على حماية العملات العربية من مخاطر التهريب والمضاربة والهجرة خاصة إذا كانت لها قابلية للتحويل، كما يساعد انفتاح القطاع العربي على القطاع المالي الأوروبي في الرّفْع من المستوى القطاعي المالي العربي، في تطويره وتعديله وزيادة السيولة.

ويشكل عام دمج وتوطيد العلاقات ما بين القطاع المالي الأوروبي والعربي يساهم في زيادة الثقة المتبادلة ما بين المستثمرين والمتعاملين الماليين سواء أكانوا أجانِب أم محليين وذلك بإعطاء أهمية واعتبار للأسعار ومحاولة تقليص العجز المالي الحكومي، بالإضافة إلى العمل على إيجاد أساليب أو تقنيات تساعج في التخفيف من نسبة عبء الديون أو إعادة هيكلتها.

-أما عن الآثار السلبية أو مخاطر تثبيت العملات العربية بالعملة الأوروبية الموحدة على السياسة النقدية العربية والتّموية نجد أن التّعامل⁴³ مع عملة واحدة بدلا من 12 عملة نوعية بالنسبة للعملات العربية، قد يعود بالضرر على الدول العربية فليس بالضرورة أن تكون لها علاقات اقتصادية مميزة مع دول منطقة اليورو، ولو كان البلد العربي له علاقات تجارية ومالية مع نصف دول الاتحاد الأوروبي فهذا التثبيت قد يعود سلبا على هذا الأخير، لأنه علاقاته مع هذه الدول الأوروبية محدودة ولا يمكنه من تغطية عملة مكونة من سلة من العملات الأوروبية، كذلك تثبيت العملات العربية بعملة موحدة أوروبية يعني فقدان البنوك المركزية العربية بعض من مزاياها الوظيفية خاصة في مجال اتخاذ القرارات النقدية والسياسات المالية المتبعة، لأنه وببساطة تامّة يعود التحكم والتأثير على هذه القرارات والسياسات على البنك المركزي الأوروبي.

بيّنت الدّراسة، حتى هذا المستوى من التحليل ما أحرز اليورو من تقدم في السوق المالي وما أثاره من إشكاليات أيضاً، وبشكل عامّ فإنّ معظم الدراسات تؤكّد، دور اليورو الفعّال ليس فقط في السوق الأوروبي بل أيضا في السوق العالمي، من احتياطي عالمي ينافس الدولار وكذلك عملة أوروبية مشتركة، لكن المشكلة تكمن في كون اليورو له أبعاد وأهداف داخلية خاصّة بالتشغيل وحماية بعض النشاطات التقليدية بمعنى يعطي اهتماما أكبر بالمجال الاجتماعي والاقتصادي، ويهمل الهدف الأساسي المتعلق بالاستقرار النقدي وأسعار الصرف، كما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للدول الغير أوروبية بالتدخل بشكل غير مباشر في القطاعات الصناعية والخدماتية، مما يعني تحكّم أوروبا في مختلف المجالات الاستثمارية، الإنتاجية وحتى الإدارية للدول العربية.

ما يمكن استخلاصه هو أنّ تثبيت العملات العربية بالعملة الأوروبية الموحدة له انعكاسات إيجابية لكنه يجلب في المقابل مخاطر عديدة، ولهذا من شأن الدول العربية التطلّع إلى المستقبل برؤية شاملة لكلّ الانعكاسات، حتى تحدّ من المخاطر وتزيد من

⁴³ - « ALI HADJ-ALI » El Watan » « Economie » du 6 au 12 février 2006 "supplément hebdomadaire" n°44 p10.

المزايا الناجمة عن اليورو كواقع اقتصادي ونقدي جديد يتشكل، يتطلب دراسة للعوامل والمتغيرات الجديدة واحتمالاتها المستقبلية، وتحديد أهدافها خاصة فيما يتعلق بالسياسات النقدية والضريبية وذلك من خلال اتفاقيات التعاون والشراكة والمعاملات المتبادلة ومنح فرص جديدة للعمل ليس فقط على الاتفاقيات التجارية والنقدية والمالية بل يتضاعف ذلك إلى مبادرات العمل بلغت مختلف المجالات محاولة الاستفادة من المعجزة الأوروبية في الوحدة النقدية التي تعمل على تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة اليورو على حساب الدول الأخرى الغير الأوروبية وحتى الدول الأوروبية الغير منظمة.

المطلب الرابع: أثر اليورو بالنفط والعمالة العربية

يلعب عنصر النفط العربي والعمالة العربية دوراً هاماً في الاقتصاد العربية وكلاهما تأثر بشكل كبير بالعملة الأوروبية الموحدة، الدول العربية كما هو معروف غنية بالمواد الخام وعلى رأسها النفط، ولهذا فقد ارتبطت معظم العملات العربية بشكل وثيق بالدولار الأمريكي، وهذا الأمر ليس مستغرباً في الدول العربية التي بُنيت معظم اقتصادياتها أساساً على إيرادات النفط بالدولار لكنه لا بد من القول أيضاً أن الدول العربية عامة أخفقت في التأقلم مع التطورات العالمية المتسارعة في مجال النقد والمال في السنوات الأخيرة، أو أنها تأخرت في اللحاق بركب هذه التطورات، فظهور اليورو وترسخ دوره تدريجياً على النطاق العالمي لم يسرع اهتماماً كافياً في العالم العربي، ولم يؤدّ إلى تحريك فاعل لاعتماده كميّار نقدي إضافي. والتقلبات ثم التراجع التدريجي في سعر الدولار في السنوات الأخيرة، لم تؤدّ إلى ردة فعل ملحوظة أو واضحة في الدول العربية لاستغلال الفرص المناسبة والبدء بتنويع احتياطياتها المالية وتخفيض نسبة الدولار في هذه الاحتياطيات بشكل أساسي، وقد تكون الفرصة المثلى للقيام بذلك قد انقضت الآن لكن التنويع هذا يبقى ضرورياً وملحاً ولا بد من السير به وإن بكلفة أعلى.

1- أثر اليورو على تجارة النفط العربي:

تعرف العلاقات العربية قوة ونشاط بالاتحاد الأوروبي، فأغلب صادرات الدول العربية تذهب إلى الدول الأوروبية وهي عبارة عن نفط، وبما أن العملة الأساسية لتقويم النفط هي الدولار، فمصالح الدول العربية معرضة دوماً للخطر إذا ما تأثر سعر صرف الدولار لهذا يتوجب على العرب محاولة تقييم صادراتهم كذلك بالعملة الأوروبية وعدم الاقتصر فقط على الدولار في تحرير المواد الخام لسدّ حاجياتها من دول الاتحاد الأوروبي والحماية من أي تقلب تعرفه أسعار العملات، خاصة الدول التي تعتمد في ترحير وارداتها على عملات أخرى غير الدولار كالأورو مثل الجزائر وليبيا... ولهذا تحاول الموازنة بين العملات المستعملة في تسوية مختلف معاملاتها سواء الخاصة بالاستيراد أو التصدير.

في ضوء كل ذلك فإنه يجدر النظر بتمعن إلى الآثار الأساسية لإنخفاض سعر صرف الدولار على الاقتصاديات العربية وسبل تحقيق وطأة هذه الآثار، وكذلك منافسة اليورو كعملة احتياط تشكل ضغوط إضافية على سعر الدولار.

والمعطيات الاقتصادية الأساسية تدعو بوضوح إلى توقع المزيد من الانخفاض في سعر صرف الدولار في المرحلة المقبلة إذ لا يبدو أن هناك أي ديناميكية أخرى قادرة على تصحيح الاختلال الكبير في الميزان التبادل الأمريكي مع بقية العالم، والتصريحات الأخيرة للإدارة الأمريكية التي تشدد على سياسة الدولار القوي لا تبدو مقنعة، إذ أنها تتضارب مع السياسات الاقتصادية الأخرى المعتمدة في الوقت الحاضر، فقد خسر الدولار أكثر من ⁴⁴ 35% من قيمة مقابل اليورو في السنتين الماضيين، كما انخفض بنحو 17% مقابل سلة من العملات تشمل العملات الآسيوية.

لاشك بأن انعكاس انخفاض سعر القيمة الحقيقية الحاصل حتى الآن والمحتمل أو المتوقع في المستقبل على القيمة الحقيقية للعائدات النفطية العربية هو المحور الرئيسي لتأثيرات انخفاض الدولار على العالم العربي، علماً أن هذه المشكلة تتعدى الدول العربية المصدرّة للنفط وتطال دول الأوبك إجمالاً، والتي نظرت مرّات عديدة في العقود الماضية في سبل استبدال الدولار بعملة أوسلة عملات أخرى كوحدة لتسعير النفط، ولكن من دون جدوى حتى الآن، وقد جاء وقع هذا الأمر بشكل خاص منذ نهاية عام 2002 كما هو مبين في الجدول التالي:⁴⁵

44- مجلة الاقتصاد والأعمال (الدول العربية في مواجهة، الأزمة المتجددة للدولار العدد 302) فبراير 2005 ص 61.

45- نفس المرجع السابق من مجلة الاقتصاد والأعمال (الدول العربية في مواجهة الأزمة المتجددة للدولار) العدد 302 (فبراير 2005) ص 62- ص 62.

2-6- تطور الإيرادات النفطية لدول الخليج بالقيمة الموازية باليورو 1999-2004 (أرقام أولية دولية)

الدولة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
السعودية	41.4	75.1	64.6	58.2	71.4	88.3
الكويت	10.1	19.7	17.5	12.3	16.7	18.6
الإمارات	13.8	20.3	16.9	15.0	21.0	23.5
البحرين	1.6	4.8	4.4	4.4	4.0	4.8
قطر	4.4	7.1	6.7	7.5	8.3	9.0
عمان	5.5	9.5	8.7	7.9	7.2	6.1
المجموع	76.4	136.5	118.8	105.3	128.6	150.3
نسبة التغير %	-	78.7	-12.9	-11.4	22.1	16.9
تطور سعر الصرف الدولار لكل يورو	1.085	0.9375	0.8956	0.9456	1.1312	1.2445

Source : الاقتصاد والأعمال شباط/ فبراير 2005

وحسب ما يمكن اعتباره من الجدول نجد أن :

منذ نهاية عام 2002 تزامن التراجع المتواصل تقريباً في سعر الدولار مقابل اليورو مع ارتفاع أسعار النفط والإيرادات النفطية وباعتبار دول الخليج أكبر الدول العربية المصدرة للنفط، وهكذا فلو تمّ قياس الإيرادات النفطية بالدولار يتبين أنها ازدادت 46% في العام 2003 وتمّ بما يقدر نحو 29% في العام 2004، أما لو تم احتساب هذه الإيرادات باليورو على أساس معدل سعر صرف اليورو مقابل الدولار، فيتبين من خلال الجدول أنها ازدادت 22% فقط عام 2003 وتم 17% تقريباً في العام 2004، بمعنى آخر يمكن القول بأن الانخفاض في سعر صرف الدولار في السنتين الماضيتين أفقد دول الخليج جزءاً مهماً من القيمة الشرائية لإيراداتها النفطية، كما أن استمرار منحنى الانخفاض في الدولار في المرحلة المقبلة سيؤدي إلى المزيد من الخسارة في القوة الشرائية، وهذا الاستنتاج قد يبدو صحيحاً من الناحية النظرية، ولكن لا بدّ من بعض الملاحظات بشأنه، فالانخفاض في القدرة الشرائية ينطبق فقط على تلك الشريحة التي صرفت أو ستصرف فعلاً بغرض شراء السلع والخدمات من دول اليورو، وفي أقصى الحالات فإن هذا الأمر لا ينطبق على أكثر من 50% من مجمل الإيرادات النفطية.

من ناحية أخرى، لا بد من التنبيه أيضا إلى أنه كما تضررت الدول النفطية من انخفاض سعر الدولار في السنتين الماضيتين فإنها استفادت في المقابل من ارتفاع سعره تجاه اليورو في السنوات الأربع السابقة، بحيث حققت زيادة في القدرة الشرائية لعائداتها البترولية باليورو.

ويبقى القول طبعًا إنه لو أرادت دول الخليج العربية، وجميع الدول الأخرى المنتجة والمصدرة للبترول، التقليل من أثر أي تقلبات سلبية في سعر صرف الدولار على مداخيلها النفطية في المستقبل، فإن الخيار الوحيد الذي لا بدّ منه في هذا المجال هو تسعير النفط بوحدة حسابية تمثل سلّة من العملات الرئيسية يدخل الدولار واليورو ضمنها، لكن خطوة كهذه تواجهها عقبات وعواقيل تقنية كثيرة وكذلك على ما يبدو معطيات سياسية واقتصادية، علما أن قرار لاستبدال الدولار بسلة عملات لتسعير النفط قد يؤدي إلى انخفاض إضافي في سعر الدولار ويضرّ بالتالي بالدول المنتجة من نواحي أخرى كالقيمة الفعلية لاحتياطياتها المالية مثلا أو استثماراتها بالدولار أو غير ذلك، وعلى أي حال فإن الدول العربية المصدرة للنفط تبقى عاجزة عن اتخاذ قرار كهذا بمفردها فيما تبدو دول الأوبك غير مستعدة حتى الآن لتبحث هذه الفكرة مرة أخرى أو الاتفاق عليها، ما يعني في الأخير ضرورة تقبل ما يحدث للدولار والتأقلم معه حتى إشعار آخر.

ما يمكن أن نستخلصه في ضوء كل ذلك أن السياسات والمؤثرات العالمية التي تحكم سعر صرف الدولار تبقى بعيدة جدًا عن نطاق وقدرات الاقتصاديات العربية، أمّا ما تستطيع الدول العربية القيام به فهو التحوّط لما يجري والتقليل من مخاطره عليها من خلال تنويع احتياطياتها قدر الإمكان والتوجّه تدريجيا نحو ربط عملاتها بسلة من العملات الرئيسية بدلا من الدولار فقط، علما أن هذا الأمر الأخير يتطلب أيضا تحيين الفرصة المناسبة من حيث سعر صرف الدولار على أساس منطلقات طويلة الأمد.

2- أثر اليورو على العمالة العربية: 46

أما في مجال أثر اليورو على حركة العمالة العربية، فمن المعروف أن الاتحاد الأوروبي يواجه مشكلة بطالة يمكن اعتبارها حادة وتورق الحكومات الأوروبية خاصّة دول منطقة اليورو، ولذلك من المتوقع أن تلقى هذه المشكلة بظلالها على السياسات النقدية والمالية التي يتبناها البنك المركزي الأوروبي أو التي تتبناها الحكومات الوطنية.

ومن الواضح أنّ وجود عملة أوروبية موحّدة سوف يشجّع على زيادة حركة العمالة بين الدول الأعضاء وذلك في إطار ما يعرف بالشفافية في العوامل المتحكّمة في حركة العمالة خاصة تلك المتعلقة بالأجور التي سيخلقها اليورو، وسوف يؤدي ذلك إلى مطالبة العمالة في العديد من الدول الأعضاء بالمساواة في الأجور مطمح العمال في الدول الأخرى الأعضاء باليورو، وهو ما سوف يثير العلاقة بين الأجور والإنتاجية في الدول الأعضاء، ويؤدي إلى تنشيط النقابات والمؤسسات العمالية في دول اليورو، وقد يؤدي

46- مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي/فبراير 2004 ص 40 (كديل).

ذلك في الغالب إلى إعادة هيكلة العملة الأوروبية، من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها، وذلك بإعطاء أولوية أكثر للعمالة الوطنية الأوروبية، وخاصة في ظل وجود جماعات ضغط تطالب الحكومات بمناهضة العمالة الأجنبية وخاصة الوافدة من دول العالم الثالث وبالتحديد من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ومن ثم فإن هذه الإجراءات سوف تؤثر على حركة العمالة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي، بحيث أن إتباع الدول الأوروبية لأساليب وسياسات تسعى إلى الحد من حركة العمالة العربية إلى هذه الدول، قد تؤدي إلى انعكاسات بارزة متعلقة بالعمالة غير القانونية في الدول الأوروبية لهذا لا بد من إعادة النظر في قضية حركة وحقوق العمالة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي من خلال إجراء عدد من المفاوضات والاتفاقيات المتعلقة بمشاركة العرب للأوروبيين، بحيث نجد أكثر الدول العربية تضرراً من الإجراءات التي اتبعتها الدول الأوروبية في الحد من العمالة العربية إليها هي دول المغرب العربي خاصة تونس والمغرب إذ أن العمالة في هذه الدول تشكل نسبة كبيرة من إجمالي العمالة العربية في الاتحاد الأوروبي، حسب ما يقال* أن العمالة العربية من المغرب وتونس قد ساهمت في بناء بيت من كل ثلاث بيوت في أوروبا.

المطلب الخامس: الجزائر واليورو

ترتبط الجزائر بعلاقات اقتصادية قوية مع الاتحاد الأوروبي لعب فيها عامل التاريخ والقرب الجغرافي دوراً أساسياً، وقد تعززت هذه العلاقات بشكل أكبر في السنوات الأخيرة خاصة بعد⁴⁷ توقيع الجزائر على إعلان برشلونة في 28 نوفمبر 1995 الداعي إلى إقامة شراكة أورو متوسطة وإنشاء منطقة للتبادل الحرّ مع سنة 2010 بين الدول الـ 27 المكوّنة لهذه الشراكة.

وفي 04 مارس 1997 بدأت مفاوضات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بمدينة بروكسل (بلجيكا)، وبقصد فتح فرصاً جديدة ومضاعفة مبادرات العمل وقد بلغت المحادثات بين أوروبا والجزائر بهدف التوقيع على عقد شراكة مرحلة جدّ متقدّمة، وقد توجت بالتوقيع على اتفاق بالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001، وهو يهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرّة بين الطرفين خلال 12 سنة ابتداءً من مصادقة آخر برلمان لدول الاتحاد.

حيث بدأت الجزائر تسترجع مكانتها شيئاً فشيئاً على الساحة الدولية وخاضت فيه سياسة شجاعة ترمي إلى عصرنة اقتصادها الذي يتعيّن أن يسمح لها على الأمد الطويل بالمنافسة في السوق الدولية.

وفي هذا السياق الثريّ بالأحداث عن التعاون بين الاتحاد الجزائر زيارة السيّد "رومانو برودي" رئيس اللّجنة الأوروبية إلى الجزائر في جانفي 2001، والتقى خلال زيارته هذه كبار مسؤولي البلد: الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، رئيس الحكومة "بن فليس"

* مرجع سابق p10 n°44 « El Watan » Economie 2006

47-م. مزاري " إحصائيات جريدة "Le Quotidien d'Oran" الصادرة في 02/01/2002/العدد 2122، ص 04.

وزير الشؤون الخارجية "عبد العزيز بلخادم"، أعربت فيها الجزائر مجدداً عن إرادتها في مواصلة عملية الإصلاحات التي خاضت فيها بسبب الوضع الداخلي الصعب الذي عرفته في مطلع التسعينات، منذ سنوات خلت وتعميقها، وأكد من جهته الرئيس "برودي" على الاهتمام الذي يوليه الاتحاد للتعاون الجمهوي الفرعي في نطاق الشراكة الأورو متوسطية وعن توفير كل الدعم الضروري للجزائر، وقد قام رئيس اللجنة الأوروبية ورئيس الحكومة الجزائرية على توقيع ثلاث اتفاقات تدخل في نطاق ميدان إثنان قدرها⁴⁸ ثلاثون مليون أورو أي 2.1 مليار دينار يتم من خلال تمويل عدة مشاريع إصلاح، تدعيم وعصرنة، بالإضافة إلى تخصيص مساعدة مباشرة لميزانية الدولة عن طريق تسهيل التعديل الهيكلي وتقوم حالياً اللجنة مع الحكومة الجزائرية على إقامة صندوق اجتماعي ومشروع ضخم يتعلق بإعادة الاعتبار للبنى التحتية، وفي الأخير، فإن البنك الأوروبي للاستثمار يساهم محلياً في هذا العمل بالمشاركة في تمويل مشاريع خاصة للبنى التحتية كالطرق، المحطات الكهربائية خاصة في جنوب البلاد ومدّ قنوات الغاز بين أوروبا والجزائر (المغرب).

وما يمكن استنتاجه لقد سمحت هذه الزيارة بتعزيز العلاقات الأوروبية الجزائرية وتوفير الظروف الملائمة لإجراء محادثات أسرع بهدف الوصول إلى اتفاق شراكة من شأنه أن يسمح للجزائر بالاستفادة من كل الحوافز والموارد المالية التي توفرها النصوص القانونية لميدا حتى تحتلّ الجزائر المكانة التي تستحقها في منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية الجاري إنشائها.

يعيش الاتحاد الأوروبي من جهته مرحلة تاريخية هامة بتوسّعها إلى بلدان أوروبا الشرقية، الوسطى والجنوب من جهة واعتماد عملة الأورو من جهة أخرى، فإذا كان اليورو يمثل العملة الموحدة لإثني عشرة دولة في الاتحاد الأوروبي البالغ أعضائه عند إنشاء هذه العملة خمسة عشرة دولة، وبالرغم من ارتفاع هذا العدد إلى خمسة وعشرون في ماي 2004 فإن الدول المتعاملة بالأورو تبقى الشريك الاقتصادي الأكبر للجزائر، فما هي الآثار الفعلية أو المتوقعة لهذا التعامل على الاقتصاد الجزائري؟.

يمثل الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي للجزائر، حيث⁴⁹ يستحوذ على ما نسبته 70% من الصادرات الجزائرية ويقدم سلعا تقدر بـ 65% من واردات الجزائر سنة 2003، وهذا يعني أن هناك فائضا تجاريا لصالح الجزائر قتر خلال السنوات 1994-2003 بحوالي 3.82 مليار دولار سنويا، في حين كانت نسبتي كل من الصادرات والواردات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي 63.8% و 59.2% على التوالي سنة 2001.

لكن الملاحظ عمليا أنّ معظم الصادرات الجزائرية متأتية من المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) والتي شكّلت نسبة 97.16% من إجمالي الصادرات سنة 2001، وهي

⁴⁸ م. مراري "Le quotidien d'oran" العدد 2122 (2002) مرجع سابق نفس الصفحة 04.

⁴⁹ عمر الجاج بوزيد "الصناعة الجزائرية في بضعه أرقام" إحصاءات المنارة () الاقتصاد والمال، الصادرة في جانفي 2004/ العدد 57، ص 54-55.



تشبه مستقرة بالرغم من تشجيع الجزائر للصادرات خارج المحروقات وأكثر من إيرادات ميزانيتها.

فإذا كانت المحروقات مقيمة عالميا بالدولار الأمريكي فهذا يعني أن معظم المداخيل النقدية الجزائرية هي بالدولار، وبالمقابل فإن معظم إيراداتها يدفع ثمنه اليورو على أساس أن أغلبيتها تأتي من أوروبا، وبالنتيجة فإن عوائد الصادرات الجزائرية سوف تتأثر بأي تقلبات في أسعار صرف اليورو مقابل الدولار، فإذا ارتفع سعر صرف الدولار مقابل اليورو فسوف يؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات الجزائرية، أما إذا انخفض سعر صرف الدولار مقابل اليورو فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض هذه العوائد.

ويبدو أن ذلك ما حدث بالفعل في السنوات الأخيرة، فبعد التعادل النسبي بين العمليات في بداية التعامل باليورو، بلغ هذا الأخير 1.26 دولار في نهاية 2003، وقد فقد الدولار⁵⁰ 19% من قيمته أمام اليورو وخلال تلك السنة فقط، حيث يعتبر هذا الرقم قياسيا وهو ناجم عن ضعف حجم المبادلات والاختلال في الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى عجز ميزان حسابه الجاري بسبب النفقات المخصصة لمحاربة الإرهاب والحرب ضد العراق، وقد وصل الدولار بتدهور أمام اليورو إلى أن 1.33 في الثلاثي الأخير من سنة 2004.

لكن هذا التدهور الذي سجله الدولار أمام اليورو لم يظهر انعكاسات سلبية على الإيرادات الجزائرية وعلى القدرة الشرائية للبلد بالرغم من المعطيات السابقة، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى أرقام قياسية تجاوزت 45 دولار للبرميل، أما إذا استمر هذا التدهور فسوف يؤثر سلبا على الموارد المالية الجزائرية في ظل أحادية التصدير.

أما عن آثار التعامل باليورو على المديونية الخارجية للجزائر فقد بلغ حجم الديون المتوسطة والطويلة الأجل للجزائر في 31 ديسمبر 2003⁵¹ مبلغ 23.203 مليار دولار أمريكي، مقابل ديون قصيرة الأجل (أقل من سنة) تبلغ 150 مليون دولار أمريكي، أي بمجموع ديون يصل إلى 23.353 مليار دولار أمريكي.

ولو قارنا حجم الديون المتوسطة والطويلة الأجل المسجل مع السنوات الماضية لوجدنا أن رقمها قد ارتفع بين سنتي 1993 و1996 من 25.024 مليار دولار أمريكي إلى 33.230 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة 8.206 مليار دولار أمريكي وابتداءا من سنة 1997 سجلت هذه الديون انخفاض مستمرا من 31.060 مليار دولار أمريكي إلى 23.311 مليار دولار أمريكي سنة 2001، وبعد استقرار نسبي 2002 (22.540 مليار دولار أمريكي) ارتفعت قليلا سنة 2003 لتصل إلى 23.203 مليار دولار أمريكي.

⁵⁰ - عمر الجاج بوزيد "الصناعة الجزائرية في بضعه أرقام" مجلة المنارة (إحصاءات عام 2004) العدد 57 مرجع سابق ص 55.

⁵¹ - بدون كاتب، إحصاءات عن مجلة التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر الصادرة سنة 2003، ص 43.

هذا النوع من الديون سجّل ارتفاعاً بمبلغ 0.663 مليار دولار مقارنة سنة 2002، وذلك نتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى، وهذا الانخفاض الذي استمرّ خلال السنوات الأخيرة كلف الجزائر أعباء إضافية فيما يخصّ ديونها المتوسطة والطويلة الأجل قدرت بـ 1.9 مليار دولار خلال سنة 2003 ويعود ذلك إلى التركيبة المكوّنة للمديونية المتوسطة والطويلة الأجل للجزائر من حيث العملات الأجنبية التي تدفع بها هذه الديون، حيث يأتي الدولار الأمريكي في المرتبة الأولى بـ 39% من إجمالي هذه المديونية سنة 2003 و42% سنة 2002 كما هو موضح في الجدول التالي:⁵²

7-2- التركيبة المكوّنة للمديونية المتوسطة والطويلة الأجل للجزائر من حيث العملات الأجنبية

العملة	2002	2003
الدولار الأمريكي	42%	39%
اليورو	30%	35%
الين الياباني	12%	12%
العملات الأخرى	10%	14%
المجموع	100	100

Source : 13/12/2004. www.bank-of-algeria.dz

وأما عن آثار التعامل باليورو على احتياطات الصّرف في الجزائر فقد شهد احتياطي الصّرف الجزائري ارتفاعاً مقصوداً خلال السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع المداخيل النفطية، فقد قفز هذا الاحتياطي من 17.9⁵³ مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2001 إلى 23.5 مليار في نهاية سنة 2002 ثم إلى 33 مليار في نهاية سنة 2003، يمكن أن يؤيد هذا العدد نهاية سنة 2004 إذا استمرت أسعار النفط في الارتفاع.

وبما أنّ الدولار الأمريكي هو العملة المهيمنة على احتياطي الصّرف الجزائري (حيث هذا الاحتياطي يتكوّن⁵⁴ من 64% من الدولار، 20% من العملات الأوروبية، 6% من الين الياباني، 10% من باقي العملات المختلفة حسب إحصائيات بنك الجزائر سنة

⁵² - بدون كاتب ، مجلة "ميديا بنك" بنك الجزائر بتاريخ 13 ديسمبر 2004، ص 41 (الموقع -www.bank-of-algeria.dz).

⁵³ - نفس المرجع السابق، من مجلة "ميديا بنك" العدد، الصّادرة في ديسمبر 2004 ص 38.

⁵⁴ - مجلة "ميديا بنك" بنك الجزائر الصّادرة في ديسمبر 1998 -ص 29.

(1998)، فإن أيّ تدهور في قيمة الدولار الأمريكي سيكون له تأثيره السلبي على هذا الاحتياطي، وهو ما حدث بالفعل في السنوات الأخيرة.

وحسب المادتين 65 و66 من قانون النقدو الائتمان⁵⁵، أنّ إدارة احتياطي الصرف الجزائري وتسييره هي من مهام بنك الجزائر، وأنه يقوم بتوظيف هذا يقوم بتوظيف هذا الاحتياطي كما أنه يحدّد ما هو من ضمن احتياطات الصّرف المخصّصة لتغطية النقد (وذلك حسب المادة 59 من نفس القانون)، والبقية من هذه الاحتياطات التي تخصّص لاحتياطي الصّرف الجزائري والمخول به قانونا بنك الجزائر فقد تمكّن هذا الأخير من تحقيق حصيلة إيجابية من الفوائد وصلت إلى 2.7% سنة 2003، وهي الحصيلة التي جعلت من ارتفاع سعر صرف اليورو محدود التأثير على الموارد المالية للبلاد حسب ما صرّح به محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان في شهر أكتوبر 2004.

وبهذا فإنّ عدم الاستقرار في سعر صرف اليورو كان له التأثير المباشر على المعاملات المالية الخارجية للجزائر، ففي حالة انخفاض سعر صرف اليورو سوف تنخفض تكلفة الواردات الجزائرية باعتبار أنّ الاتحاد الأوروبي الموردّ الأول للجزائر وفي حالة ارتفاع اليورو أمام الدولار الأمريكي ستعرف إيرادات الجزائر انخفاض وذلك باعتبار أنّ معظم الإيرادات تقتصر على المحروقات والمقومة بالدولار الأمريكي.

أمّا عن التأثير المباشر على المديونية الجزائرية فإنّ ارتفاع سعر صرف اليورو يعني زيادة قيمة المديونية وفي حالة انخفاض سعر صرف اليورو فهذا يعني انخفاض في قيمة المديونية

وبالتالي فإنّ سعر صرف اليورو مقابل الدولار سوف يكون له آثار كبيرة على الاقتصاد الجزائري، ما يدفعها إلى ضرورة مواجهة عمليات سعر صرف اليورو مقابل الدولار من جرّاء الأحداث الجديدة التي عرفتها السّاحة المالية والتي كان لها تأثير على السوق الجزائري.

- خلاصة القول، أن الجزائر ومع مطلع الألفية الجديدة أمام قوتين اقتصاديتين، الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، أي هي أمام عمليتين عالميتين إحداهما الدولار والأخرى اليورو، ففي ظلّ الهيمنة الدولارية على الاقتصاد الجزائري ظهر اليورو ليتنافس معه هذه الهيمنة، وإنّ تداعيات اليورو على الاقتصاد الجزائري سوف تكون بالأحرى إيجابية على المبادلات الدولية للجزائر مقارنة مع العملة التي تبنتها قبل ذلك والتي أفرزت أزمات لطالما عان منها الاقتصاد الجزائري مما قد يغير وجهته نحو النقد الأوروبي الموحد، لكن هذا التوجّه لن يكون بالتأكيد على المدى القصير والمتوسط، فهيمنة الدولار لازالت ضاربة في جذور علاقاتنا الخارجية زيادة عن التحفظات القائمة حول هذه العملة الجديدة الشيء الذي لا يجعل مستقبل الاقتصاد الجزائري الخارجي وفي مقدّمته المديونية يتأثر في ظلّ اليورو.

⁵⁵ - الجريدة الرسمية رقم 16 قانون (10-90) الصادر في 14-04-1990.

-وأخيرا أثارنا أن نختم هذا المبحث ببعض الكلمات قد تكون جارحة لأنها صادرة من شخصين أحبا وطنهما فلم يستطيعا التجرد من العواطف التي أثارتهما هذه النقطة فنقول أن على الجزائر أن تبرهن على وجودها وإثباتها لازالت واقفة باقتصادها الذي له إمكانات تغنيه عن إعادة الجدولات وأن يثبت بأن ما هو فيه من أزمات إلا سحابة صيف بإمكانها دفعها بعيدا بخططها واستراتيجياتها ذات المبتغى البعيد الأجل، فالجزائر عانت الكثير منذ أن أزيح الاستعمار عن هذه الأرض الطيبة من هيمنة الدولار الذي لم ترى منه إلا العواصف المالية الواحدة تلو الأخرى، فأمريكا وعملة أمريكا ليس قدرا مكتوبا لنا نحن الجزائر، ولما ليس لهذه الأخيرة الحق في أن تتفرغ لمصالحها وتتوجه لمتعاملين آخرين غير أمريكا وعملة أخرى غير الدولار؟ ولماذا لا نعتبر أن في إطلاق أوروبا لعملة موحدة فرصة للجزائر لإعادة مجد اقتصادها، اقتصاد بلد المليون ونصف المليون شهيد؟ وهل لَمَّا نطلق العملة العجوز ونتبنى النقد الفتى يعتبر تكريسا لتبعيتها لهذه العملة وأصحابها؟ وكان تعاملنا بالدولار لا يكرس هذه التبعية.

فنحن نتوجه إلى هؤلاء الذين يدعون ذلك لينهضوا، ويعملوا بجد، يرفعوا التحدي، ويصيغوا خططا للاستفادة من هاذين القطبين، ولماذا لانستفيد من تصارعهما المحتمل كما استفادت دول جنوب شرق آسيا من الحرب الباردة وصارت اليوم بفضل أبنائها البررة تساهم في رسم جغرافية عالم الألفية الثالثة، فهي إذن فرص لا تعوض لوضع أساس الاقتصاد الجزائري، أساسا صلبا مبني على وقائع حقيقية غير واهمة أو ترقيعية لجعل الدنيار الجزائري الوطني يزاحم العملات الدولية... قد يرى البعض أنه حلم لا مجال للإبحار فيه لأنه يستحيل تحقيقه، لكن نرد عليهم ونقول، أن الأوروبيون حلموا بعملة موحدة منذ أقل من خمسة عقود ولم يكونوا يتصوّرون أنهم سيحققون هذا الحلم ومتى؟ في نفس القرن الذي حلموا فيه، لأنهم أدركوا أن الحلم ليس عيبا والتحقق ليس مستحيلا، فعملوا لتحقيق هذا الحلم فكان لهم ما أرادوا.

فليقوموا خبراء الجزائر المخلصين من غفلتهم ويكونوا في مستوى التحدي وليهندسوا اقتصاد بلادهم في ظلّ القطبين العاملين، الدولار واليورو بدون أي تحيز أو خشية بشيء من التخطيط والحساب وكثير من المغامرة والهجوم ولننسى تخلفنا، على الأقل في هذه المرحلة.

فإلى متى سنظل نختمي وراء الدولار ونطيب خاطره ليرمينا بحبات القمح "فنحن لا نستجدي بل نطلب حقنا المشروع" هي كلمات نقشها الرجل "هواري بومدين" على قلوبنا، لازالت تدور في خواتمنا، لكن لم تستوعبها عقولنا ولم تسعى يوما لتجسيدها، فكيف نريد في عصر العولمة إثبات وجودنا ونحن نستحي من انتمائنا الإفريقي العربي، فإذا كنا لا نزال نحن الجزائريين لم نستوعب ما قاله رئيسنا الأول منذ أكثر من ثلاثين سنة فكيف سوف نستوعب كلمات آخر رئيس في الألفية الثانية عندما قال: ⁵⁶ "إذا كانت العولمة حتمية تاريخية فإنه يمكننا العمل بإرادتنا الحرة على ألا تتم بدونها وألا تكون على حسابنا، علينا

56- جريدة الشعب الصادرة في 08 أبريل 2000 العدد 12199/ ص 5.

بالسعي الحاد والحثيث للاستفادة القصوى من الفرص المتاحة والمعطيات الإيجابية..."
رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة".

خاتمة:

وأخيراً، لقد تنبّهت أوروبا إلى أنه لن يكون لها وجود كقوة اقتصادية وسياسية فاعلة في العالم، إن هي لم تتكامل لتحقيق أهدافها التنموية، الأمر الذي أدى إلى قيام قوة اقتصادية ثالثة في العالم بمواجهة الولايات المتحدة واليابان، بإطلاقها اليورو، في أسواق المال الدولية، هذه العملة التي كان لها آثار عديدة في المعاملات المالية بين الدول الأوروبية المنظمة وغير المنظمة والأخرى أيّ الدول العربية.

هذه التجربة الفريدة من نوعها بعد أن كانت حلماً وأصبحت واقعا معاشا جنّبت أوروبا الكثير من النفقات المالية المتعلقة بتذبذب أسعار الصّرف للعملة الحادية عشر داخل الإتحاد النقدي الأوروبي قبل إدخال اليورو في الحياة المالية.

تعكس العملة الأوروبية الموحّدة "اليورو" عامل قوة واستقرار في أن معاً، ممّا جعلها تحدث تغييرات عديدة على المستوى الدولي وترك عدد من اللمسات على الاقتصاديات العملاقة والمهيمنة على التعامل الدولي كالاقتصاد الأمريكي، الذي استطاع طوال التسعينات أن يفرض نظاماً دولياً أحادي القطب، لم تستطع أي دولة أن تتحداه، واليوم تظلّ العملة الأوروبية الموحّدة اليورو لتشكل التحديّ الجدّي الأول لهذا النظام المهيمن، لكن ما فهمناه أنّ المستقبل القريب لليورو سيضعه شريكاً قوياً للدولار على المستوى الدولي من دون أن يشكّل تحدياً خطيراً له، كذلك نجد الاقتصاد الياباني والانجليزي الذي تأثر هو الآخر حيث عرفت المسيرة التصاعدية لليورو التي تضمنها سيولته ودوليته واستقرار أنظمتها تأثيراً مباشراً وإن لم يكن كلياً على بنية هذين الاقتصاديين.

وتبيّن في الختام أنّ الانعكاسات الرئيسيّة لليورو هي أيضاً على الحكومات العربية التي عليها هي الأخرى أن تعيد النظر في بعض خياراتها الاستراتيجية وسياساتها التجارية والنقدية لناخذ في الإعتبار دخول عملة دولية جديدة.

الفصل الثالث

منطقة النقد المثالية: التجربة
الأوروبية ؛ والمحاولة العربية

مقدمة:

كان حلم القادة الأوروبيين الكبير في بناء أوروبا الموحدة لأول مرة عندما أطلق في العصر الحديث مطلع هذا القرن ضرباً من المستحيل، لكن الأوروبيين بدؤوا طريق الألف ميل كما يقال بخطوة، واستمرت الخطوات بثبات إلى أن حققوا حلمهم الذي بدؤوا به بوضع هذه الخطوات في آخر محطة من محطات الوحدة النقدية الأوروبية، وبرز بعد ذلك الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي عملاق يقارب حجمه المتوقع حجم الاقتصاد الأمريكي.

ولعل ما وصل إليه الأوروبيين من وراء ولادة اليورو لدليل على حكمة وسداد ورجاحة الفكر الاقتصادي الأوروبي، وفعالية الاستراتيجيات والأساليب المثبتة في ذلك، فمن خلال الدراسة السابقة توضح لنا أن الاتحاد الأوروبي استطاع البقاء والصمود في وجه العديد من الإشكاليات التي واجهته حتى من خلال أصعب المراحل، وذلك يعني بزوغ قوة جديدة في السوق العالمي على الرغم من الاختلافات الثقافية والاقتصادية المتواجدة بين مختلف الأطراف المشاركة فيها، والأهم من ذلك أن هذا الاتحاد من خلال وجود عملة واحدة من الممكن أن يؤثر في النظام النقدي العالمي وأن يعيد تشكيله من جديد وذلك نظراً للمكانة التي تحتلها العملة الموحدة ضمن باقي العملات العالمية القوية والمهيمنة في التعاملات الدولية وفي العلاقات الدولية، هذا ما دفع الأوروبيين في الاستمرار في تنويع مسيرة أربع عقود من التكامل الاقتصادي في تشكيل كتلة صلبة داعمة لتحقيق طموح أكبر ألا وهو محاولة تحقيق ما يسمى بالمنطقة النقدية المثالية، فانصبّ انشغال الأوروبيين المتجمعين في البحث عن الأسس والمبادئ المثالية التي تستند إليها هذه النظرية (نظرية المثالية)، ولما تهيأت الظروف المناسبة للمضي نحو هذا الإنجاز الحديث تمثلت أولى الدراسات من عدة دراسات في هذا المجال من خلال أبحاث الاقتصادي "Mundell" التي ساهمت في تحديد إطار هذه النظرية، بالإضافة إلى دراسات أخرى لمذكرين وباحثين اقتصاديين آخرين اجتهدوا هم أيضاً في هذا المجال من بينهم Ingram, Fleming, Kenen والمفكر Kinnon، بحيث حاول كل واحد منهم تحليل جانب من جوانب نظرية المثالية، والمساهمة في تجسيدها على أرض الواقع الأوروبي، ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرّض لمختلف دراسات وأبحاث هؤلاء المفكرين ومعرفة مختلف آراءهم التي جاءوا بها في هذا الصدد، لعلنا من خلالهم يمكن لنا معرفة مدى قدرة الأوروبيين على تحقيق منطقة نقدية مثالية، من خلال تحليل مختلف معايير وشروط المثالية الواجب توفرها في المنطقة الأوروبية الموحدة، وإن لم تستطع أوروبا الموحدة تحقيق المنطقة النقدية المثالية في وقتنا الحاضر فهل سيكون لها ذلك في المستقبل؟.

وسنحاول أيضاً من خلال دراستنا في هذا الفصل معرفة ما إذا كان في إطلاق "اليورو" إثارة لأية حوافز توحيدية جديدة عند العرب، فمن يتابع مسيرة الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية لابد أن يرى فيها الكثير من العبر والدروس والفوائد، فهل نحن العرب نستفيد منها؟، إن ما حققه المجتمع الأوروبي في ضوء العملة الأوروبية الموحدة من نجاحات والسير المتواصل نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية والبحث عن رفاهية شعوبها،

يجعلنا نطرح التساؤل التالي: فأين هم العرب من ذلك؟ إن العرب كنظرائهم الأوروبيين راودهم حلم الوحدة الاقتصادية الشاملة من القدم، لكن معيقات كثيرة ومعقدة لازالت قائمة تثقل كاهل العرب وتبقى النقاشات عليها مطروحة على طاولة اجتماعاتهم إلى يومنا هذا، فلا حلم تجسّد، ولا آمال تحققت، وهو ما يفسّر غياب أي عمل جدّي نحو تحقيق ما تعهّدوا به من الوحدة الشاملة أو الدينار العربي الموحد، ولم تبقى بعدها إلا الشعارات والطموحات، ثم إن التذكير بالحسرات العربية في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لا طائفة منها ولا جدوى إنّما الهدف هنا هو التوصل أو البحث عن الإمكانية التي يستطيع العرب من خلالها الخروج من قوقعتهم وتحقيق حلمهم، أو بمعنى أصحّ إمكانية الوصول ولو إلى تكامل اقتصادي؟.

لقد مرّت الوحدة النقدية الأوروبية بأطوار ومراحل، يمكن أن تكون دراسة تجربتها مفيدة للدينار العربي الموحد الذي انحصر حتى الساعة بين الحبر والورق!!.

المبحث الأول: مبدأ منطقة النقد المثالية**La notion de zone monétaire optimale**

تطوّر مفهوم منطقة النقد المثالية في ظل النقاش القائم حول الخصائص أو الميزات المتعلقة بأنظمة المبادلات الثابتة والمتغيرة أي حول عملية الاختيار المرتبطة بأنظمة الصّرف الثابتة والمرنة، حيث تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية وهي القاعدة الأساسية التي يركز عليها مفهوم هذه النظرية، وهي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية للبلد عند قيامه بالإختيار بين نظام المبادلات الثابت ونظام المبادلات المرنة بحيث لا يجب أن تتمّ بصرف النظر عمّا يحصل من ظروف اقتصادية في الدول المعنية، فإذا كان هذا البلد متطوراً اقتصادياً ودرجة انفتاحه كبيرة فمن صالحه اتباع نظام صرف ثابت والعكس صحيح، وبالتالي اهتمت هذه النظرية La théorie de zone monétaire optimale بالإيجاد الجواب الكافي عن التساؤل التالي: في أي نوع من البلد وتحت أي شروط يكون نظام الصرف أكثر فعالية عن غيره؟ Pour quels types de pays et dans quelles conditions un système de change est-il plus efficace que l'autre ?

أول ما يجب معرفته أنّ المنطقة النقدية هي مكان جغرافيّ يتميّز بنظام صرف ثابت خاصّ بالمبادلات الداخلية، ونظام صرف مرّن قابل للتغيير فيها يخصّ المبادلات الخارجية وتساويتها، وأنّ داخل هذه المنطقة يكون الدفع بواسطة عملة واحدة أو بالاعتماد على عدد من العملات المختلفة.

خاصية المثالية لدى المنطقة النقدية تتضح من خلال المحافظة على التوازن الداخلي من نقطة الربط المثلى Le point optimale de combinaison بين (التضخم، البطالة) والتوازن الخارجي الذي يخصّ توازن المدفوعات بين دول المنطقة والدول التي هي خارج المنطقة، وهذا ما كان هدف ووظيفة دراسات وتحليل الاقتصاد الكلي (Macro économique).

الأعمال الأولى حول نظرية المنطقة النقدية المثالية بشكل عامّ كانت تبحث بالخصوص في وضع خصائص اقتصاد ما بحيث تعرف هذه الأخيرة ملائمة مع إزالة أو محو مختلف الآثار الناجمة عن التغييرات أو التبدلات التي يعرفها سعر الصرف بشكل يجعله غير مؤثر بالنسبة للعملات الأخرى لتجنّب أزمات الصرف وتوفير الاستقرار الاقتصادي اللازم في المنطقة.

وتمثلت هذه الأعمال أساساً في¹: أعمال ماندل (1961) Mundell " (1969) "Kenem" Mckinnon, (1963)

إلى جانب اقتصاديين آخرين مثل " Ingram وFlemign " الذي قاموا بتأسيس نظرية المنطقة النقدية المثالية من منظور تقليدي، في المقابل فقد عرفت نظرية النقد

¹ - مرجع سابق p325 2^{ème} édition (2002) "Economie européenne" Jean Pierre Faugère

المثالية تجديديات في السنوات السبعينات من خلال أعمال (1962) "Ishiyama" و "Gorden" (1975) و (1976) هو الاقتصادي "Tower, willet"، الذين حاولوا رسم ووضع حدود للمنطقة النقدية المثالية بتركيزهم على دراسة وتحليل (-Coûts Bénéfices) أي (فوائد-تكاليف) منطقة نقدية متكاملة. إنَّ نظريّة المثالية في المنطقة النقدية جاءت بالكثير من المساهمات الفعّالة، والأخرى فاصلة في المناقشات والمفاوضات التي سبقت تأسيس الوحدة النقدية الأوروبية.

الدول التي تريد تكوين منطقة نقدية تتخلى عن استخدام معدّل الصّرف كأداة للسياسة الاقتصادية فيما بينها، وذلك يكون إمّا بتحديد معدّلات صرف في اتجاه واحد أو بتبني عملة موحّدة حيث تتمّ العلاقات مع باقي الدول بمعدل صرف متغيّر.

وقد كان أول من صاغ هذه النظرية هو مندل حيث اهتمّ بالشروط التي تسمح بالتخفيض من التكاليف الناتجة عن إلغاء معدّل الصرف، وهو أول من طرح فكرة إنشاء المنطقة النقدية المثالية وذلك في سنة 1973 حيث قال:²

« The european countries could agree on a common piece of paper (...), they could then set up a European monetary authority or central bank, (...) this is a possible solution, perhaps it is even an ideal solution : but it is politically very complicated, almost utopian »

بمعنى:

"يمكن للدول الأوروبية أن توقع على عقد شراكة فيما بينها، وأيضاً من توحيد عملتها النقدية، ولما لا في إنشاء بنك مركزي أوروبي لها، هذا الحلّ يعتبر ممكناً، وقد يكون الحلّ الأفضل بل الحلّ الأمثل، لكن سياسياً قد تكون هذه المبادرة معقّدة".

بينما نجد سؤالين في الواجهة:

الأول: هل تشكّل الوحدة النقدية الأوروبية منطقة نقدية مثالية كما أضمر عليه تقرير

?Mundell

الثاني: إذا كان الجواب على السؤال بالنفي أي لا، فهل الشروط الضرورية لإنشاء المنطقة النقدية المثالية متواجدة داخل الوحدة النقدية الأوروبية؟ أو بعبارة أخرى، يمكن للوحدة النقدية الأوروبية أن تصبح منطقة نقدية مثالية؟.

حسب بعض العلماء الاقتصاديين، أنّ المعايير الاقتصادية التي تشكّل منطقة نقد مثالية ليست هي العوامل الوحيدة التي تفسّر وجود منطقة نقدية مثالية، وأنّ الإرادة السياسية بالنسبة لهم هي الشرط الأهمّ وقد يكون الوحيد لتبني عملة موحدة.

إنّ أهميّة تأسيس العوامل السياسية لإنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي تؤكّد هذه النظرية بالنسبة لدول مثل : فرنسا وألمانيا، طبعاً المصالح بين بلدين تؤثر على عملية

²- Melle Véronika Milewski, Mémoire « La notions de zone monétaire optimale :survey et application a l'UEM » cycle Internationale long Master en administration Publique ENA Promotion Sen Ghor 2002-2004 p6.

التكامل النقديّ الأوروبيّة خاصّة بين هاتين الدولتين، وتعكس اعتبارات أغلبها سياسية بالنسبة للاتحاد النقدي الأوروبي، إضافة إلى ذلك فإن العوامل السياسية لا تمثل فقط عامل ضروري قبل تشكيل منطقة نقدية ولكن تأخذ أهمية أكبر بعد تأسيس هذه المنطقة، فضلاً عن ذلك فإنّ هذه العوامل تمثل العنصر الوحيد لاستمرارية منطقة النقد المثالية وذلك حسب Willms حيث قال:³

« According to économic criteria a currency union might not be optimal but viable and an optimum currency area in the économic sense might not be viable ».

أي بمعنى: "حسب المعيار الاقتصادي عملة موحّدة لا يمكن لها أن تكون مثالية لكن محقّقة، ومن المفهوم الاقتصادي فإن المنطقة النقدية المثالية من الصعب تحقيقها".

المطلب الأول: معايير وشروط منطقة النقد المثالية

هناك العديد من المعايير التي يمكن لها أن توضّح لنا المدلول الحقيقي لكلمة "المثالية" في منطقة نقدية ما، ومن خلال هذه المعايير يمكن قياس درجة مصداقية دولة ما في إمكانيتها للإنضمام إلى المنطقة المذكورة.

ما هو معروف أنّ دول المجموعة الأوروبية تتميز باندماج اقتصادي (سوق مشتركة) تنتقل فيه الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بحريّة تامة، استقرار اقتصادي ناتج عن استعمال عملة واحدة، مكاسب، خدمات...).

وما جاء به الباحث الاقتصادي حيث ركز بدوره أي "Mundell" على حريّة حركة عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الوحدة النقدية الأوروبية التي هي نتيجة طبيعية للسوق الموحد، هذا السوق الذي يعمل بفعالية كبيرة، حيث يوزّع أرباحه على كلّ الدول الأعضاء مع تخفيض التكاليف الناتجة عن تحويل العملة والتقليل من تقلبات أسعار الصّرف Les changes flottants هذا ما يجعل أيّ دولة ترغب في الدخول إلى مجموعة الدول الأوروبية المندمجة وبالتالي إتباع سياسة نقدية موحّدة، يزيد لها ثقة وحماس ويؤدّي إلى غياب الشكّ.

ولتوضيح المفهوم الحقيقي للمنطقة النقدية المثالية يجب تبيان مختلف معايير هذه المنطقة مع تحاليل كل من Mundell, Ingram, Mc Kinnon, Kenen et Fleming حول هذه النظرية.

³- Melle Veronika Milewski "La notion de zone monétaire optimale : survey et application à l'UEM p7 مرجع سابق

*سهولة تنقل عوامل الإنتاج : (Mundell 1961)

La mobilité des facteurs de production, une forte mobilité du travail ou une forte flexibilité des salaires et des prix

قوة حركة الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال :

حاول الاقتصاديّ Mundell تبين مدى أهمية حركة عوامل الإنتاج بن الدول من خلال عدد من الأبحاث والدراسات التي استفاد من خلالها في حلّ الأزمات والصدمات الاقتصادية الكبرى (Choc asymétrique) ويقول أنّ سهولة تنقل عوامل الإنتاج بين

مختلف المناطق تتطبع تعويض نظام القرض المرن كآلية مصحّحة، أي أنّه استبعد نظام الصّرف للتّصحيح والتّعديل، داخل المناطق المختلفة واعتبر حركة عوامل الإنتاج من العناصر المساهمة بشكل فعّال تشكيل المنطقة النقديّة المثالية.

بذلك اعتبر Mundell أنّ حركة عوامل الإنتاج يمكنها أن تعمل كآلية مصحّحة من أجل تفادي آثار الصدمات الاقتصادية غير متماثلة بين الدول (Les effets négatifs d'un choc asymétriques) كما هو موضّح في المثال الموالي⁴ :

لنفترض وجود إقتصاديّين لدولتين متكاملتين داخل منطقة نقديّة ما، ولتكن كلّ منهما (A) و (B) في أزمة اقتصادية، حيث تأثرت بصدمة خارجية الدولة (A) على سبيل المثال ارتفاع في أسعار الطاقة والدولة (B) مثلاً تأثرت بصدمة داخلية، حيث تأثرت الدولتان (A) و (B) كلاهما إمّا بأزمة خارجية هي سبيل المثال ارتفاع في أسعار الطاقة أو أزمة داخلية على سبيل المثال تراجع في نسبة النمو الاقتصاديّ، التضخّم، بطالة، هذا يعني زيادة صادرات الدولة (B) إلى الدولة (A) بمعنى أنّ الطلب في البلد (A) موجّه لمنوّجات البلد (B) وذلك راجع إلى انخفاض الإنتاج المحليّ للبلد (A) ممّا يؤدي إلى ارتفاع في معدّلات البطالة في هذا البلد واحتمال حصول على عجز في الميزان التجاريّ، أمّا بالنسبة للنتائج المحصّل عليها في البلد (B) فهي تماماً العكس بالنسبة للبلد (A) حيث سوف تعرف ارتفاع في الإنتاج الذي يتطلّب توفر أيدي عاملة معتبرة عن طريق استمالة المواطنين بتحفيّزهم على العمل عن طريق الرّقع من أجورهم ممّا يؤدي إلى زيادة تكاليف عوامل الإنتاج، ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع معدّلات التضخّم، وبما أنّ هذا البلد يتميّز بارتفاع المبادلات التجاريّة وبالتالي حدوث فائض في الميزان التجاريّ الخاصّ بهذا البلد، والنتيجة النهائيّة هي الزيادة في الكتلة النقديّة للبلد (B). حسب الاقتصاديّ Mundell هي أن هناك آليات مصحّحة ومكانيزمات يجب اتّباعها حتى تستطيع أن تحدّ من المشاكل والأزمات الحاصلة وأن تعيد التوازن للبلدين (A) و (B) وهي كما يلي:

يرى Mundell أنّ تخفيض عملة الاقتصاد (A) بمعنى ركود اقتصادي، قد ينتج عنه زيادة في صادرات هذا البلد وبالتالي انتعاش الاقتصاد من جديد والعكس بالنسبة

⁴ Paul de Grawwe - « Economie de l'intégration » 3^{ème} édition septembre 1999 (De Boeck)

لاقتصاد البلد (B) أي الرفع من عملة هذا الاقتصاد بالتالي نقص في صادرات هذا البلد، بالرغم من كون هذه الاستراتيجية تفقد العملة النقدية نجاعتها خاصة بالنسبة للبلد الذي يعرف تخفيض في سعر صرف عملته أي البلد (A) إلا أن Mundell يرى بأن هذه الاستراتيجية ستقضي على الأزمة الاقتصادية التي تعانيها الدولة (A) وذلك إلا إذا كان نظام الصرف مرناً أي من خلال وضع نظام نقدي مرناً.

يرى Mundell أن مرونة الأسعار والأجور لها دور كبير في إعادة التوازن إلى الاقتصاديين؛ بحيث من المفروض أن يكون هناك انخفاض في الأجور والأسعار في البلد (A) أي العمل على القضاء على ضغط ورفع الأجور للعمال في هذا الاقتصاد، وهذا يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وبالتالي زيادة الطلب على منتوجات البلد (A)، والعكس يكون بالنسبة للبلد (B).

ومن جهة أخرى يرى Mundell أن الأزمة المتواجدة في كل من (A) و (B) يمكن أن تجد حلاً بفضل سهولة تنقل عوامل الإنتاج مثلاً انتقال أيدي عاملة من البلد (A) إلى البلد (B) يسمح بتقليل مشكلة البطالة واقتصاد البلد (A) والتخفيض من ضغط ارتفاع الأجور في الاقتصاد (B)، وأيضاً التخفيض من الاختلال التجاري بين البلدين (وذلك بالتقليل من واردات البلد (A) وزيادة من منها في البلد (B)).

حسب Mundell الآلية الأولى لا يمكن لها أن تعمل في اقتصاديات موحدة نقدياً لأن نظام الصرف في هذه الاقتصاديات يكون ثابت (بمعنى غير مرناً)، فالحكومة لا تستطيع أن تستخدم معدل الصرف الثابت لضبط هذا الاقتصاد، مما يجبر الدولة إلى اللجوء إلى مرونة الأجور والأسعار والحركة القوية لعوامل الإنتاج إذ يرى Mundell أن الاقتصاديات التي لها حركة قوية في عوامل الإنتاج أو مرونة قوية في الأسعار والأجور هي التي تستطيع أن تشكل منطقة نقد مثالية، والعكس إذا كانت حركة عوامل الإنتاج ضعيفة والأسعار والأجور جامدة يكون من الصعب على البلد مواجهة صدمة اقتصادية كبرى.

يستخلص Mundell من أبحاثه أن التوحيد النقدي يؤدي إلى اختفاء تكاليف الصرف، وتنشيط المبادلات، وتبين كذلك أن حركة عوامل الإنتاج يمكن أن تساهم بشكل كبير في إنشاء منطقة نقدية مثالية.

*انفتاح اقتصادي كبير: (Mc Kinnon) Le degré d'ouverture des économies (1963)

هذا المعيار قام البحث فيه والتواصل من قبل المفكر الاقتصادي Mc Kinnon عام 1963، وحسب هذا العالم الاقتصادي تتخفف التكاليف المتعلقة بالتخلي عن معدل الصرف كأداة للسياسة الاقتصادية كلما كانت درجة انفتاح الاقتصاد كبيرة أي أن هذه التكاليف مرتبطة بدرجة الانفتاح، إذ أوضح Kinnon أن درجة الانفتاح الاقتصادي تتغلب على تلك التكاليف المرتبطة بتقلبات معاملات الصرف، وبالتالي يعتبر Kinnon

أنّ الانفتاح الاقتصادي من أهمّ المعايير التي تساهم في تحقيق المنطقة النقدية المثالية، وحسب Mc Kinnon درجة الانفتاح الاقتصادي تساوي: ⁵

Taux d'ouverture = part des échangeables/part des nonéchangeables

بمعنى نسبة المعاملات التبادلية إلى المعاملات الغير تبادلية (بين الدول).

حيث أن و حسب Kinnon على أيّ بلد منفتح أن يتبع نظام صرف ثابت، لأن أسعار الصرف المرنة تعرقل مسار الوحدة النقدية، فكلما كانت درجة انفتاح الدولة معتبرة كلما انعكس ذلك على الأسعار الداخلية للدولة المعنية، بحيث تتأثر أسعارها (الداخلية) بالأسعار العالمية (الخارجية)، وبما أننا نعتبر البلد شديد الانفتاح على الخارج (العالم) يعني هذا حركة متواصلة في حجم الصادرات والواردات أي مرونة مطلقة لتتنقل السلع والخدمات عبر الحدود الداخلية والخارجية للبلاد، وهذا يؤدي إلى اختفاء الخداع النقدي حيث أن تغيرات معدل الصّرف ينعكس بسرعة على الأسعار الداخلية للبلاد (مثلا بالانفتاح)، وبالتالي انخفاض المداخل الحقيقية يكون ظاهراً مما يدفع بالوحدات الاقتصادية إلى المطالبة بإعادة النظر في مداخلها الاسمية.

وخلص القول على حد تعبير Kinnon أنّ التأثير الذي تسبّب به الأسعار العالمية على الأسعار الداخلية ناجم عن الفوارق الكبيرة أو التغيرات (Variations) المتواجدة بين الدول المصدّرة والمستوردة في أسعار الصرف.

على أساس تحليل Kinnon فإن* فعالية السياسة النقدية تتأثر بدرجة الانفتاح الاقتصادي بشكل كبير.

فاعتباراً أن الاقتصاد منفتح جداً، فإن تكاليف الإنتاج سوف تتأثر بشكل كبير ومباشر بأسعار المواد الأولية والاستهلاكيات الوسيطة المستوردة من الخارج والتي لا يمكن توافرها داخل البلد فعندها تكون قيمة عملة دولة ما منخفضة نتيجة آثار التضخم المتسببة بالارتفاع الكبير في أسعار السلع الضرورية المستوردة سوف تنعكس بشكل مباشرة وكبير على أسعار المواد الداخلية الأخرى والخدمات والأجور إلى غيرها، هذا ما يحدّ إلى حدّ ما من آثار المنتطرة للعملة المنخفضة لهذا البلد هنا يمكن القول أن سعر الصرف لا يمكنه أن يكون أداة لتسوية وتصحيح الاختلالات التي تعرفها الدولة التي تكون عملتها منخفضة.

***طبيعة التخصص والتكامل الضريبي لـ "La nature de la Kenen" spécialisation des économies et l'intégration fiscale (Kenen, 1996)**

حاول Kenen أحد المحللين الاقتصاديين الذين عملوا على إزالة مختلف العوائق الخاصة بالآثار الناتجة عن الصدمات غير المتماثلة وكيفية معالجتها من أجل تحقيق

⁵ - مرجع سابق. Paul de Grawwe "Economie de l'intégration monétaire (de Boeck-Université) P 59.

*-Melle Veronika Milewski "ZMO" مرجع سابق p9 - 10

المنطقة المثالية وقد حاول البحث عن الأسلوب الأمثل لمحو مختلف التفاوتات المتواجدة بين الدول من جراء هذه الصدمات الغير متماثلة.

في نقاشه مع المفكر "Mundell" et "Mc Kenen"، حاول "Kenen" عام⁶ 1969 الرد من خلال أبحاثه وتحليله بالتركيز على فكرة تخصص كل دولة في إنتاج منتج معين، مما يزيد من وفرة الإنتاج وتنوعه وكثرة الخيار بالنسبة لأفراد المنطقة وبالتالي زيادة الاستهلاك داخل هذه المنطقة، هذا الأسلوب في التحكم داخل الاقتصاد المتنوع يزيد من اندماج الدول فيما بينها واعتمادها على بعضها ومنطقيًا لا بد لها من تبني نظام صرف ثابت فيما بينها.

إن وفرق الإنتاج والإستهلاك والتنوع الشديد الذي يمتاز به هذان العاملان بين مختلف الدول، يزيد من ثقة الدول في قدرتها على التحكم في الاقتصاد بإزالة مختلف الفوارق التي تساعد على خلق صدمات أو أزمات في قطاع معين أو مجال ما، فإذا كانت هناك حالة ما من أزمة معينة داخل المنطقة المعنية فلن يكون لها صدى كبير على الدول وهي متكتلة وحتى إن كان لها تأثير فسوف يكون بنسب متقاربة تكاد لا تظهر بين الدول المندمجة فيما بينها وهذا بطبيعة الحال لن يهزّر من التماسك الذي تتمتع به المجموعة فالتخصص الاقتصادي لكل دولة يؤدي إلى تقليص التكاليف المتعلقة بالصرف ويحد من أزمات التسويق.

بالموازاة حاول "Kenen" أن يركّز إهتمامه على السياسة المالية بحيث أهتم في أبحاثه بالنظام الضريبي، والتكامل الضريبي في هذا المجال وكيفية تنسيقه مع عدد من الدول، حيث يرى "Kenen" أن الدولة لديها إمكانية إحداث تغييرات على مستوى اقتصادها في حلّ بعض المشاكل المتعلقة به وذلك بالاستعانة بنظام ضريبي مع ما يتمشى والسياسة الاقتصادية المالية.

قام "Kenen" بأخذ مثال الدولة الواحدة التي تكون مستقلة نقدياً، وهي تعاني بعض المشاكل والأزمات المحلية، في المقابل هي تعتمد على الجباية الضريبية في حلّ هذه المشاكل التي تعانيها هذه الدولة، ونرى ذلك بوضوح في مشكلة البطالة مثلاً حيث تظهر البطالة بنسب متفاوتة بين منطقة وأخرى، ففي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى أسلوب الخفض من الضريبة المفروضة على المؤسسات المنتجة، حتى تشجّع هذه الأخيرة في الزيادة من كمية الإنتاج وبالتالي عرض مناصب شغل للبطالين أي امتصاص نسبة من قيمة البطالة، ومن جهة أخرى تقوم برفع الضريبة على المنطقة التي تعاني تضخم أي تتميز بإنتاج وفير وهكذا حتى تعيد التوازن من جديد، بينمختلف مناطق الدولة.

هذا ما حاول Kenen عام 1969 من خلال تحاليله تبينه، إذ استنتج من خلال دراسته أن المنطقة النقدية التي تضم دول متكتلة تعتمد بعضها على بعض يمكنها أن تساعد بعضها البعض، حيث أظهر بأن الدول غير متضررة في المنطقة يمكنها أن توزع المساعدات والإعانات المالية على الدول الأعضاء الأخرى والتي هي في أزمة ومنتزرة

⁶ - Paul de Grawwe « l'économie de l'intégration monétaire » P 199 مرجع سابق

من تلك الصدمات غير متماثلة وهو من خلال أبحاثه يستبعد الحاجة إلى نظام الصّرف في حلّ المشاكل الاقتصادية، ويرى أن النظام الضريبي المتكامل يستطيع القيام بتصحيح أي عجز أو اختلال في اقتصاد الدول كآلية مصحّحة مع توقّر الإرادة القوية والإندماج السياسي ما بين دول المنطقة النقدية.

*التكامل المالي : (Ingram 1962) (Intégration financière):

جاء الاقتصاد Ingram بحججه وبراهينه عام 1962⁷ حول مساهمة التكامل المالي في تصحيح الاختلالات كيف ما كانت داخل الاقتصادات الدولية في المنطقة النقدية، وحسب "Ingram" جاءت أبحاثه الاقتصادية بالدليل الكافي الذي يبرّح التكامل المالي أو الإندماج المالي بين الدول لتصحيح أيّ عجز في اقتصاد الدول، ومن شأنه أيّ التكامل المالي بين دول المنطقة النقدية أن يقلص الحاجة إلى أدوات الصّرف وأن تحلّ محلها الحركة القوية لرؤوس الأموال، بحيث يقوم التعاون بين دول المنطقة النقدية بانتقال رؤوس الأموال من الدول التي تتميز بيسر مالي أي فائض في ميزانيتها العامة إلى الدول التي تتميز بعسر مالي أو عجز اقتصادي وذلك بواسطة حركة أو تدفّقات رؤوس الأموال والتي تكون على شكل قروض إلى هذه الدولة التي تعاني أزمة، وخلاصة القول أنّ حركة رؤوس الأموال من الدول الميسرة مالياً إلى الدول التي تعاني عسر مالي داخل المنطقة النقدية يمكنها أن تعيد التوازن بين الدول بفضل الاندماج المالي القوي الذي يميز المنطقة النقدية.

*تجانس معدّلات التضخّم (Fleming 1971) La similarité des taux d'inflation

استبعد العالم الاقتصادي Kenen في دراسته الحاجة إلى نظام صرف في حلّ المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها مختلف الدول داخل المنطقة النقدية، غير أنّ الدراسات والأبحاث الخاصة بالظواهر الاقتصادية التي تعانيها هذه الدول والتي كانت منصبّة على انشغال العالم الاقتصادي Fleming ، الذي نظر هو الآخر إلى هذه الاختلالات ومحاولة معالجتها من خلال وجهة فكره ونظره الاقتصادية ووجد في الأخير أنّ نظام الصّرف بالنسبة له هو الأسلوب الأمثل لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والصدمات غير متماثلة، حيث يرى أنّ تقارب نسب التضخّم بين الدول في مدّة زمنية يؤدي إلى تقارب الجوّ الاقتصادي المعاش داخل المنطقة، بالإضافة إلى كون أنظمة الصّرف في هذه الحالة قد تعرف نوعاً من الثبات والاستقرار وهذا ما يؤدي إلى تجنّب وتفادي البعض من تكاليف تغطية الفوارق والنقائص التي تعرفها أنظمة الصّرف وذلك بانّباع سيّداسات اقتصادية مصحّحة.

يذهب⁸ Fleming في تحاليله إلى تصحيح الفوارق الناتجة في حالة تسجيل معدّلات تضخّم متباعدة فيما بين الدول، فإن أخذنا مثلاً دول معيّنة داخل منطقة نقدية

7 - Melle Milewski "notion de zone optimale" p9 مرجع سابق

8 - Melle Veronika Melewska « Notion de zone optimale » p10 - 11 مرجع سابق

تكون في بعض الدول القدرة الشرائية فيها للأفراد متفاوتة، بحيث إذا سجل انخفاض في قيمة عملة معينة والذي ينجبر عنه ارتفاع في الأسعار ومن ثم لا محالة تضخم، فإن القدرة الشرائية لهذه الدول تكون ضعيفة في هذه الحالة، أما إذا نظرنا إلى بنية الدول الأخرى في هذه المنطقة والتي تكون عكس الحالة بمعنى تكون القيمة المحلية لعملة مرتفعة وتعرف رواجًا بالتالي، يرى الاقتصادي Fleming أنه في هذه الحالات ولتصبح هذه الفوارق لا بد من إعادة النظر في نظام الصرف.

كانت هذه جلّ الأبحاث والتحليل الاقتصادية التي وصل إليها المفكرين الاقتصاديين Ingram, Fleming, Kinnon, Kenen, Fleming، محاولين البحث عن الأسلوب الأمثل لمحو التفاوت المتواجد بين الدول من جراء هذه الصدمات غير المتماثلة التي تعانيها الدول داخل المنطقة النقدية وإزالة الوثار الناجمة عنها حتى يمكن تحقيق منطقة نقدية مثالية.

خلاصة القول، إن نظرية منطقة النقد المثالية تركز فكرتها أساسًا على ميزة خاصة التي تحدّد الحجم المثالي لمنطقة نقدية مثالية ما. بطريقة أكثر وضوح ودقة، فالنظريات تبحث عن إعطاء تعريف صريح للمعيار الاقتصادي الذي يسمح بالتخفيض من التكاليف المرتبطة بالتخلي عن الاستقلال النقدي.

المطلب الثاني: تحليل تكاليف أرباح الإضمام إلى المنطقة النقدية المثالية:

Mendell- عرف لنا حركة عوامل الإنتاج كبديل للحفاظ على التوازن في نظام الصرف والمعاملات التبادلية، التكامل الضريبي هو الآخر يتمثل في معيار مماثل وهو أهل لتعويض أداة الصرف.

Mc Kinnon و Kenen يحلان حالات خاصة أين يكون فيها ميكانيزم الصرف غير فعال وبالتالي فالتخلي عن نظام الصرف المتغير (المرن) لن يعتلي تكاليف إضافية.

-بنفس الطريقة فإن تقارب نسب التضخم بين الدول والتكامل المالي هما معياران أيضا للتخفيض من حجم تكاليف التخلي عن نظام الصرف والحاجة إليه في حلّ المشاكل الاقتصادية.

هذه الخطوة المعمرّة والإيجابية في نظريات منطقة النقد المثالية، لا تفتقد إلى شيء إلا لشيء، ينقصها الإطار الموحد Un cadre unifiant وحسب ما تمّ تطبيقه من نظريات فإن الحدود التي تجمع المنطقة النقدية المثالية تستطيع التغير جذريًا من منطقة لأخرى، جاء المفكر الاقتصادي Tavlas عام 1994⁹ يتحدث في هذا الصدد أن الخاصية التي تميّز نظرية النقد المثالية لم تأتي بالنتيجة المقنعة والنهائية " Problem of inconclusion"، اقتصاد جدّ منفتح حسب Mc Kinnon ونظريته التي جاء بها من المفروض أن تعمل على تحقيق التكامل النقدي، إذ هذا الاقتصاد يعرف حركة ضعيفة لعوامل الإنتاج، Mendell الذي يقترح من خلال أبحاثه نظام صرف مرن للمبادلات كآلية مصححة لإعادة التوازن، وهنا يكمن التناقض.

مرجع سابق P 11 « Melle Vernika Milewski, mémoire «notion zone optimale-Master» 9-

ومن جهة Tavlas يشير إلى نقطة أخرى في انتقاده إمكانية وجود ما يسمّى بالاقتصاد الغير متماسك (Inconsistance)، فإذا أخذنا بشكل عام بلد صغير درجة انفتاحه كبيرة اقتصادياً، واجب على هذا البلد حسب Mc Kinnon أن يختار الانتماء إلى منطقة نقدية، في نفس الوقت، هناك احتمال كبير بأن نفس البلد الصغير يتميز بإنتاج قليل التنوع إذا ما قارناه مع بلد آخر في نفس المنطقة يتمتع باقتصاد أكبر حجماً وأكثر تنوعاً، في هذه الحالة إذا قمنا بتطبيق نظرية Kenen، يكون من الأحسن لو حافظنا على نظام الصّرف المعمول به.

ومن جهة أخرى، فإنّ النظرية التقليدية لمنطقة النقد المثالية لا تأخذ بعين الاعتبار التطور الملحوظ في نظرية الاقتصاد الكلي (Macro économie) الحديثة، التي توحى بالأحرى إلى القيام بتحليل تكاليف وأرباح كل دولة على حدى وذلك بصفة منصفة تُعنى بالفائدة الخاصة بها وبالربح العائد إليها، ربّما كانت هذه النقطة هي العنصر المكمل لأبحاث ودراسات المفكرين الاقتصاديين السابق ذكرهم حتى تبدّد كلّ الشكوك والانتقادات التي تعيق هؤلاء الاقتصاديين في دراساتهم للوصول إلى تحقيق منطقة نقدية مثالية.

وبالرغم من افتقاد نظرية النقد المثالية إلى اللطاق أو الإطار التوحيدي، فإنّ نظريات مناطق النقد المثالية بادرت في نقاشاتها حول إيجابيات وتكاليف منطقة نقدية مثالية، هذا النقاش سوف يبقى مفتوح وجاري إلى سنوات عديدة في المستقبل وسوف يستمر على احتواء صراعات معتبرة وانتقادات حول موضوع إنشاء منطقة نقدية مثالية.

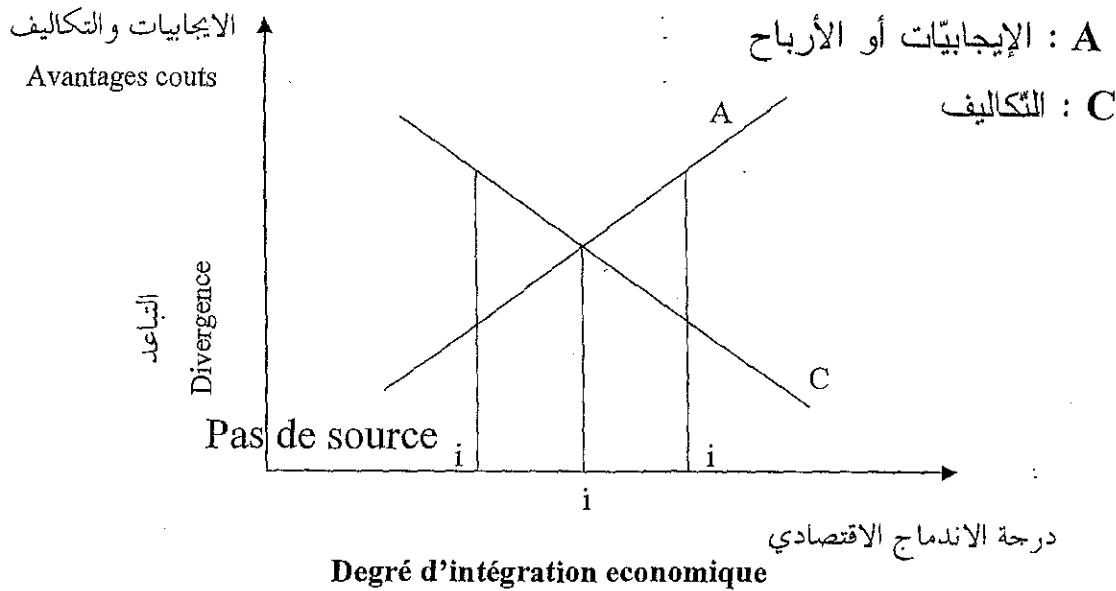
لأنه وحسب ما ذكر فإن نظريات منطقة النقد المثالية تحاول توضيح متى تكون دولة ما ذات منفعة أو لا وذلك حتى تتمكن من الانضمام إلى المنطقة وهذا بعد مقارنة الأرباح والتكاليف الخاصة بالإنخراط.

كما رأينا فيما سبق أنّ "Mundell" حاول من خلال العديد من الأبحاث والدراسات تبيان مدى أهمية حركة عوامل الإنتاج في حلّ الأزمات والصّدّات التي قد تتعرّض لها دول المجموعة، واستبعد في ذلك نظام الصرف للتصحيح والتعديل واعتبر حركة عوامل الإنتاج من العناصر المساهمة بشكل فعّال في تشكيل منطقة النقدية المثالية.

المنحنى التالي يوضّح درجة الإدماج الاقتصادي داخل منطقة ما الإيجابيات والتكاليف المتعلقة بالإنخراط إلى هذه المنطقة:¹⁰

96 P مرجع سابق « L'économie de l'intégration monétaire » « Paul de Grawwe » - 10

1-3- تحليل تكاليف - أرباح الأضمام إلى المنطقة المثالية :



من خلال المنحنى أعلاه يرى ماندل "Mundell" أنه عندما تعاني دولة ما من اختلال في اقتصادها داخل منطقة نقدية ما فيتمّ تصحيح هذا الاختلال عن طريق سهولة تنقل عوامل الإنتاج بينها وبين الدول الأخرى المنظمة إلى هذه المنطقة.

حسب "Mundell" أنه عندما تكون هناك أزمات خارجية تؤثر بصفة غير متماثلة (Choc asymétrique) على أعضاء المنطقة النقدية وتسبب اختلال في التوازن فتعديل هذا الاختلال لا يكون إلا بواسطة تنشيط حركة عوامل الإنتاج، وليس بالاعتماد آليات نظام الصرف للتصحيح، فكلما كانت حركة عوامل الإنتاج من أيدي عاملة ورأس المال مرنة وسهلة التنقل كلما انعكس ذلك إيجابياً على المنطقة النقدية المتكاملة وزاد في فعالية اندماجها الاقتصادي والنقدي.

فالآثار الخارجية الإيجابية المرتبطة بالتكامل النقدي تتمثل أساساً في التخفيض من تكاليف المعاملات التبادلية الناتجة عن الحركة الواسعة والقوية للعملة الموحدة، وهذا كله بفضل التكامل النقدي المحقق داخل المنطقة النقدية نفسها من معايير مختلفة أهمها حركة عوامل الإنتاج النشطة.

بالفعل فإن التحدث عن منطقة نقدية مثالية، وفي تقديرنا لكلمة المثالية هناك عملية تقييم بين الأرباح والتكاليف التي تحتويها هذه المنطقة وهذا ما يمكن ملاحظة من خلال المنحنى الذي سمح على الأقل باستيعاب تقييم أحسن لمستلزمات منطقة نقدية، بالرغم من كون النتائج تبقى متباينة ومختلفة.

فإذا نظرنا إلى المنحى الذي يركّز لنا على درجة الاندماج الاقتصادي لدول المنطقة النقدية.

نلاحظ أنّ كلاً من المنحى (A) الذي يمثل إيجابيات الانضمام إلى المنطقة والمنحى (C) الذي تمثل تكاليف التي تتبع الدولة في الانخراط إلى المنطقة، لاحظنا أنّه كلما كانت دولة معينة تتميز بدرجة اندماج اقتصادي كبير بين سوقها الداخلي وسوق المنطقة النقدية سيكون من صالحها الانضمام إلى هذه المنطقة وذلك من خلال التوضيح التالي:

من خلال المنحى يمكننا ملاحظة النقطة "i" هذه النقطة تمثل المثالية "Optimalité" أيّ نقطة التساوي ما بين التكاليف والأرباح، الناتجة عن الانخراط إلى المنطقة النقدية، فإذا حاولنا تفسير الحالة المتواجدة عليها المنحى، نرى أنه عندما تكون درجة الاندماج الاقتصادي على يمين النقطة "i" نقلّ التكاليف بالمقارنة مع الأرباح التي تزيد، أمّا إذا كانت تكاليف الانخراط تفوق الأرباح أو الإيجابيات فهذا يعني أن درجة الاندماج الاقتصادي تقع على سيار النقطة "i"، بالرغم من أنّ دول الوحدة الأوروبية مثلاً تتميز بدرجة كبيرة من الإنفتاح وإنتاج كبير ومتنوع، بالإضافة إلى تشابهه في الأهداف الاقتصادية الذي جعلها تتكامل، وبأنظمة سياسية متناسقة الذي جعلها تتفاهم، وبأسواق ذات حجم كبير ومندمجة كلياً، لكن الأسباب التالية*:

-ضعف سوق الشغل.

-غياب التنسيق المباشر في سياسات الضرائب.

-وجود الحواجز اللغوية والثقافية لأنّ الوحدة الأوروبية تجمع بين شعوب يفصل بينها الكثير وأهمّها أنهم لا يتحدثون لغة واحدة ولا يتمتّعون بثقافة واحدة). جعلت أوروبا لم تستطع الاستجابة بصفة كلية لجميع شروط "Mundell" والمتعلقة خصوصاً بضرورة تحرير حركة عوامل الإنتاج بين الدول.

* p98 مرجع سابق « L'économie de l'intégration monétaire » Paul de Grawwe

المبحث الثاني: منطقة النقد المثالية والتجربة الأوروبية

ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقد أوروبية مستقلة بدأت بالترتيبات التي سميت "الثعبان النقدي" أو "الأفعى النقدية" ثم "النظام النقدي الأوروبي" الذي تبعه "تقرير ديلور" وأخيرا اتفاقية "ماستريخت" هذا للتذكير فقط.

يُوضح مّا سبق ورأيناه في الفصل الأول أن فكرة تكوين وحدة نقدية واقتصادية فكرة قديمة ظهرت منذ الخمسينات، لذلك لم تكن المحاولات الأوروبية في التكامل والاندماج الاقتصادي والنقدي حديثة العهد، وفي كل الأحوال تبقى الوحدة الاقتصادية النقدية نقطة الإنطلاق لتحقيق دوافع أكبر.

اتفاقية الوحدة الأوروبية "ماستريخت" التي تمّ التوقيع عليها في اجتماع المجلس الأوروبي بمدينة ماستريخت الهولندية و تم إقرارها والمصادقة عليها من قبل رؤساء الحكومة الأوروبية، وتضمنت هذه الاتفاقية تنظيم كافة مجالات الحياة تشريعا واجتماعيا، وتعمل على تنظيم كافة مناحي الحياة، مّا جعلها بمثابة دستور عمل للاتحاد الأوروبي مستقبلا، وفي سبيل ذلك قامت بتأسيس مصرف مركزي أوروبي مستقلّ، غير خاضع للتغيرات السياسية القومية، مهمته الحفاظ على الاستقرار في الأسعار، والتحكم في الاحتياطات النقدية للدول الأعضاء، وتشجيع التوسّع في استخدام "اليورو" لتحقيق الوحدة الأوروبية، وقد حدّدت هذه الاتفاقية مجموعة من المعايير لمنح عضوية النظام النقدي الأوروبي، تتعلّق بمستوى العجز لكل دولة من إجمالي الناتج المحلي، وكذلك معادلات تضخم متقاربة ومنخفضة بالإضافة إلى عجز الموازنة واحترام نظام الصّرف المسطر والالتزام بسبب الفوائد المقرّرة في هذه المعاهدة.

وفي ضوء تحليلنا لمعايير العضوية "ماستريخت"، يجدر بنا تحليل تناسب معايير "ماستريخت" وما تعكسه على معايير تحديد منطقة النقد المثالية.

فيما يخص بمعيار استقرار الأسعار، يمكن لهذا أن يعكس مباشرة معيار تناسب معدّلات التضخم التي تطرق إليها "Fleming" في دراساته وأبحاثه ضمن نظرية المنطقة النقدية المثالية.

كذلك يمكن إدراج معيار الحالة المتواجدة عليها الأموال العمومية للدولة، إذ يمكن للدولة المثقلة بالديون أن تحاول تخفيف من حادّة ديونها بواسطة الرّفّع من نسبة التضخم أي التخفيض من قيمة عملتها المحلية من أجل زيادة الإيرادات نتيجة لزيادة في صادراتها وبذلك تمكنها تسديد ديونها تدريجيّا.

ومن جهة نجد سعر الصرف الذي يعتبر أحد أهم الجوانب المتعرّض إليها في نظرية المنطقة النقدية المثالية.

فضمن معيار نظام الصّرف المعمول به، فقط الدّول التي باستطاعتها التخلّي عن نظام الصرف كآلية لتصحيح الفوارق والتفاوت في الاختلالات والأزمات التي تعانيها مع دول أخرى لها إمكانية وحقّ الاندماج في المنطقة النقدية المثالية.

هذا المعيار يمكن له أن يكون مشتقاً مباشرة من نظرية منطقة النقد المثالية، إذ أن المنطقة النقدية المثالية تعتبر تصحيح الفوارق والاختلالات بواسطة نظام الصّرف عملية غير ناجعة وليست فعّالة، وتقوم هذه النظرية على أساس عوامل أخرى للتعديل والتّصحيح من أهمها حركة عوامل الإنتاج، ومعيار آخر وهو درجة الانفتاح الاقتصادي الذي تطرق إليه "Mc Kinnon" وبالإضافة إلى معايير أخرى مهمة والواجب توفيرها لتحقيق منطقة نقدية مثالية وهو وضع نظام مالي مندمج على أساس الاندماج والتكامل المالي الذي جاء به "Ingram" وذلك من خلال التنسيق بين مختلف الأسواق المالية بواسطة نسب الفوائد خاصة منها الطويلة المدى.

لكن قبل معرفة درجة استيعاب أعضاء الوحدة النقدية الأوروبية لمعايير المنطقة النقدية المثالية، حول هذا الموضوع، ارتأينا أن نشير إلى الإطار المؤسّس للوحدة النقدية عن طريق تبيان مدى تقبّل الرأي العام من هيئات وحكومات... للوحدة النقدية الأوروبية أو بعبارة أخرى عن مواقف أوروبية من اليورو بتسليط الضوء على الرأي العام المساند لليورو وكذا المكانة العالمية لليورو مقارنة بباقي العملات.

المطلب الأول: من أجل نظام نقدي عالمي جديد:

بعد نزول "اليورو" إلى الأسواق ودخوله مجال التبادلات التجارية في السّاحة المالية العالمية صار موضع تنافس لأكثر العملات العالمية قوّة نظراً للمكانة التي سوف تحتلّها عملة "اليورو" أمام العملات العالمية العملاقة كالـدولار الأمريكي والين الياباني بالإضافة إلى التوقعات الخاصّة بالتطورات المنصّبة على أهمية هذه العملة ومدى تقبل الدول لهذه الأخيرة.

1-تداعيات الوحدة النقدية الأوروبية:

لقد تميّزت ردود الفعل في دول العالم ببعض المخاوف الباطلة ودون طائل فيما يخص "اليورو" العملة الجديدة الأوروبية وخاصة خلال مرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية الأوروبية فهذا النظام النقدي العالمي الجديد سيكون له أثره على الاقتصاد العالمي طبعاً، بل وعلى قضايا أخرى عديدة.

فبعض الدّول الإفريقية مثلاً تملكها بعض المخاوف غير المجدية لأنّها ترى وبكلّ بساطة أن هذا الانتقال ما هو إلاّ حجة وطريقة لإضعاف عملتها العملة فرنك إفريقياي المتوسّط خاصة بعدما توسّطها انخفاض عام¹¹ 1994 إلى نسبة 50% في CFA لكن مع اختفاء الفرنك في بداية جانفي 1999 ودخول اليورو حيّز التنفيذ من نفس التاريخ تبدّدت هذه المخاوف إذ قرر المجلس الأوروبي ربط عملة الفرنك الإفريقي المتوسّط باليورو ((CFA)I central FrancAfrican = 0.001514euro))

11- André Dumas « L'économie mondiale » commerce, monnaie, finance, 2^{ème} édition (2004) de Boeck P 147. مرجع سابق

لاحظت الدول الأوروبية الأعضاء أنّ عملة CFA لا تؤثر على السياسة النقدية لهذه الدول، وهذا ما حثّ الدول على مواصلة تعاملهم مع الدول الإفريقية خاصة منها فرنسا لأنها لا تجد أي آثار ناجمة في تعاملاتها بل على العكس.

وعلى أساس تحاليل بعض الباحثين المنصّبة على أهمية العملة الموحّدة، صرّح بعض المفكرين الاقتصاديين أن لندن سوف لن تستفيد من هذه الدخول وسوف تخسر بعض النشاطات داخل أوروبا أمام فرنسا وألمانيا، هذا الأخيرة في الاستفادة من التحوّل إلى وحدة النقد الأوروبية دون أن تنضمّ إلى منطقة اليورو وأصبحت سوقها المالية المستفيدة الأولى من تداول اليورو.

بالإضافة إلى بعض الحيرة والإرتياب فيما يخصّ تثبيت معدلات الفائدة من طرف البنك المركزي الأوروبي (BCE) حيث سجّلت بعض التردّد في بعض الدول في أكتوبر 1998 حيث رفضت هذه الأخيرة تخفيض نسب الفوائد الذي أصرّ عليه وزراء المالية لكل من فرنسا وألمانيا، لكن عندما قرّر البنك المركزي أو النظام الأوروبي للبنوك المركزية Le système européen des banques centrale تخفيض الفوائد إلى 3% بالنسبة لكلّ دول تبيّد هذا التخوف، ماعدا إيطاليا التي قرّرت تخفيض نسبة الفوائد من 4% إلى 3.5% من جهة أخرى الرأي العام الفرنسي مثلا سجّلت مخاوف كبيرة عند الإقتراب إلى الدخول إلى اليورو حيثّ التنفيد، وهذا من خلال الأصوات المعبر عنها أثناء المصادقة على اليورو، وفي نفس السياق ولإظهار مساندة للرأي العام الفرنسي عشية الانتخاب سنة 1997 صرّح السيّد "Lionel Jospin" بما يلي:¹²

« Si, pour respecter le critère de 3%, (...) il faut imposer (...) une nouvelle une d'austérité au pays, ma réponse est non ».

أي بمعنى أن الإجابة كانت قطعاً بالنفي حول موضوع تخفيض نسب الفوائد، مدلياً أنّه غير مستعدّ لتخفيض الفوائد إلى نسبة 3% لأنها عملية قد تتجرّ عنها انعكاسات سلبية على الدولة واقتصاد الدولة -عملية قاسية على الدولة-

بالإضافة إلى هناك دليل آخر يوضّح لنا أن الرأي العام الأوروبي لا يزال مختلفاً، حول موضوع التخوف عند اقتراب الانتقال إلى اليورو، ولا يزال هناك حالة تردّد يمكن أن نرى ذلك بوضوح من خلال الجدول الموالي:

12- André Dumas « L'économie Mondiale » Commerce, monnaie, Finance 2^{ème} édition de bock 2004 P 149 مرجع سابق

3-1- الرأي العام الأوروبي واليورو سنة 1998 و 2001: ¹³

L'opinion publique européenne et l'euro en 1998 et 2001

الرأي المساند لليورو بالمئة	ماي 1998	سبتمبر 1998	ديسمبر 1998	جانفي 2001
فرنسا	62	63	69	50
إيطاليا	66	71	67	46
إسبانيا	31	65	66	41
ألمانيا	43	51	56	29

Source : Eurobaromètre 1998, le monde, 16 Janvier 2001 (Sondage Institut Louis Harris)

من خلال الجدول يظهر لنا أن نسبة الرأي العام تزداد شيئاً فشيئاً حيث ارتفعت الأصوات المساندة لليورو تدريجياً لكن هذه الثقة بالعملة الموحدة تبقى مزعزعة لأنه عادت الأصوات المساندة لليورو لتتخفف سنة 2001 هذا ما يدل على أن الرأي العام الأوروبي لا يزال غير مقتنع تماماً حول مصداقية اليورو.

بالإضافة إلى تحاليل بعض المفكرين الاقتصاديين الألمان الذين يروا أن قيمة اليورو سوف تتخفف إلى درجة أقل من المارك الألماني نظراً لانضمام دول شرق أوروبا والدول الأوروبية الجنوبية التي تمتاز باقتصاد ضعيف غير أنه مع تحسن الوضع الاقتصادي في الدول المتطورة ومن بينها دولة ألمانيا أصبح الرأي العام يستعيد ثقته من جديد بالعملة الموحدة.

وكخلاصة القول يمكننا أن نلخص في كلمات الترحيب الأوروبي الحار بانطلاقة اليورو مهما كان من مخاوف وعقبات حين قال الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" ¹⁴: "إن اليورو سيزيد القوة المالية لفرنسا التي عليها أن تكون مرنة لتحقيق أكبر استفادة من اليورو، وأكد أن اليورو سيجلب إمكانات استثمارية جديدة ووظائف جديدة"، ليس فقط بالنسبة لفرنسا بل بالنسبة للأوروبيين ككل.

2- المكانة العالمية للعملة الأوروبية الموحدة:

يولد "اليورو" اليوم ليكون المنافس الأقوى للدولار، وليعمل على تصحيح المعادلة المختلة بوجود نظام مالي عالمي ذي قطب وحيد تمثله الولايات المتحدة الأمريكية ودولارها، فتتحكم بسائر العالم وثرواته وإخضاع اقتصادياته لمشيتها، فأصبح النظام

13- André Dumas « L'économie Mondiale » مرجع سابق P 150.

14- الدكتور سمير صارم "اليورو" مرجع سابق ص 179

الاقتصادي والنقدي العالمي موضع مواجهة بين عملتين قويتين عالميتين "اليورو" من جهة "والدولار" من جهة أخرى ولما لا الين الياباني نظراً لضخامة اقتصاد اليابان وعملته المنتصرة، فما لا يمكن تجاهله هو أنّ العملة الأوروبية الموحدة احتلت مكانة مرموقة وسط العملات العالمية في مختلف المعاملات الاقتصادية والتبادلات التجارية ويظهر ذلك جلياً من خلال الجدول التالي:¹⁵

3-2- الدور العالمي لليورو مقارنة بباقي العملات العالمية " Le rôle international de l'euro"

التجارة العالمية عام 2000	احتياطات البنوك المركزية عام 2000	القروض العالمية عام 1999	العملات
48%	58%	48%	الدولار
31%	20%	27%	الأورو
5%	7%	10%	الين
16%	15%	15%	عملات أخرى

Source : Bulletin mensuel de la BCE (Aout 1999, FMI (Rapport annuel 2000 et OCDE 2000).

وفي ذلك يرى المحللون والعامّة أيضاً أن اليورو سوف يتميز بسهولة الاستخدام وهو ذو قوة تفوق قوة الدولار بحيث يرى البعض منهم بأن اليورو كان أقوى من المارك نظر للإستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي الأوروبي (BCE) وقد ظهرت قوة اليورو في جانفي 1999 مقارنة بالإيكو كعملة موازية (Une ménénaie parallèle) حيث أن * : 1 أورو = 1.1810 دولار بينما 1 إيكو = 1.1667 دولار.

ويقول خبراء اقتصاديون مسؤولون في مجال النقد وحسب ما تقدّم من تحليل للجدول المبين أعلاه، أن الثقة باليورو كنقد عالمي لا تزال معرضة للإهتزاز، بحيث لم يلبث اليورو إذا انخفض بالنسبة للدولار في نهاية عام 2000 إلى 1 يورو = 0.87 دولار، ليعود هذا المدّ والجزر في عملة اليورو ويقوى من جديد في ديسمبر 2002 حيث أصبح 1 أورو = 1.0488 دولار ثم في شهر ماي 2003 ليصبح 1 يورو = 1.1535 دولار، لكن بالرغم من هذه الزيادة والإنخفاض في اليورو مقابل الدولار، لم يشكل هذا موضع شكّ في إدارة البنك المركزي الأوروبي في عملتهم الأوروبية المقتدرة، هذا لا يعني أنّ اليورو في موضع يجعله ينتزع السيادة القائمة للدولار منذ عصور خلت، لكن إدارة البنك

15- « André Dumas » « L'économie mondiale » مرجع سابق P 152.

* احصاءات من كتب. p151 مرجع سابق « André Dumas » « L'économie mondiale »

المركزي ترى أنّ هذه التقلبات في قيمة العملة الأوروبية الموحّدة ما هي إلا سحابة صيف مارة على سماء اليورو وسرعان ما تختفي.

ومن جهتهم المحللين الاقتصاديون وحسب الجدول أعلاه يؤكّدون أن اقتصاديات الدول الأعضاء لا تشجّع لاكتساب "اليورو" الثقة بالسرعة المطلوبة، فعلى الرغم من احتلال العملة الأوروبية الموحّدة الرتبة الثانية عالمياً بعد الدولار الأمريكي مازالت المخاوف قائمة عند الرأي العام، ويعود سبب هذه التخوفات إلى تلك الفوارق التي مازالت كبيرة بين الدول الأعضاء في المنطقة النقدية الموحدة Les différences entre pays (membres) وهذا ما يبدو واضح في الجدول الموالي:¹⁶

3-3- الفوارق الحقيقية بين دول منطقة اليورو لعام 2000

Les disparités réelles au sein de Euro-12 en 2000

الحد الأعلى	الحد الأعلى	النسبة بالمئة %
البرتغال 9.60	لوكسمبورغ 38.26	نسبة الـ PIB لكل مواطن بآلاف الأورو
إيطاليا 2.4	إيرلندا 8.6	نسبة نمو PIB
النمسا 6	إسبانيا 22	نسبة البطالة
البرتغال -2.7	لوكسمبورغ 15	القيمة التجارية بالنسبة لـ PIB
ألمانيا 16	فنلندا 22	نسبة TVA

Source : Eurostat

حسب الجدول فإن التقارب بين الدول المعنية أمر صعب وتطبيق عملية التباث في الميزانية والنمو شبه مستحيل وحتى وإن حاولت بعض الدول فهذا الأمر سوف يتسبّب لها عجز في الميزانية العمومية بالنسبة لـ PIB كما هو مبين في الجدول:¹⁷

16- « Andre Dumas » « L'économie mondiale » مرجع سابق P 153.

17- « André Dumas » « L'économie mondiale » مرجع سابق P 154.

3-4- العجز العمومي في منطقة الأورو لعام 2002:

الدولة	العجز العمومي (%PIB)	الدين العمومي (%PIB)
ألمانيا	-3.8	61
البرتغال	-3.4	57
فرنسا	-2.7	59
إيطاليا	-2.4	110
النمسا	1.8	63
اليونان	-1.3	106
إيرلندا	-1.0	36
هولندا	-0.8	51
بلجيكا	-0.1	106
إسبانيا	0	55
لوكسمبورغ	+0.5	5
فينلندا	+3.6	42

Source : commission européenne (Novembre 2002)

Les déficits publics dans la zone euro en 2002

هناك بعض الدول المعنية التي تتبّع سياسة النموّ من خلال الرفع في نسبة الميزانية، ربما أن البنك المركزي الأوروبي يطالب بالثبات في الميزانية لكلّ دولة معنية فإن هذه السياسة سوف تتعارض مع التوجّهات السياسية لهذه الدول المعنية، فلو فرضنا أن دولة ما تتبّع سياسة تثبيت الميزانية الخاصة بها وذلك لأنها تخضع لتعليمات البنك المركزي الأوروبي فهذا سوف ينعكس سلباً على نفقات هيكل الدولة المتعلقة مثلاً بالبحث العلمي، المشات المختلفة، البيئة والمحيط... إلخ، ومن جهة سوف يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة والرفع من جباية الاستثمارات مثلاً أسعار الفائدة مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن استثمارات منخفضة الثمن.

ومن جهة أخرى مشاكل أخرى تدخل ضمن التّحديات المنتظرة للوحدة النقدية الأوروبية ومن بينها انضمام الدول الأوروبية الباقية والتي لا يمكنها بسهولة تطبيق معايير معاهدة "ماستريخت" وإن حاولت فسوف يستغرق هذا وقت طويل المدى، حتى بعض الدول (مثل بريطانيا) التي استطاعت وبسهولة استيفاء شروط "ماستريخت" للانضمام إلا أنها لا تزال حريصة على أمرين اثنين يدخلان في عقلية معظم البريطانيين وثقافتهم السياسية وهما البرلمان والإستراتيجي وقد تنتظر بريطانيا هي الأخرى طويلاً قبل أن تدخل منطقة "اليورو" مع أنها معنية بنجاحه.

فبعدما أعطينا صورة عامّة ولو بشكل مبسط عن مكانة العملة الأوروبية الموحدة في الوسط المالي العالمي داخل النظام الاقتصادي والنقدي العالمي الجديد بعد ميلاد "اليورو"، وكذا بعد إعطاء صورة عامّة عن الموقف العام للرأي المساند لليورو، كما اعتبرتها إيطاليا أحد أعضاء الوحدة النقدية الأوروبية حيث هتأت نفسها على كونها عضواً مؤسساً في العملة الأوروبية الموحدة، وأكدت بإنجاز عملية الدخول إلى اليورو أنها أرض المعجزات، على حدّ تعبيرها، يمكننا الآن التطرّق إلى نقطة المثالية والمعايير الواجب توفّرها في الوحدة النقدية الأوروبية، وهل يمكن لأعضاء الوحدة النقدية الأوروبية تحقيق معايير أو شروط منطقة النقد المثالية؟ وهل يمكن اعتبار الوحدة النقدية الأوروبية منطقة نقدية مثالية أو أن تصبح منطقة نقد مثالية؟.

المطلب الثاني: هل الاتحاد النقدي الأوروبي بشكل منطقة نقد مثالية؟

جاء عدد من الباحثين الاقتصاديين بالكثير من التجارب والتحليل ليخرجوا في الأخير بعدد من الملاحظات والاستنتاجات كان الهدف منها معرفة ما إذا كانت دول الوحدة النقدية الأوروبية تشكل منطقة نقد مثالية، هذه الدراسات والتحليل الكثيرة والمعقدة التي تمت من قبل هؤلاء المفكرين الاقتصاديين جاءت لتجاوب عن هذا التساؤل ولن يتم ذلك إلا من خلال تحليلنا لمختلف المعايير المحددة والمؤدية إلى المنطقة النقدية المثالية.

1- تشابه الصدمات:

نقد خرج كل من "Bayoumi" و "Eichengreen" سنة 1996 أحد المفكرين والمحليين الاقتصاديين المهتمين بنظرية منطقة النقد المثالية بالعديد من الاستنتاجات والملاحظات حول السياسات المتبعة في بعض الدول من بينها: النمسا، ألمانيا، الدنمارك، فرنسا، دول البنولوكس لوكس، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، والسويس.

وحسب ما تمّ ملاحظته أنه إذا كانت نتائج الصدمات أو الأزمة في العرض والطلب وسرعة التصحيح والأسلوب المتبع لمعالجة هذه الصدمات متشابهة في ما بين الدول، فإن السياسة الذاتية أو المستقلة بكلّ دولة أي الأسلوب الخاصّ بها في معالجة الأزمات يتقلص ويتركز الإهتمام حول السياسة المشتركة المقرّرة في إطار التوحيد النقدي المتفق عليه بما فيه من إيجابيات وفوائد تعود لصالح كلّ دولة.

إن السياسات المتبعة بين الدول والخاصة بالعرض والطلب وغيرها تبرز لنا مدى التشابك والتطابق الذي يميّز هذه الدول، غير أن الهياكل الاقتصادية تتقوى متباينة

ومتنافرة، والإرادة السياسية هي أساس تشكيل الوحدة النقدية الأوروبية التي تعتمد في حد ذاتها على السلطات العمومية الأوروبية وهذا ما استنتجه كل من¹⁸ "Bayoumi" و"Laurence Boone" سنة 1996 بالإضافة إلى المفكر الاقتصادي "Hughes" سنة 2000.

كما أكد الاقتصادي "Eichegreen" عام 1996 على أن هناك درجة كبيرة من الاختلاف بين الصدمات التي تصيب الدول الأوروبية، على أساس بعض الدراسات والأبحاث في السوق الأوروبية قام بها لمقارنة مختلف البورصات الأوروبية مسلطاً الضوء على أسعار الأسهم وقيمة الأرباح الجارية والمستقبلية، قام المحلل بوضع علاقة تجسد عدم تطابق الصدمات وقيمة الأسهم ما يعنى أنه إذا كانت الصدمات غير متماثلة فإن الأرباح والفوائد سوف تختلف من دولة إلى أخرى فقد تكون المنافع منعدمة في بعض الدول ومعتبرة في دول أخرى.

ومع هذا الاختلاف في الصدمات والأزمات لابد من أن يكون التطور في أسعار الأسهم متشابه بين الدول وبنفس الأسلوب، بالإضافة إلى ضرورة استعمال عوامل الإنتاج من أجل تصحيح سريع في العجز والاختلال الذي تعاني منه الدول.

يلاحظ في العموم أن الاستنتاجات المتعلقة بنتائج الدراسات حول تشابه الصدمات تبقى مبهمه، غامضة الجواب وناقصة.

لكن ما يمكن الخروج به من خلال دراسات "Eichegreen" وأتباعه من المفكرين الاقتصاديين هو أن تباعد الأسعار الحقيقية للأسهم بين الدول الأوروبية هي المسبب الحقيقي في الدرجة الكبيرة من عدم تماثل الصدمات التي تصيب الدول الأوروبية.

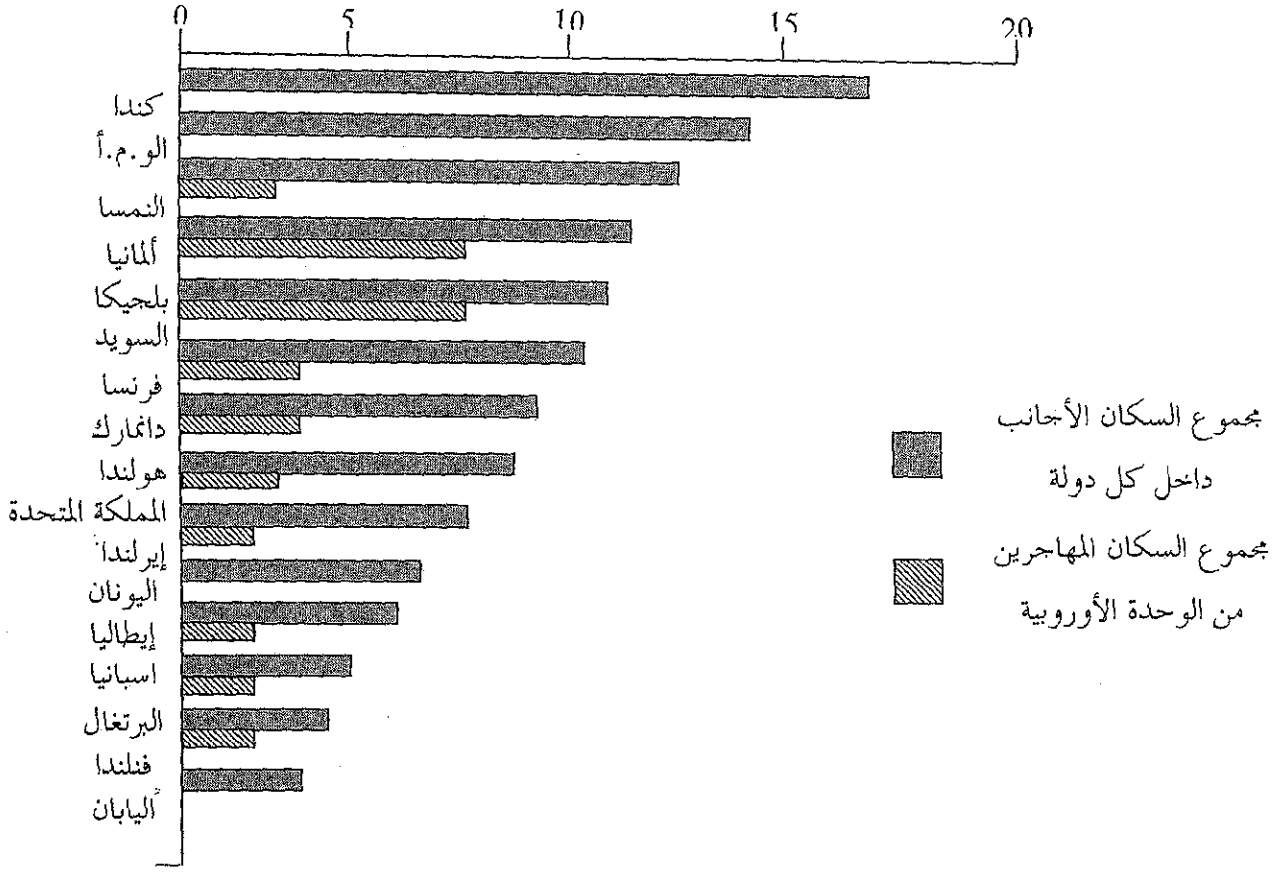
2- حركة عوامل الإنتاج:

يوحي "Mundell" أنه يمكن لحركة عوامل الإنتاج تصحيح الأزمات والاختلالات داخل اقتصاديات الدول الأوروبية إذا ما كانت أدوات الصّرف غير قادرة على إعادة التوازن، فمن خلال أبحاثه وتحليله الإقتصادية استبعد الحاجة إلى نظام الصّرف لتعويضه بحركة عوامل الإنتاج كوسيلة للتعديل داخل الاقتصاد، حيث تستطيع هذه الأخيرة تعديل تكاليف الصدمات الغير متماثلة، وبالأخصّ حركة الأيدي العاملة، بحيث تقوم عملية تحديد حركة العمل في أوروبا على أساس مقارنة الحركة الأوروبية مع منطقة نقدية جيّدة الترسّخ كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وذلك من خلال الجدول الآتي:¹⁹

18- Melle Veronika Milewski « notion de zone monétaire optimale » مرجع سابق P 25

19- Melle Milewski « notion de ZMO » مرجع سابق p27

3-2- حركة الأيدي العاملة - Pourcentage de la population née a l'étranger



Source : Employment aut look, OECD, Juin 2001

يلاحظ من خلال هذا الجدول المتواجد أعلاه أنه هناك تفاوت في نسب مجموع السكان المتواجدين في كل دولة سواء الذين يقيمون داخل كل دولة من سكان أجنبية أو مجموع السكان المهاجرين من كل دولة، فيلاحظ أن الهجرة نحو كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، يتواجد بنسبة كبيرة في هاتين الدولتين مقارنة بباقي الدول أي أن الهجرة فيهما أنشط من الهجرة نحو أوروبا.

ما هو ملاحظ أيضا أن السكان المهاجرون من أوروبا هو ضعيف مقارنة بنسبة المهاجرين الكلية، غير أن بلجيكا تشهد نسبة معتبرة من عدد المهاجرين منها مقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى، أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية وكندا نلاحظ أن هناك نسبة معتبرة من عدد السكان المهاجرين إليها وانعدام خروج السكان المهاجرين منها (خروج الأيدي العاملة منها). نستخلص من هذا التحليل أن أوروبا لا تستفيد من حرية تنقل عوامل الإنتاج أي المقصود هنا حركة الأيدي العاملة وبالتالي لا تستفيد من السوق الموحد.

من جهة أخرى عرفت دول المجموعة الأوروبية في العشرية الماضية ضعف في تنقل الأيدي العاملة حيث حلّ محلّ هذا النقص بجاليات دول العالم الثالث نحو أوروبا فقد وصلت نسبة الأيدي العاملة الآتية من دول العالم الثالث نحو دول الوحدة الأوروبية 0.5% من مجموع سگان أوروبا أي ما يعادل 2 مليون شخص مهاجر في حين وصلت هذه النسبة إلى 0.6% في الو.م.أ من سگان العالم الثالث وبالرغم من ذلك تبقى نسبة الأيدي العاملة المهاجرة إلى الدول الأوروبية منخفضة مقارنة بنسبة الأشخاص المهاجرين إلى الو.م.أ إذ أنّ الو.م.أ وحدها تفوق 15 دولة أوروبية فيما يخصّ هجرة الأفراد وهذا الضعف قد يؤدي إلى تكاليف معتبرة عند حدوث حالات صدمية أو أزمات معيّنة في الدول.

وفي نفس السياق يوضّح "Thomas" (1995) أنّ الفوارق معتبرة بين الو.م.أ ودول الاتحاد النقدي فيفيما يخص تطوّرات نسبة البطالة، ففي حالة حدوث صدمات اقتصادية فالو.م.أ لن تتأثر كثيرا ولن تجد صعوبة في تصحيح الاختلال نظراً لأنّ الطلب على الأيدي العاملة في الو.م.أ لن يدوم إلى فترة طويلة وذلك راجع إلى حركة عوامل الإنتاج القويّة، والمعني هنا مرونة الأيدي العاملة داخل الو.م.أ أوروبا، في المقابل، فإن مشكلة البطالة تدوم لفترة طويلة وذلك راجع إلى ضعف تنقل الأيدي العاملة من دول إلى أخرى داخل المجموعة الأوروبيّة وهذا ما قد يعرقل مسار الحياة الاقتصادية في دول الوحدة الأوروبية.

"Fatas" (2000) يخرج هو الآخر بنتائج مشابهة على مستوى حركة العمالة، حيث يرى أن مرونة حركة الأيدي العاملة في الو.م.أ أي الهجرة داخل مناطقها الداخليّة أو مع الخارج فهي تؤدي إلى حلّ الأزمات والصدمات ومعالجتها داخل اقتصادياتها، على غرار دول المجموعة الأوروبية التي تمتدّ أزمته إلى فترة طويلة من الزمن بسبب ضعف حركة الأيدي العاملة خرج كلّ من "Fatas" و "Thomas" بنتيجة موحّدة وهي ضعف حركة تنقل الأيدي العاملة في أوروبا.

لكن كيف يمكن تفسير ضعف الهجرة داخل المجموع الأوروبية؟

(L'organisation de coopération et de développement économique)

من جهة¹، ترى L'OCDE (1999) منظمة التعاون والنمو الاقتصادي

أن الهجرة الأوروبية نادرا ما تكون هي الحلّ في الحدّ من المشكلات والصدمات الاقتصادية التي قد تصيب دول المجموعة الأوروبية وذلك راجع لضعف تنقل الأيدي العاملة داخل المجموعة حيث هناك مجموعة من العوامل المانعة لذلك لذلك*.

-تقارب الرّواتب أو الدخل بين عمّال الدول الأوروبية، وهذا التقارب لا يحفز الأوروبيين للانتقال من دولة إلى أخرى للعمل فيها بما أن الرّاتب المحصّل عليه في دولته هو نفسه في الدولة التي سوف ينتقل إليها.

¹ - Melle Milewski 'Notion de ZMO' مرجع سابق p28

* - Melle Milewski 'Notion de ZMO' مرجع سابق p28

-تقارب نسبة البطالة بين الدول، وهذا الوضع لا يحفز البطالين على الهجرة للطلب على العمل في دولة أخرى ما دام هناك بطالة في كلا الدولتين، أي بمعنى أن الطلب على العمل يكون متقارب وفي نفس المستوى ما بين الدول.

ومن جهة أخرى هناك عوامل نوعية لسوق العمل والتي تفسر ضعف حركة الأيدي العاملة داخل أوروبا، بحيث أظهرت دراسات وأبحاث متمركزة على حركة الأيدي العاملة أن هناك فوارق واختلافات في سياسات أسواق العمل، حيث يوضح الاقتصادي Bertola (2000) أن حجم الإنتاج وسعر سوق العمل أي الأجر عاملان مرتبطان، وأن عدم المرونة في حركة الأيدي العاملة وصرامة الأجور لهما تأثير متقاسم، بحيث أن عدم مرونة الأيدي العاملة، يؤدي إلى صلابة أسعار سوق العمل ويتأثران ببعضهما البعض، فلنفترض مثلا أنهناك ضعف في حركة الأيدي العاملة، ينجم عنه عرض منخفض للأيدي العاملة وهذا ما ينجبر عنه ارتفاع في الأجور وبالتالي زيادة التكاليف وهذا ما يؤدي إلى نقص في الإنتاج، في المقابل فإذا كان هناك مرونة في حركة الأيدي العاملة، يكون هناك عرض مرتفع للأيدي العاملة (بطالة) بالتالي، وهذا ينتج عنه حتماً انخفاض في الأجور وبالتالي زيادة في الإنتاج.

"Abraham" و"Van Rompuy" (1992) يخرجان بنتائج هما الأخران على مستوى مرونة سعر سوق العمل (الأجر) بحيث يرى هذان المفكران أن ارتفاع نسبة البطالة في أوروبا لا يؤدي إلى تخفيض سعر سوق العمل من أجل زيادة الأيدي العاملة والحد من البطالة التي هي ناتجة عن الصدمات غير المتماثلة التي تصيب الدول، وهذا نظرا لعدم مرونة أسعار سوق العمل في أوروبا وصلابتها أيضا، وبعد عدد من الدراسات الخاصة بمرونة سعر سوق العمل يتضح أن الدول الأقل تطورا في أوروبا هي الأقل تضررا أو متأثرا بمرونة سعر سوق العمل، أي أنه على الرغم من الزيادة التي تعرفها الأجور، فهناك تسجيل في زيادة الطلب على الأيدي العاملة من قبل المؤسسات الإنتاجية على مستوى هذه الدول الأقل تطورا.

-أما من جانب التكاليف الاجتماعية، ثقافية، إدارية، في تحديد حركة الأيدي العاملة في أوروبا، جاءت دراسات المفكر Blanchard (1999) لتوضح مدى تأثير الاختلاف في الثقافات واللغات داخل أوروبا في مرونة حركة الأيدي العاملة، بحيث، يكون الثقافة واللغة عاملان أساسيان في سبب ضعف حركة تنقل أيدي العمل بالإضافة إلى تكاليف المعيشة والسكن المرتفعة بالنسبة للأشخاص الأجانب داخل الدول الأوروبية المختلفة فيما بينها، فمثلا ثمن الإيجار الذي يبدو مرتفع جدا مقارنة بالو.م.أ، ومن جهة أخرى هناك عوائق مؤسسية وإدارية التي تتمثل في الحماية الاجتماعية وحق التقاعد والتي تختلف من دولة إلى أخرى داخل أوروبا، بالإضافة إلى العوائق الإدارية من أجل الحصول على شهادات الإقامة وكذلك القوانين المعيقة في تنقل حركة الأيدي العاملة من دولة إلى أخرى كلها عوامل تؤدي إلى الحد من مرونة سوق العمل داخل أوروبا وبالتالي المشكلة الأساسية التي تواجه الاقتصاد الأوروبي هي معدلات البطالة العالية التي يسعى جاهدا لتخفيف من حدتها.

3- درجة الانفتاح الاقتصادي والتكامل المالي والضريبي :

ما لا يمكن تجاهله هو أن الانفتاح الاقتصادي هو أحد عوامل التعريف بالمنطقة النقدية المثالية، كلما كانت درجة انفتاح الاقتصاد كبيرة، كلما قلّت فعالية سياسة الصرف، وبالتالي تنخفض تكاليف التخلي عن نظام الصرف في منع الصدمات داخل الاقتصاد.

الانفتاح الاقتصادي يمثل النسبة الحاصلة بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالنسبة للنتائج الداخلي الخام (PIB) فهو مرتفع في أوروبا كما هو مبين في الجدول الموالي²⁰، إذ يتضح أن الدول الأوروبية هي في المتوسط كثيرة الانفتاح خصوصا الدول الأوروبية الصغيرة.

3-5- درجة الانفتاح في عام 2002			
متوسط نسبة الصادرات والواردات بالنسبة للـ PIB بالمئة			
النمسا	53.5	إسبانيا	33.6
بلجيكا	91.7	السويد	48.8
دانمارك	43.1	المملكة المتحدة	30.7
فنلندا	39.9	الوحدة الأوروبية	12.3
فرنسا	31.5	الولايات المتحدة	13.5
ألمانيا	38.4	اليابان	10.8
اليونان	29.9	أستراليا	23.0
إيرلندا	85.4	كندا	44.1
إيطاليا	29.9	السويس	51.3
هولندا	65.3		
البرتغال	38.3		

Source : European Economy 73 (2001).

يُبين الجدول الممثل أعلاه نسبة الصادرات والواردات من PIB بالمئة لسنة 2002. ما يمكن ملاحظة من خلال الجدول أن أوروبا تتميز بدرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي مثلا تصل نسبة المبادلات التجارية بالنسبة للـ PIB الخاصة بدول بلجيكا إلى 91.7% وهي مرتفعة جدا.

اليابان مثلا هي دولة تتميز باقتصادها الضخم باعتبار الإنتاج الياباني ضخماً، لكن يتبين من خلال الجدول أن نسبة مبادلاتها بالنسبة لانتجائها الداخلي الخام ضئيلة

²⁰- Melle Milewski de " zone monétaire optimale" P 30 مرجع سابق

وتقدّر بـ 10.8% وهذا لا يعني أنّ نسبة مبادلاتها ضئيلة لأن الإنتاج الياباني ضعيف بل العكس تماما كما سبق وذكرنا.

من جهة أخرى نسبة المبادلات بإيرلندا أحد أعضاء منطقة اليورو وتقدر بـ 85.40%، أما إذا قارنا هذه النسبة مع نسبة المبادلات للوحدة الأوروبية التي تقدر النسبة فيها بـ 12.3% بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام لها فهي نسبة منخفضة، وهذا لا يعني أنّ الإنتاج في إيرلندا يفوق إنتاج المجموعة الأوروبية الموحدة، وإنما إيرلندا هي أحد أعضاء الوحدة الأوروبية، ونسبة الوحدة الأوروبية من المبادلات التجارية هي متوسط النسبة لكل دولة عضوة في المجموعة الأوروبية الموحدة.

ما هو ملاحظ أيضا من خلال الجدول أنه نسبة المبادلات التجارية بالنسبة للولايات المتحدة تقدر بـ 13.5% بالنسبة للـ PIB، وهي نسبة متقاربة مقارنة بنسبة مبادلات الوحدة الأوروبية التي تقدر بـ 12.3% بالنسبة للـ PIB هذا ما يوضح لنا أهمية وحجم هيكل الاقتصاد الذي تمثله الوحدة الأوروبية مقارنة بالولايات المتحدة، فالوحدة الأوروبية تعبر هي الأخرى عن اقتصاد ضخم، اقتصاد اليورو ويقع ترتيبه الثاني في العالم ما بين الاقتصاد الأمريكي والياباني.

الجدير بالذكر أنّ أهمية اليورو تتبع من حجم وهيكل الاقتصادات الأوروبية المنضوية تحت خدمة الوحدة النقدية، هناك طريقة أخرى يمكن بها قياس درجة الانفتاح الاقتصادي أي أمن خلال القياس المباشر للترابط ما بين تغيرات الأسعار وتغيرات سعر الصرف، بمعنى دراسة التقارب والتناسب بين تغير الأسعار وتغير سعر الصرف، حيث أن ارتفاع الأسعار المحلية أو المستوردة داخل الدولة سببه لا محال انخفاض في سعر صرف الدولة المستوردة، أما إذا كان سعر صرف الدولة المستوردة مرتفع سوف تكون أسعار السلع المستوردة أو المحلية معقولة.

بالإضافة إلى أن سعر صرف دولة ما ونسبة التضخم في هذه الدولة يرتبطان بعلاقة عكسية فيما بينهما، بمعنى إذا انخفض سعر صرف عملة دولة ما فهذا سوف يزيد من نسبة التضخم داخل هذه الدولة، غير أنّ هذا التأثير لسعر الصرف داخل اقتصاد بلد ما لن ينعكس علم المنافسة الداخلية، فالمنافسة الداخلية للبلد سوف تبقى على حالها، فلنفرض مؤسستين صناعيتين متنافستين وخاضعتين لعملة واحدة، فإن أي تغيير تعرفه هذه العملة لن يؤثر على طبيعة المنافسة بين المؤسستين لأنهما متواجدتان في نفس الإطار من التعامل بالعملة، ولأن لكل منهما حجم إنتاجي خاص بها يميزهما عن بعضهما.

Goldderg, Campa سنة 2002 تلخصت الدراسات والأبحاث التي توصلنا إليها، تبين أنّ التغيرات التي تعرفها أسعار الواردات ناجمة عن التغيرات في أسعار الصرف، ويقيسون التأثير في تغيرات أسعار الصرف على أسعار الواردات.

بمقارنة درجة انفتاح الدول ودرجة التناسب التي قام بها كل من²¹ Wyplosz, Baldwin, Goldmann, Campa يخرجون بخلاصة سنة 2003 مفادها أنه كلما كانت العلاقة كبيرة بين تغيرات نسب الصّرف وتغيّرات الأسعار كلما كانت درجة الانفتاح داخل الاقتصاد كبيرة.

والجدير بالذكر أن معظم الدول الأوروبية تمتاز بدرجة انفتاح اقتصادي كبيرة وتناسب كبير بين نسبة الصّرف والأسعار، أما فيما يخص الاندماج المالي، فيقيّم هذا الأخير انطلاقاً من عدّة زوايا مكمّلة، نخصّ بالذكر²² الاختبار الكمي لشدّة التدفق المالي بين الدول، اختبارات التحكيم وكذا تشابه الهياكل المالية كما يلي :

* الاختيارات الكمية:

قام المحللان Mongelli et Gaspar عام 2001 بالعديد من الدراسات الاقتصادية والتحليل المالية التي تبرهن على شدة أهمية التدفقات المالية داخل المجموعة الأوروبية، إذ لوحظ أن العلاقة بين الحسابات الجارية و(PIB) أي الإنتاج الداخلي الخام قد زادت في السنوات الأخيرة بين الدول الأوروبية، وهذا أكبر مؤشر من أجل دعم أهمية التدفق المالي الصافي (Flux financiers nets).

* اختبارات التحكيم:

اختبارات وقدرة التحكيم تشير بكلّ وضوح على أنّ الاندماج المالي قد زاد منذ عدّة سنوات إلى اليوم، بالفعل فإنّ إمكانيات التحكيم وتقلص الفوارق الفوائد يشهدان على ذلك. كذلك Issing عام 2000 يلاحظ من جهة ارتفاع في درجة التكامل المالي مقاسة على أساس قانون السعر الموحد.

* تشابه الهياكل المالية:

تشابه الهياكل المالية هي مقبّمة في دراسات آلية الانتقال النقدي (Le mécanisme de transmission monétaire (MTM)

هذه الدراسات تقارن الهياكل المالية والآثار الناجمة عن السياسة النقدية في أوروبا. حسب هذه الدراسات فإنّ الفوارق خصوصاً على مستوى الهياكل القانونية والمؤسّساتية مازالت قائمة بين الدول الأوروبية، لكن هذه الفوارق حسب Mongelli (2002) فيلاحظ أن هناك محاولة لإزالتها في الفترة الأخيرة وذلك بشكل تدريجي ما يجعلها تتشابه فيما بينها.

وخلاصة كلّ هذا يرى كل من المفكرين الاقتصاديين "Von Thadden", "Giavazzi", "Danthine" عام (2000) أنه مهما كان التقدم والتطور بطيء في بعض

²¹ - Melle Milewski "notion ZMO" دائما نفس المرجع p30 - 31

²² - Melle Milewski "notion ZMO" دائما نفس المرجع p29

المجالات إلا أن الاندماج المالي داخل منطقة "اليورو" يؤدي في المدى البعيد إلى الرفع من فعالية ونشاط الأسواق المالية داخل منطقة "اليورو"، وتحسين المستوى الاقتصادي داخل المنطقة.

أما من ناحية التكامل الضريبي لدى دول المجموعة الأوروبية، فقد عرفت معدلات النمو استقراراً، وذلك على أساس معايير التقارب لمعاهدة "ماستريخت"، وكذا ميثاق التقارب، الاستقرار، والنمو ساعد على تسجيل المزيد من التقارب والاستقرار الجبائي، ينبه كل من "De Bandt"، "Mongell" عام (2000) على تواجد درجة من التقارب على مستوى القروض الصافية العمومية، والعائد الجاري المجمل، وكذا مجموع النفقات الجارية، وحتى إذا كان التناسق والترابط بين الدول غير قوي، فهو مع ذلك إيجابي كما هو موضح في الجدول الموالي²³، الذي يبين لنا تناسب السياسة الجبائية بالنسبة لمتوسط معدل منطقة "اليورو" لسنة (1986-1996).

²³ - p33 مرجع سابق "notion ZMO" Melle Milewski

3-6- تناسب السياسة الجبائية مع معدل منطقة اليورو

Tableau : corrélation de politique fiscale par rapport à la moyenne de la zone euro 1986-1996

	تناسب القروض الصافية العمومية	تناسب مجموع العائد الجاري	تناسب مجموع النفقات الجارية
النمسا	0.599	0.832	0.740
بلجيكا	0.713	0.365	0.895
فينلندا	0.762	0.300	0.922
فرنسا	0.794	-0.020	0.820
ألمانيا	0.506	0.277	0.795
إيرلندا	0.658	0.431	0.679
إيطاليا	0.605	0.539	0.662
هولندا	0.248	0.685	0.738
البرتغال	0.785	0.528	0.820
إسبانيا	0.793	0.330	0.932
متوسط منطقة اليورو	0.623	0.324	0.785
الولايات المتحدة	0.762	-0.389	0.822
اليابان	0.677	0.640	0.143
كندا	0.803	0.032	0.871

بيد أن على مستوى تحويل الضرائب، الوحدة الأوروبية لا تملك لميكانيزمات أو آليات عمومية، من أجل تقاسم درجة الخطر، ميزانية الوحدة الأوروبية تمثل أقل من 2% من الناتج المحلي الخام (PIB)، مخصّصة في جزءها الأكبر إلى الرّسّمال ميل الهيكلية، وإعادة الهيكلة، بصرف النظر عما يحصل في حالة مصادفة صدمة أو أزمة مثلاً داخل الاقتصادات.

4 - طبيعة التخصصات، هيكل الاقتصاديات الأوروبية وتجانس معدلات التضخم :

تأسس معيار Kenen على أساس فكرة أن الأزمات أو الصدمات الغير متماثلة تكون قليلة الحدوث أو الاحتمال في حدوثها قليل بين الدول التي تمتاز بتجارة متنوعة.

الإنتاج في أوروبا في المتوسط كثير التنوع وحسب "Krugman" (1993)، فإن أوروبا تشهد درجة كبيرة من التنوع في الإنتاج مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى، L'OCDE منطقة التجارة والنمو الأوروبية سنة 1999 تلاحظ تشابه متدرج أو نمو متشابه في هيكل الاستهلاك في أوروبا وبناء على ذلك، فإن أعضاء الوحدة الأوروبية، سوف يكون لها مقاومة أكبر للصدمات الغير متماثلة ولن تتأثر بها كما في السابق، فكل عضو من أعضاء الوحدة الأوروبية سوف ينتجون شيئاً من الكل ويستهلكون بطريقة متماثلة فيما بينهم.

"Kenen" لفت النظر أيضا إلى أهمية نماذج وأنواع الإنتاج المتماثلة بين أعضاء المنطقة النقدية المثالية، وفي هذا المعنى "Bayoumi", "Eichegreen" (1997)²⁴ قاما بتأسيس مؤشرات اختلاف التجارة الأوروبية في نهاية عام 1995، هذه المؤشرات تركز على الفوارق في هيكل وبنية التجارة للدول الأوروبية بالمقارنة مع ألمانيا، التي تعتبر كعضو مركزي للوحدة الأوروبية الاقتصادية والنقدية L'UEM.

هيكل أو بنية التجارة مقسمة إلى ثلاث مقاطع: زراعة، معادن، وصناعة، المؤشرات تبين درجة الاختلاف التجاري مع ألمانيا واليونان التي تمثل الزراعة فيها عامل مهم، وكذا درجة الاختلاف التجاري ما بين ألمانيا وهولندا التي تمثل أكبر مصدر للغاز، بينما دول أخرى كالنمسا، إيطاليا، أو البرتغال التي تقترب أكثر من بنية التجارة الألمانية وعليه، يتبين أن تطابق وتشابه نماذج الإنتاج داخل الوحدة النقدية الأوروبية تبقى متدرجة وتحتاج إلى تفسير ووضوح أكبر.

بالإضافة إلى تشابه الهياكل التجارية وضرورة تنوع الإنتاج داخل L'UEM، يرى Fleming (1971) أن معيار التحديد لمنطقة نقد مثالية يكمن في تجانس معدلات التضخم، فخلال العشرين سنة الأخيرة، نسب التضخم قد انخفضت، طبعاً بمعدلات مختلفة في كل الدول المصنعة.

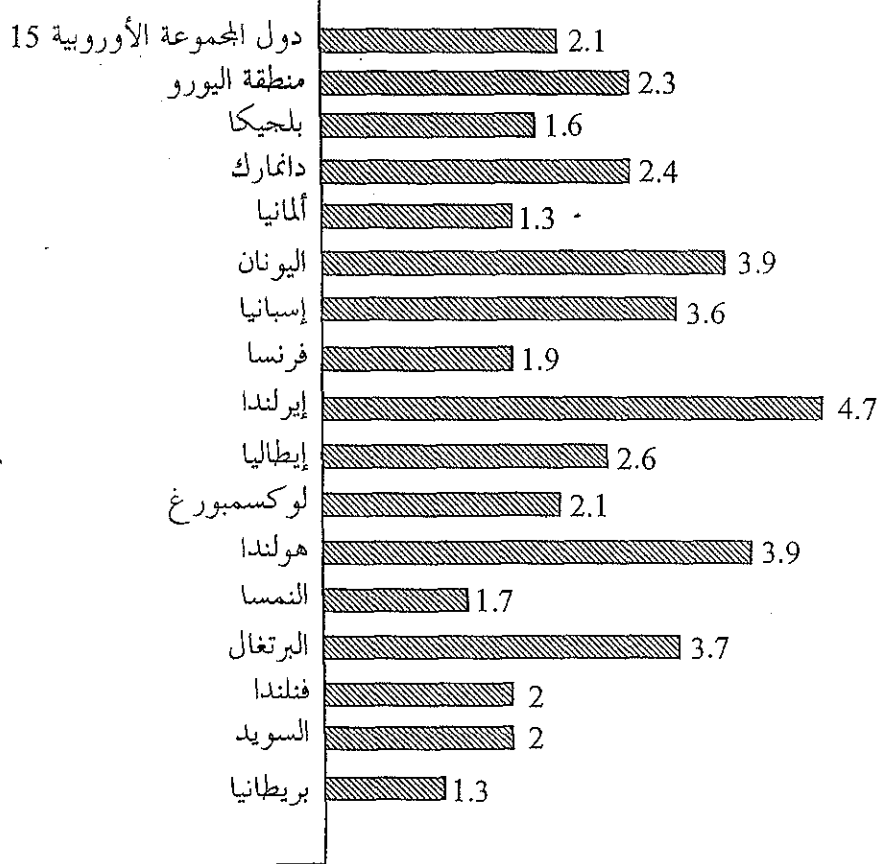
إن دول منطقة اليورو بالخصوص، لا تختلف إلا بنسب قليلة فيما يخص معدلات التضخم، خصوصا بفضل شروط الإنضمام المسطرة من طرف "ماستريخت" "Maastricht"

والمنحنى التالي²⁵ يبين نسب التضخم للدول الأوروبية سنة 2002:

²⁴ - Melle Veronika Milewski "notion de ZMO" 31 نفس المرجع السابق ص 31

²⁵ - Melle Veronika Milewski "notion de ZMO" P 32. مرجع نفسه

3-3- نسبة التضخم للدول الأوروبية لعام 2002 :



Source : Eurostat

المطلب الثالث: هل يمكن للوحدة النقدية الأوروبية أن تصبح منطقة نقدية مثالية؟

صرح كل من Rose et Frankel عام 1998 بما يلي:²⁶

« Par exemple, lorsque la plupart des études jugent l'adéquation de différents pays européens pour l'UEM, ils examinent les quatre critères en utilisant des données européennes, et en prenant souvent les Etats-Unis comme repère.

Nous considérons cette procédure comme intenable dans la mesure où les critères de ZMO sont conjointement endogènes. l'adéquation de pays européens pour l'UEM ne peut pas être jugée à partir de données historiques puisque les structures de ces économies vont probablement changer de façon spectaculaire comme résultat de l'UEM ».

باستطاعتنا التساؤل عن حالة الاندماج الاقتصادي بين الدول الأوروبية، إذا ما احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بمعظم النفود القرن 19 الذي لا يزال سائدا حتى تطلّ اليوم العملة الموحدة والمقصود هنا الوحدة النقدية الأوروبية، Rose, Frankel هما أول من أثبت أنه لتوحيد الصرف لا بد من تناسب الظروف الداخلية للاقتصاد، وبالتالي عدم تأثير الظروف الخارجية على الاندماج الأوروبي بعد توحيد العملة، لكن ما تراه نظرية منطقة النقد المثالية هو العكس تماما حيث ترى أن مختلف معايير المنطقة النقدية المثالية هي معايير خارجية تحدد على أساس الظروف الخارجية للاقتصاد.

وحسب ما جاء في تصريح كل من "Frankel", "Rose"، فمثلا، إذا كانت كل الدراسات تحكم تناسب مختلف الدول الأوروبية من أجل تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، فإنهم يرتكزون على فحص المعايير الأربعة المحددة للدول الراغبة في الانضمام إلى اليورو، وإلى جعل تحقيقها شرطا أساسيا للتأهل لهذه الخطوة باستعمال المعطيات الأوروبية لضمان صلابة العملة الأوروبية الموحدة من خلال قوة العملات المشاركة فيها، ويأخذون في ذلك الو.م.أ كمرجع.

Rose, Frankel يعتبرون هذه العملية غير مرفوضة بحيث لا يمكن البقاء فيها على الدوام، لأن معايير منطقة النقد المثالية هي معايير ضمنية (داخلية) وليست خارجية، وبالتالي لا يمكن الحكم على التوافق بين الدول الأوروبية من الإنضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية من خلال معطيات تاريخية بما أنّ هياكل هذه الاقتصادات سوف تتغير لا محال بطريقة مميزة كنتيجة للوحدة النقدية الأوروبية. هناك سؤالين لا بدّ من الإجابة عليهما إذا ما رغبتنا معرفة ما إذا كانت أوروبا تستطيع أن تصبح منطقة نقدية مثالية: هل العملة

²⁶-Melle Véronika Milawski "notion de ZMO" P 46 مرجع سابق

الموحدة تنشط الاندماج التجاري؟ وما هي آثار هذا الاندماج التجاري على الدول الأوروبية؟.

1- آثار المنطقة النقدية على الاندماج التجاري:

يتفق الاقتصاديون في القول أنه عندما تكون العملة موحدة بين الدول الأوروبية، يعني أن التجارة تكون متقاسمة والانفتاح الاقتصادي الكبير نتيجة للتعاملات والمبادلات التجارية الكبيرة بينهم ما يعنى حجم اقتصادي ضخم وحضور واسع النطاق على الساحة الدولية، وهذا راجع إلى انخفاض تكاليف الصنقات والمعاملات واستقرار نظام معدلات الصرف، الذي يجنب المتعاملين الاقتصاديين التقلبات والأزمات التي يعرفها نظام الصرف في مجال المبادلات وكل ذلك راجع لتبني عملة موحدة.

دراسات حديثة تؤكد في هذا الشأن*، "Glick"، "Rose" عام 2001 يفترضون زيادة في حجم المبادلات بالنسبة للدول التي تتخبط في منطقة نقد مثالية، ويؤكد كل من "Wei" et "Frankel" سنة 1998 على أن الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية ترفع نسبة المبادلات بين أعضائها إلى 60%، وفي نفس الصدد يكشف كل من "Stein"، "Ordenez" et "Micco" سنة 2003 زادت التدفقات التجارية والمبادلات بين الدول المنضمة إلى الوحدة مقارنة بالمبادلات التجارية فيما بين الدول التي لا تملك وحدة نقدية مشتركة، تؤكد هذه الدراسات بالتالي على أن الاندماج التجاري يزداد شدة وقوة مع الاندماج النقدي أو التوحيد النقدي.

2- آثار الاندماج التجاري:

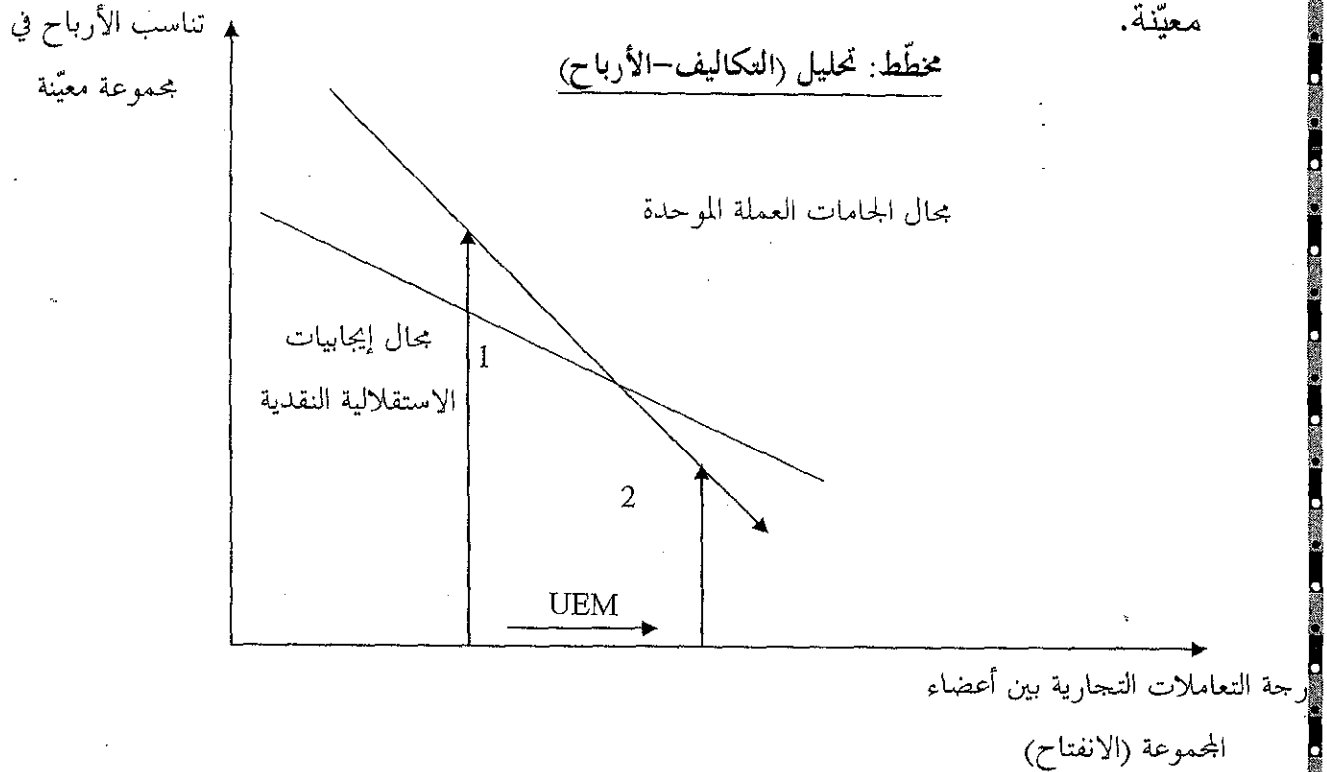
هناك صيغتان متعارضتان مع اشتراكات ضمنية مختلفة متواجدة على الآثار التجارية للاندماج التجاري المتولدة عن الاندماج النقدي.

1-2- فرضية التخصص "Krugman":

هذه الفرضية مرتكزة على أساس دروس "Lessons of Massachets" "Massachusetts"، بمعنى تركز معطيات التخصص Krugman على أساس تجربة النمو الاقتصادي التي عرفتها الو.م.أ طوال القرن الماضي، حيث حسب تقديرات Krugman أن الظروف الدورية والمعتادة وطبيعة التخصصات التي تعيشها الدول تزداد وتتطور أكثر فأكثر. والجدير بالذكر أن الاندماج أو التوحيد النقدي يزيد في درجة الانفتاح الاقتصادي، ومن هذا المنطلق الدول تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي ترى فيها منافع هامة مقارنة مع بقية الدول، فالتوحيد النقدي يحقق كل دولة على التخصص في إنتاج مواد وخدمات معينة لنفسها وبهذا لا يتم إنتاج نفس السلع من قبل أعضاء المنطقة النقدية وبناء على ذلك تصبح الدول أقل تطوراً بأزمات أو صدمات العرض.

* Melle Milewski "notion de ZMO" نفس المرجع p46 - 47

ومن خلال المنحنى الموالي²⁷ الذي يوضح لنا خط المنطقة النقدية المثالية الذي يُظهر لنا مدى التركيب بين درجة الإنفتاح وتناسب الأرباح أو العائدات في مجموعة معينة.



Source : Mongelli (2002)

من خلال المنحنى، هذه الظاهرة تجعل عائدات الدول غير متناسبة أي متباينة شيئاً فشيئاً، يجسد لنا المنحنى خط المنطقة المثالية الذي يبيّن لنا ارتباط حالة الانفتاح الاقتصادي مع تناسب العائدات.

يمكن لنا أن نتصور تجنب أزمات العرض وإمكانية الدخول إلى المنطقة النقدية المثالية، فالإرتباط الذي يظهر بين حالة الانفتاح الاقتصادي وتناسب العائدات يُبيّن لنا أن الآثار الإيجابية للعملة الموحدة تكون كبيرة بالنسبة لعدد معين فقط من الدول وبالاندماج النقدي وفوائد العملة الموحدة يتحقق الانفتاح الاقتصادي بدرجة كبيرة ويعمل على تناسب وتقارب العائدات في المجموعة المعنية.

فتحليل "Krugman" ينصّ على أنّ الدول تبتعد عن خط أو نطاق المنطقة النقدية المثالية، أي غير قادرة على أن تدخل ضمن المنطقة المثالية حتى ولو تميّز اقتصادها

27- Melle Milewski "notion de ZMO" نفس المرجع السابق p48

بانفتاح كبير، إذا كانت نسب العائدات متباعدة وأقل ترابطا فيما بينها (الانتقال من النقطة 1 إلى نقطة 2).

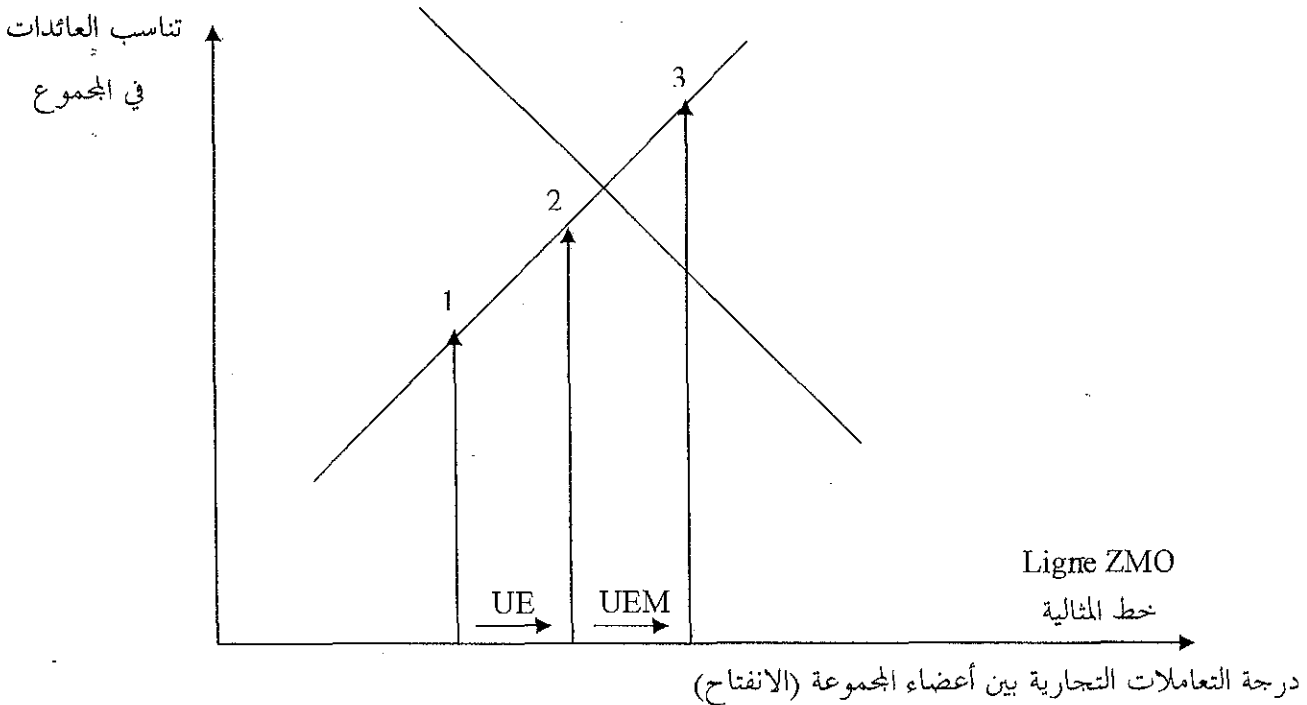
ومن أجل إيضاح أكثر لهذه الظاهرة "Krugman" ومن خلال عدد من الدراسات والأبحاث يجد بأن²⁸ صناعة السيارات في الولايات المتحدة تمتاز بالتمركز عنها في أوروبا، أي أنه يتم التخصص في صناعة السيارات في الو.م.أ في منطقة واجدة على عكس أوروبا التي تتميز بتعدد الدول المنتجة للسيارات، وهذا كله بسبب الاندماج المتفوق في السوق الأمريكي مقارنة بالسوق الأوروبي.

وبالتالي فإن الاندماج النقدي يؤدي إلى تقوية التخصص وشدته، والتي تضعف التنوع الذي يضع دول شركاء غير أكفاء من أجل منطقة نقدية.

2-2- فرضية الضمنية للمنطقة النقدية المثالية:

هذه الفرضية تطرح هي الأخرى ظاهرة الارتباط الايجابي بين التناسب في العائدات والاندماج التجاري، كما جاء "Krugman" في معطياته السابقة من خلال المنحنى السابق، جاء أيضا كل من "Rose", "Frankel", بمعطيات ومنحنى يبرز العلاقة الإيجابية بين تناسب الأرباح أو العائدات والاندماج التجاري والمنحنى التالي يبين لنا ذلك:²⁸

3-5- مخطط توضيحي لفرضية الضمنية للمنطقة المثالية ZMO



²⁸ -Melle Veronika Milewski "notion de ZOM" p48 مرجع سابق

29 -Melle Veronika Milewski "notion de ZOM" p49 مرجع سابق

لنفترض مجموعة من الدول تتواجد في النقطة (1) من المنحنى أي على يسار خط المنطقة النقدية المثالية أين تسود إيجابيات الاستقلالية النقدية، فإذا اجتمعت هذه الدول في شكل اتحاد، مثل الوحدة الأوروبية، فإن تناسب الأرباح أو العائدات وكذا الانفتاح الاقتصادي سوف يزداد معاً وبشكل متوازٍ وهذا ما يؤدي بهذه المجموعة للانتقال تدريجياً نحو النقطة (2)، وعندما تقرر هذه المجموعة تشكيل منطقة نقدية، مثل الوحدة النقدية الأوروبية، فإن تناسب الأرباح أو العائدات ودرجة التعاملات التجارية يزدادان أكثر فأكثر، والمجموعة سوف تتواجد على يمين خط المنطقة النقدية المثالية أي في النقطة (3)، للإشارة فقط انطوت هذه التحاليل أساساً على استنتاجات مهمة كما عبر عنها "Rose" et "Frankel" فيما يلي:²⁹

« Des pays qui adhèrent à l'UEM, peu importe leur motivation, peuvent satisfaire les caractéristiques de ZMO ex-post même si ils ne les satisfassent pas ex-ante »¹.

بمعنى أنّ الدول التي تنضمّ إلى الوحدة النقدية الأوروبية، مهما كانت محقّرات هذه الدول، ومهما كانت دوافعها فإنّها تستطيع إستقاء خصائص وشروط المنطقة النقدية المثالية.

إنّ هذا التناسب الإيجابي بين الاندماج التجاري والعائد يفسّر من خلال عدد من العوامل، من جهة إن الاندماج النقدي يشجّع الاندماج السياسي، وهذا الأخير ينشط التعاملات التجارية بين الأعضاء وكذا الاندماج الاقتصادي والمالي.

ومن جهة أخرى فعندما تسود أزمات العرض بين الدول، فإن ظاهرة التخصص التي إبتهل إليها "Krugman" لن تمسّ الدول المنتجة المتخصصة.

فيما يخصّ فرضية التخصص دائماً جاء "Eichengreen" بمعطيات عام 1996، اعتمدت على المقارنة بين نمو ثمانية قطاعات صناعية في أوروبا وفي الو.م.أ، ويلاحظ ارتفاع في نسبة التخصص في أوروبا وانخفاض في نسبة التخصص في الو.م.أ.

وفي تقريرها حول المناقشة أو المزاحمة الصناعية الأوروبية عام 1999، كشفت اللجنة الأوروبية عن نموّ في التخصص داخل أوروبا لكن بعيدة عن التركيز، إذ أوضحت أن الدول الأوروبية تتخصص أكثر فأكثر في المجالات وبالموازاة مع إمكانياتها والفوائد التي تجنيها والتي تجد فيها نفسها ذات إيجابية، وهذا ما يتلائم مع نظرية "Krugman" للتخصص، لكن لا تزال هناك صناعات في أوروبا تبقى بعيدة عن التخصص.

30-Melle Veronika Milewski "notion de ZOM" p49 مرجع سابق

3- كيف يمكن الحكم على أوروبا في ضوء نظريات منطقة النقد المثالية؟

ظهرت نظرية منطقة النقد المثالية في الأصل من خلال أعمال "Fleming" و "Mundell" ومن خلال آخر أعمالهما في نظرية السياسة بإدخال التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال.

يرى "Mundell" أن هناك فوائد يمكن أن تعود على الدول التي تدخل في منطقة نقد مثالية كما سبق ورأينا وهذه الدول لا بد من أن تكون متوحّدة، متكاملة، ومتبنيّة بالنّالي

لعملة واحدة، ويمكن أن نلخص هذه الفوائد فيما يلي³¹ :

- اختفاء تكاليف تحويل العملات.
- اختفاء تكاليف تغطية مخاطر الصّرف.
- شفافية الأسواق.

لكن هذه الفوائد لا يمكن أن توجد في الاتحاد النقدي الأوروبي إلا إذا كان هذا الاتحاد يشكّل منطقة نقدية مثالية، وبالتالي يجب على الاتحاد أن يتوقّر على معايير وشروط سبق وذكرناها كي يمكن له أن يصبح منطقة نقد مثالية.

إجمالياً، لا يظهر بأن أسواق الإنتاج وأسواق العمل موحدة بما فيه كفاية في أوروبا لكي تشكّل منطقة نقدية مثالية. إنّ تجارة الدول الأوروبية الموحّدة بين شركاءها هي بالخصوص تحت الرّبع من إنتاجها المحليّ الخام، ومن جهة ثانية حركة رأس المال، وحركة العمل لا تصل إلى أيّ مدى المستوى العالي الضروري حتى يتمّ تعديل مستويات الهجرة بين الدول بمرونة لمنع الصّدّامات على المستوى السّوق الأوروبي.

إن المبادرة الحديثة التي جرت أحداثها عام 1992³¹ على ضوء التحرّر الاقتصادي، قرّبت الوحدة الأوروبية من منطقة نقدية مثالية من هذه الوجهة، لكن لم تقم بالكثير من أجل ترقية حركة العمل في أوروبا، لأنّ مداخل العمل تتشكّل من حوالي 2/3 من PNB الدّخل الوطني الخام في الاتحاد الأوروبي، ولأنّ البطالة أصبحت ثقيلة الوزن إضافة إلى ضعف حركة العمل في دول الوحدة وفيما بينهم، تستلزم بأن فقدان الاستقرار الاقتصادي المتولد عن المشاركة في منطقة اليورو يمكن له أن يزداد، وإنّ دليل هذه الخسارة هي ناتجة عن معدلات البطالة التي تبقى مرتفعة في بعض الدول الأعضاء.

إن تطبيق معايير المثالية على الوحدة النقدية الأوروبية تخرج لنا بنتيجة، هي أن أوروبا الخمس عشرة أو الخمس والعشرون مهما يكن لا يمكن لها أن تكون لها أو تشكّل منطقة نقد مثالية، لأنها لا تفي بشكل كلي للمعايير السّالفة الذكر، بيد أنّ إذا اعتبرنا أنّ

³⁰- « Economie Internationale » de Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld 3ème édition 2001, 2ème tirage 2003 P 711.

³¹- P711 مرجع سابق « Economie Internationale » Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld

تناسب الظروف المتكررة هي داخلية للاقتصاد وتزداد طردياً مع ارتفاع درجة التبادل التجاري، فإنّ الوحدة النقدية الأوروبية قابلة للاقتراب من منطقة نقدية مثالية.

وعليه، فإنّ قرار تأسيس الوحدة النقدية الأوروبية لا تعتمد فقد على معايير اقتصادية، بل العوامل السياسية تلعب هي الأخرى دور كبير في تفسير عملية خلق منطقة نقدية واستمراريتها. العامل السياسي لطالما كان حاضراً، والبرهان على ذلك تلك النقاشات التي كانت قائمة حول عملية إطلاق وتنفيذ عملة أوروبا الموحدة ألا وهي "اليورو"، فإذا كان هذا الأخير يظهر بهذه الأهمية على المستوى الاقتصادي، فإنّ العملة الموحدة تنبعث قبل كل شيء من الإرادة السياسية للتقارب الفرنسي الألماني Franco-Allemond، وأمنية الحكام السياسيين في تعميق البناء الأوروبي، من جهة أخرى سمح "الأورو" بتقوية التعاون السياسي في المجال الاقتصادي الضريبي، والاجتماعي.

والمهمّ اليوم، هو المضي قدماً في مشروع الإصلاحات وأبعد من هذا في الشروع في الإصلاحات الهيكلية الضرورية لاقتراب الوحدة النقدية الأوروبية من المنطقة النقدية المثالية.

بعض معايير المنطقة النقدية المثالية كالمرونة والحركة أو الاندماج الضريبي بالإمكان تصحيحها.

حسب Issing عام 2001³²:

« EMU will strengthen optimum currency area properties if both policy makers and the public recognise that EMU must be a catalyst of reforms and endorse those reforms ».

"تقترب الوحدة النقدية الأوروبية من خصوصيات المنطقة النقدية المثالية إذا فقط إذا كل من عاملا السياسة والعامل العمومي من حكّام سياسيون والعامّة يعترفون بأنّ الوحدة النقدية الأوروبية يجب أن تكون جدول من الإصلاحات المعمّقة الواجب القيام بها".

³². Melle Veronika Milewski "notion de ZMO" مرجع سابق P 75.

المبحث الثالث: أوروبا، منطقة النقد المثالية والدول العربية:

لقد استطاعت دول المجموعة الأوروبية أن تضع قدميها على آخر عربة من قطار الوحدة الاقتصادية قبل أن تغادر الألفية الثانية يومية الزمن لتفتح ألفية جديدة، وهي كلها أمل في قيادة النظام الاقتصادي الدولي بعد أن أدركت حقيقة التكتل والإندماج فعملت على تجسيده بطرق علمية وتقنية أكثر منها عاطفية.

فإذا ما تصفحنا تاريخ أوروبا المعاصر ثم إطلعنا على واقعها بعد خمس عقود من ذلك لنقول أنها المعجزة لكن إذا ما تتبعنا خطواتها التوحيدية تقنياً لأجزمتنا بمنطقية التكتل، وما دراستنا هذه، إلا دليل على ذلك. ولذلك أصبح من الضروري استكمال التكتل الاقتصادي كوسيلة لتحقيق ما توصلت إليه الدول القوية، فناد العرب بالحاجة إلى التكتل العربي لإقامة قوة اقتصادية عربية جديدة كركيزة أساسية ومتينة ذات قدرة على المنافسة ومواجهة نظائرها من القوى الاقتصادية المتكثلة. وبهذا تفرض علينا مظاهر العولمة واقعاً لا مفر منه وهي ضرورة تكتل الدول العربية للإسراع بتحقيق التنمية ودفع عجلة النمو والتطور بما يتلاءم والاقتصاديات الكبرى التي يعرفها العالم. لقد نجح الأوروبيون، وفشل العرب، مع أن مقومات نجاح العرب أكثر تواجداً في الواقع، فلماذا نجحوا!! ولماذا فشلنا؟ وما هي الدروس التي يمكن أن نستخلصها من التجربة الأوروبية لتحقيق ولو القليل مما وصلت إليه؟ وهل من أمل؟.

المطلب الأول: إمكانية الاستفادة من التجربة الأوروبية:

عندما نبدأ الحديث عن أي شكل من أشكال الوحدة الاقتصادية أو النقدية العربية نشعر بالإحباط الحقيقي، وبالمرارة، وبالحرارة أيضاً، لأن الأمة العربية تملك كل المقومات من أي نوع من أنواع التوحد، وتملك من الإمكانيات ما يمكن أية وحدة من البقاء والنمو، إمكانيات طبيعية ومادية وبشرية، وبعد سنوات قليلة من قيام الجامعة العربية، وتحديدًا في العام³³ 1950، وعلى القادة العرب أهمية التوحد فتم التوقيع على ما أسموه بمعاهدة الدفاع المشترك، وثم في عام 1953 توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي، وأنشئوا المجلس الاقتصادي للجامعة، ووقعوا على اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957، كما وقعوا عدة اتفاقيات لاحقة لتسهيل التبادل التجاري، وأسسوا فيما بعد منظمات عربية تعنى بكل شيء من الصلّب إلى الزراعة، إلى الصناعة، إلى الثقافة، الإعلام، والسياحة... إلخ.

لكن لم يكن هناك حتى الآن على الأرض دفاعاً مشتركاً، ولا تعاوناً اقتصادياً يزيد نسبة التجارة العربية البينية عن 8% ولا خطأ إعلامياً واحداً، ولا منهجاً فكرياً أو ثقافياً موحدًا على الصعيد الرسمي.

لذلك فنحن نرى بأن موطن الخلل في تطبيق الوحدة النقدية العربية يكمن في عدم ترتيب مراحل الوحدة بالشكل العلمي والتي من المفروض أن تكون كالتالي³⁴:

33-الدكتور "سمير صارم" "اليورو" (مرجع سابق) ص 218.

34- الدكتور صلاح الدين حسن السسي "السوق العربية المشتركة الواقع والطموح" طبعة أولى 2003 مرجع سابق ص 68 - 69.

- منطقة التجارة الحرة.

- الاتحاد الجمركي.

- السوق المشتركة.

- الاتحاد الاقتصادي.

- الاتحاد الاقتصادي الأمثل (الاتحاد النقدي).

ورغم محاولة العرب في التخطيط للبعض من هذه المراحل، إلا أنّها لم تتمكّن من تجسيدها وذلك راجع إمّا لرداءة ذلك التخطيط في حدّ ذاته، وإمّا لعوائق واجهتها عند التنفيذ.

لكن، وفي كلّ الأحوال لم تتحقّق الوحدة النقدية العربية وذلك لغياب مراحل الوحدة الاقتصادية التي سبق وذكرناها، وهذا ما يقودنا للاستفسار عن العوامل التي لم تسمح بتحقيقها، وبالتالي الوصول إلى العناصر التي أدّت إلى فشل الدينار العربي.

المطلب الثاني: أهم محاولات التكامل الاقتصادي العربي:

شكّلت الأقطار العربية منذ القديم وحدة اقتصادية هامة خاصة في عهد الإمبراطورية العثمانية أين كانت هناك علاقات اقتصادية وتجارية بين كافة الأوطان العربية، وبعد هذا قسم القطر العربي إلى دويلات صغيرة وقّعت تحت النفوذ الاستعماري خاصة الفرنسي والبريطاني.

ومنذ تلك الفترة بدأت القوى الاستعمارية توجه اقتصاديات وتجارة تلك الأقطار لخدمة الدول الأوروبية المستعمر واستمرّت حالة التبعية هذه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية التي شكّلت منعرجاً هاماً في العلاقات التي كانت سائدة بين الأقطار العربية أين تميّزت بثلاث أحداث هامة وهي:³⁵

- حصول العديد من الدول العربية على استقلالها السياسي.

- تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945.

- قيام ما يسمّى بدولة إسرائيل على أرض فلسطين.

النتائج التي ترنّبت على هذه الأحداث الثلاث هي في زيادة الوعي القومي لدى الجماهير العربية ممّا أجبرت القيادات السياسية آنذاك على إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية التي كانت سائدة بين الأقطار العربية والاتّجاه نحو إقامة علاقات تقارب، وفيما يلي تتناول أهم هذه المحاولات³⁶.

35- (دائرة الأنترنيت السوق العربية المشتركة في إطار التعاون الاقتصادي العربي)-

<http://www.Lebarmy.gov.lb/article.asp?n=arid=491>

36- صلاح الدين حسن السّسي "الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة، السوق العربية المشتركة(الواقع والطموح) 2003 ص 69-73 (كديليل).

-اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين عدد من الدول الأعضاء في الجامعة العربية التي عقدت في 13 أبريل 1950 وقد انظم إليها كل من مصر، العراق، الأردن، سوريا، ولبنان، السعودية، واليمن، والتزم كل من المغرب والكويت بهذه الاتفاقية عام 1996 والجزائر وليبيا وتونس والسودان عام 1964.

-مؤتمر التجارة والمدفوعات عام 1953 الذي حضره وزراء المالية والاقتصاد العرب، واعتبر هذا المؤتمر نقطة انعطاف في العلاقات الاقتصادية التقليدية التي كانت تميّز الأقطار العربية وقرّر في هذا المؤتمر أهمية إقامة سوق عربية وحرية انتقال السلع والخدمات والموادّ وأوصى بتسهيل التبادل التجاري العربي.

-اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957 التي جاءت لتدعم اتفاقية التبادل التجاري بتنسيق وانسجام السياسات الاقتصادية من أجل تكامل اقتصادي عربي، ولكن هذه الاتفاقية لم ترى النور إلا في شهر ماي 1964، وانضمت إليها كل من الكويت، العراق، مصر، السودان، الأردن، اليمن، وليبيا، وقد نصّت هذه الاتفاقية على تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

-السوق العربية المشتركة في أوت 1964 التي أقرّها مجلس الوحدة الاقتصادية والتي تهدف إلى التخلّص تدريجياً من كل القيود الجمركية والغير جمركية المفروضة على انتقال السلع المنتجة في الدول الأعضاء في السوق.

بالإضافة إلى ذلك فقد تمّت محاولات عديدة أخرى لم تدخل حيّز التنفيذ ولم يكن لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي في الوطن العربي.

المطلب الثالث تقييم المحاولات التي تمّت لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي:

على ضوء ما تقدم تبين لنا أن المحاولات الجماعية التي تمت في السابق في مجال التعاون الاقتصادي العربي تركّزت على تطوير التبادل التجاري فيما بينها وتنسيق السياسات الاقتصادية بهدف وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية ولتقييم هذه المحاولات فشلها أو نجاحها يستلزم مقارنة الإنجازات التي تمّت بالأهداف المسطرة.

-التبادل التجاري العربي لا تزيد نسبته عن 5%¹ من المجموع الكلي للتجارة العربية وظلّ هذا المعدل يتأرجح حول هذا المحور على الرغم من مرور ما يقرب من نصف قرن على محاولات التقارب الاقتصادي العربي.

-التنسيق في السياسات الاقتصادية العربية لتمهيد الطريق نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية لكن هذا الهدف فشل إذا أنّ كل قطر عربي لا يزال يضع سياساته الاقتصادية بمعزل تامّ عن السياسات الاقتصادية للأقطار الأخرى.

وقد اقتصرنا على مجال التبادل التجاري العربي وتنسيق السياسات الاقتصادية لأنها كانت الهدفان الأساسيان للتعاون الاقتصادي العربي، ومن هذا التحليل الموجز

37- (دائرة الأنترنيت السوق العربية المشتركة في إطار التعاون الاقتصادي العربي)-

<http://www.Lebarmy.gov.lb/article.asp?n=arid=491>

لانجاز الاتفاقيات الاقتصادية الجماعية نستطيع القول أنّ هذه المحاولات فشلت في تحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها، فما هي الظروف والعوامل التي أدت إلى فشل هذه المحاولات في تحقيق أيّة خطوة متقدّمة على طريق التكامل الاقتصادي العربي؟.

المطلب الرابع: أهمّ الأسباب التي أدت إلى فشل محاولات التكامل الاقتصادي

العوائق التي تطرح هنا في هذا المجال عديدة، فشيء يتعلّق بهياكل العمل الاقتصادي العربية التي يكثر عددها وتتضارب اختصاصاتها ومدى فاعليتها! وشيء يتعلّق باختلاف القوانين والتشريعات، وأشياء تتعلّق باختلاف السياسات والأنظمة الحاكمة وتوجّهاتها الاقتصادية، وأشياء تتعلّق بالإيديولوجيا، وغيرها بالصراعات السياسية، وسواها يتعلّق بادّعاءات التأثير الخارجي الذي يمنعنا من الوحدة... إلخ.

ولكننا من جهدنا نراه العجز، العجز العربي الذي أوقف إمكانية أي فعل عربي باتجاه الوحدة الحقيقية. الوحدة الاقتصادية، إقامة سوق عربية مشتركة، نقد موحد... إلخ.

فما هو سرّ نجاح المشروع الاقتصادي الأوروبي؟ ولماذا فشل مشروعنا العربي؟!

فمن الأسباب الاقتصادية التي تجلّت في مختلف قطاعاته، الزراعية، الصناعية، والمالية والتي يمكن التطرق إليها كما يلي:³⁸

القطاع الزراعي الذي يتميز في أغلب الدول العربية بمردوده الضعيف مما شكّل عائقاً أمام العمل الزراعي بحيث:

- الأسباب تتمثل في السياسة المتبعة التي تفنقر إلى الأموال المعدة لأغراض التنمية الزراعيّة، وبإعتبار العمل الزراعي عملاً مشين غير مشرف.
- عدم استغلال الموارد الموجودة خاصة الأراضي المزروعة التي لا تزيد في أغلب الدول العربية عن 2% من المساحة الكلية.
- الإنتاجية المنخفضة بسبب عوامل الرّي، استعمال الآلات القديمة والتقنيات المتبعة.
- النموّ السكاني رغم أن هذا العنصر قد يتعدّى القطاع الزراعي.
- دعم المؤسسات الدستورية الذي لم يكن في مستوى القطاع خاصّة البنوك المتخصصة.

أما القطاع الصناعي فهو الآخر لا يزال يتخبّط في مشاكل كبيرة رغم الجهود الفردية والجماعية التي بذلتها الدول العربية، ونلخص هذه المشاكل فيما يلي:³⁹

- التفاوت في مستويات التقدم الصناعي بين دول المجموعة العربية ممّا انعكس على درجة تكاملها.

³⁸- الدكتور مجدى محمود شهاب "الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية" سنة 1998 مرجع سابق ص 131-134.

³⁹- الدكتور مجدى محمود شهاب "الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية" سنة 1998 مرجع سابق ص 134.

- الهياكل الصناعية الغير المتكافئة للبلدان العربية واختلاف السياسات الصناعيّة لهذه الدول.

- قيام صناعات صغيرة الحجم وضعيفة الإنتاجية، تعمل لتموين السوق المحلية بصورة رئيسية.

- قيام فروع ومشاريع صناعية متماثلة في كل قطر عربي وهذا ما يؤدي إلى قيام تنافس عربي في هذه الصناعات في الأسواق العربية والعالمية.

- خضوع وتبعية بعض الأقطار العربية وارتباطها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالدول الرأسمالية الضريبية التي تقف أمام أي مسعى للتنسيق والتكامل الصناعي العربي.

في حين أن القطاع المالي رغم الخطوات التي شهدها إلا أنها لم تكن في مستوى هذا القطاع إذ زالت هناك عقبات تقف حائلا دون تحقيق سوق مالية متكاملة⁴⁰:

- إنعدام الانسجام بين شروط العرض للأموال والطلب عليها لأغراض الاستثمار والتنمية.

- المركزية الشديدة فيما يخصّ الأموال بالمنطقة العربية والتناقض في الهياكل المالية، الذي يتمثل بالخصوص في احتكار الأموال النفطية ومركزية إدارتها من قبل الحكومات.

- إنعدام وجود سياسة عربية لتأمين التكامل المالي.

- ضعف الاتصالات الملائمة (السرعة والفعالية) بين مراكز المنطقة المالية إذ من السهل لهذه المراكز أن تتصل مع بعضها.

- أدوات الاستثمار قليلة جداً من حيث الفئة والحجم وإن كانت فهي محدودة ومقيّدة مما يعيق التسويق الجماعي على المستوى الإقليمي.

- غياب الروابط بين مؤسسات المراكز المالية فمثلا السندات والأسواق المالية المتبادلة في الجزائر أو المغرب لا تملك فائضا في الأردن أو البحرين وكذلك من ناحية القرض الذي يعتبر عملية محلية.

وبصفة عامّة هناك أسباب أخرى متنوعة كانت وراء فشل التكامل الاقتصادي وبالتالي الوحدة النقدية العربية والتي يمكن إجمالها في:⁴¹

- إقتصاديات الأقطار العربية منفردة كانت موجهة لتلبية احتياجات أسواق المستعمرين بدلا من احتياجات أسواق المنطقة فإقتصرت بذلك على إنتاج وتصدير المواد الخام كالقطن والبتروول.

- الأسلوب الذي تمّ اختياره لتحقيق التكامل الاقتصادي لم يكن يتلاءم وطبيعة إقتصاديات الأقطار العربية.

⁴⁰- الدكتور صلاح الدين حسن السّسي "الاتحاد الأوروبي والسوق العربية المشتركة...." مرجع سابق ص 79 - 80.

⁴¹- مرجع سابق للدكتور مجدي شهاب "الوحدة النقدية الأوروبية...." ص 136.

-افتقار كلّ الاتفاقيات الثنائية والجماعية من المعايير التي تضمن توزيع المنافع والتكاليف توزيعاً عادلاً.

-التوقيت الزمني لمعظم الاتفاقيات، فمثلاً جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أثناء الحرب الأهلية في اليمن الشمالي.

-عجز الأجهزة القومية والتي أنيطت بها مهمة تنفيذ هذه الاتفاقيات، القيام بهذه المهمة.

-مشكل المديونية الذي تعاني منه كل الدول العربية ممّا جعل مؤسسات التمويل الدولية هي المركز الرئيسي الذي يقرّر حدّ مشكلاتها، وما دام الاندماج ليس في مصلحة الدول المسيطرة عليه فإنه سيقف حجرة عثرة أمام هذا التكامل.

-تركّز جزء كبير من الثروات والمداخل العربية في يد أقلية نسبية زيادة على تهيئها إلى الخارج.

زيادة على هذه المشاكل الاقتصادية هناك جوانب أخرى لا يمكننا تجاهلها أثرت بدورها وبأشكال مختلفة على الإسراع في تحقيق وحدة اقتصادية عربية، هذه المشاكل التي لها طابع سياسي واجتماعي من الآثار الاستعمارية التي أفرزت وضعا اجتماعيا، وسياسياً يتنافى مع معتقدات الوحدة العربية سواء في المجال الاقتصادي أو حتى القومي، فالشعوب العربية لم تستوعب بعد الحدّ اليوم درس الوحدة وما الصّراع العراقي الإيراني والعراقي الكويتي والخلاف الجزائري المغربي لدليل واضح على ذلك إضافة إلى غياب إرادة سياسية جادة في هذا المجال خاصة بسبب اختلاف الأنظمة السياسية بين جمهوري، جماهيري، وملكي...

ولإجابة على السؤال الذي سبق وطرحناه حول سرّ نجاح مشروع الاقتصادي الأوروبي؟ ولماذا فشل مثيله العربي؟ فلننا بحاجة إلى الغوص عميقاً في المحاولات الجماعية التي خطت لها الدول العربية لتحقيق تكاملها الاقتصادي وأهم الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المحاولات، ولننا أيضاً بحاجة إلى التذكير كثيراً بالعوامل المشتركة بين الدول العربية، والإمكانات المتاحة لدى هذه الدول، وقد أشبعنا حديثنا عن المعوقات التي هي عديدة أيضاً، لكن غالبيتها يمكن تجاوزها لسببين رئيسيين:⁴²

الأول أنّها من صنعنا نحن!

الثاني أنّها ومهما بلغت من الشدّة لن تصل إلى المعوقات التي كان يقال أنّها ستفشل المشروع الأوروبي، وبالتالي لا يعتقد أنّها مبرّرة، ولا يمكن أن تكون ذريعة للتأخير في إقامة سوق عربية مشتركة أو اتحاد جمركي، أو وحدة اقتصادية أو نقدية.

المطلب الخامس: آلية خلق إطار اقتصادي نقدي عربي موحد

على غرار التجربة الأوروبية اكتشفت غالبية الدول العربية أنّها كانت تعيش وهم طفرة اقتصادية زائفة، فقد كان التطور الاقتصادي نتيجة حتمية للإرتفاع الهائل في أسعار

⁴²- الدكتور سمير صارم "اليورو" الطبعة الأولى 1994 ص 220 (مرجع سابق).

البترول ولم يكن يعبر عن قدرة اقتصاداتها أو عن قدرة تنافسية مع الاقتصادات العالمية. إن ما لحق اقتصاد الدول العربية من تدهور ما هو إلا إنعكاس لضعف فعاليات السياسة الاقتصادية وسوء استثمار الفوائض النفطية لذلك نرى أنه من الضروري أن نعيد النظر في بعض القضايا الاقتصادية العربية التي كانت دائما مواطن الخلل والمانع في تحقيق وحدة شاملة، وهذا لن يكون بشكل انفرادي أو ثنائي أو ثلاثي، وإنما يكون جماعياً ولنا في التجربة الأوروبية ما نُهل منها لدفع قطار وحدتنا الاقتصادية، فلا بدّ من الاستفادة من المعجزة الأوروبية- إن صح التعبير- لتجاوز عجزنا وهذا ما أكد عليه أحد العارفين بالقضايا العربية حين قال: ⁴³ "ولنا أن ننقي من تجارب الآخرين ما يتفق وخصوصياتنا وما نستطيع به أن نواكب العصر وليس هذا نقصاً ولا هو بالعيب، لا الحفاظ على الخصوصية يتناقض مع الانفتاح مع الغير، ولا التفتح على الآخرين يقتضي التنصل من الأصالة".

لذا سنحاول استخلاص أوجه الشبه وعناصر الاختلاف بين الكتلتين حتى يمكن الاستفادة من التجربة الأوروبية بوحدتها النقدية⁴⁴ :

أوجه التشابه:

-التفاوت في حجم المكاسب التي تجنيها كل دولة من دول الاتحاد.
-المشاكل التي تتعلق بالأسواق وأسعار الصّرف والمعايير ودور المصرف المركزي.

-العلاقات الاقتصادية غير المستقرّة بين المجموعتين (الأوروبية-والعربية) و(الولايات المتحدة الأمريكية) سواء نتيجة للتنافس والتعارض في بعض السياسات أو تضارب مصالحهما.

-تخوّف بعض الدول الأقل نموّاً من سيطرة البلدان الأقوى اقتصاديا عليها وإغراق أسواقها بسلعها ممّا يؤثّر على إنتاج هذه الدول.

-المعيقات الأمنية والخلاف حول تحقيق سياسة دفاعية موحّدة فبالنسبة لأوروبا مثلا فرنسا تدعو لإيجاد دور دفاعي مستقلّ عن الحلف الأطلسي وبريطانيا تعارض ذلك أمّا العرب من جهة فلا زالوا يصارعون الأعمال الإجرامية وفي مقدّمتها الإرهاب داخلياً، ومن جهة ثانية لم يتمكنوا من بلورة سياسة دفاعية موحّدة كالصّراع الفلسطيني الإسرائيلي وأزمة الخليج.

عناصر الاختلاف:

-تباين رأي الأوروبيين حول الوحدة النقدية سواء على المستوى الرسمي (بريطانيا وفرنسا) أو على المستوى الشعبي بحيث أظهرت الاستفتاءات في الدول المؤيّدّة أن نسبة كبيرة من مواطنيها لا يؤيدوها كألمانيا مثلا، الشيء الذي لا نجده في الوطن العربي،

⁴³ -الكاتب غير مدون الجريدة الشّعب العدد 12199 الصّادرة بتاريخ 08 أبريل 2000، ص 04 (مرجع سابق).

⁴⁴ -الدكتور سمير صارم "اليورو" مرجع سابق (ص 221 - 223).

حيث لا نعتقد أن مواطننا عربياً سيستفتي ضدّ الوحدة أو مسؤولاً يجرأ أعلى التصريح ضدّ الوحدة.

-التنازع القيادي ومشكلة الزعامة خاصّة بين الدول الكبرى في المجموعة الأوروبية (فرنسا وألمانيا) مثل النزاع الذي ظهر حول رئاسة المصرف المركزي الأوروبي بينما العرب لا يواجهون هذه المشكلة.

-التوجّه الخارجي الموحد والتعاون السياسي وهي مشكلة تتعلّق بالإرادة السياسية نحو الوحدة أوروبياً ثمّ تجاوزها أمّا عربياً فلا يزال هذا المشكل يعتبر من أبرز المعوقات.

-توسيع نطاق العضوية في الاتحاد الأوروبي يضمّ دول أوروبا الشرقية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وهو خلاف لآزال دائراً بين الأعضاء الحاليين (ألمانيا تؤيّد وفرنسا تعارض)، وهذا المشكل ليس مطروحاً تماماً على الطاولة العربية.

وهناك العديد من المقومات التي تساعد في البدء بإقامة سوق عربيّة مشتركة، أو تكثّل اقتصادي عربي يتجاوز الكثير من المعوقات، منها وجود مؤسسات ومنظمات للعمل العربي المشترك مرتبطة بالجامعة العربية، كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، وسواهما في قطاعات النقد، والاستثمار، والعمل، والسياحة، والتربية، والثقافة، والعلوم... إلخ، ويمكن لهذه المؤسسات والمنظمات أن تشكّل انطلاقة جيّدة للتكثّل الاقتصادي العربي الهادف إلى سوق عربية مشتركة، أو وحدة اقتصادية، إضافة إلى مقومات وإمكانات منها:⁴⁵

- وجود طاقة عربية هائلة تتمثّل بالإمكانات النقّطية ومشتقاتها والتي يمكن أن تكون أساس لتطور صناعي وإنتاجي.
- وجود رؤوس أموال عربية مهاجرة يمكن إعادتها إلى أوطانها بتوفير عوامل الأمان والرّيعية.
- وجود سوق عربية واسعة تضمّ نحو 300 مليون مستهلك.
- وجود طاقة بشرية كبيرة متدرّبة.
- وجود بنية تحتية متطورة.

كما هو ملاحظ من خلال هذه الدراسة فإنّ الخلافات بين دول المجموعة الأوروبية كانت أكثر تأثيراً وفعالية منها في المجموعة العربية، وهذا ما يؤكّد على أنه لازالت هناك آمالاً في تجسيد التكامل النقدي العربي وهذا بعدما نكون قد مررنا بالمراحل العلمية للوحدة الاقتصادية، وفي هذا المجال حبّذا أن نختم هذا البحث بوصفة موجزة من الاقتراحات حتى لا تكون دراستنا هذه جوفاء، والتي نراها ضرورية لدفع بقطار الوحدة نحو الأمام:⁴⁶

-تنسيق السياسات الزراعية بفرض تطوير الزراعة العربية.

⁴⁵ -الدكتور سمير صارم "اليورو" مرجع لسابق ص 224.
46-الكاتب غير مدون مجلة الاقتصاد والمال "المناصرة" العدد 58/فبراير 2005/ مرجع سابق (ص 55، 56).

- إصلاح نظام الأسعار الزراعية المحلية.
- الاهتمام بالتدريب والإرشاد الزراعي.
- تأمين الأموال اللازمة لإنشاء مؤسسة مالية عربية لتأمين متطلبات الأمن الغذائي.
- بناء مخزون أمني غذائي عربي على نحو ما يتم في العالم الغربي من بناء مخزون أمن نفطي.
- الاهتمام بالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والهندسية.
- الاعتماد الصناعي على السلع ذات الأثر الإنمائية والتكاملية العالية.
- ترشيد السياسات المتعلقة بالكلفة الصناعية والتوزيع الجغرافي والتنسيق القومي.
- إعادة تنظيم الخدمات المالية بشكل فعال من قبل المؤسسات المالية المتواجدة في المنطقة.
- إنشاء مؤسسة لتبادل الأسهم والسندات المالية لتحمل المخاطر في هذا المجال.
- توجيه الفوائض المالية العربية لاستثمارها في الوطن العربية وتوفير المناخ الملائم لذلك.
- تخطي التناقض بين الأنظمة المالية الحكومية.
- تخصيص قدر أكبر من الموارد لمشاريع الأبحاث والتطوير.
- تفادي استيراد المصانع الجاهزة والابتعاد على بيوت الخبرة الأجنبية التي تستحکم في النمط التنموي العربي.
- استنباط تكنولوجيا محلية ملائمة.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية مع نظيراتها الدولية (الدول النامية والأوروبية).
- وجوب وضع تنمية الدول العربية في إطار التكامل الاقتصادي العربي.
- تنفيذ الاتفاقات العربية المتعلقة بتنظيم انتقال العمالة بين أقطارها.
- تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة وإحلال قوة العمل العربي ما أمكن محل قوة العمل الأجنبي.
- العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.
- إعطاء القطاع الخاص دورا مناسباً في عملية التنمية وإخضاعه للرقابة التنموية.
- إعطاء الدور الأهم في عملية التنمية العربية للقطاع العام مع إخضاعه للمراقبة والمحاسبة.

-الحيلولة دون الاعتماد على الاستثمارات المباشرة خاصة التي لا تزيد من الطاقة الإنتاجية وقصر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تلك التي تتضمن نقل التكنولوجيا العالية.

-تعريض الصناعة العربية لقدر من المنافسة في إطار حماية معقولة.

-تحجيم الفئات التي تجنى ثروات دون جهد إنتاجي.

-تطوير الصناديق الاستثمارية العربية مثل صندوق النقد العربي.

-زيادة البحث العلمي والدراسات العليا لمواكبة التكامل الاقتصادي وإيجاد الحلول العلمية لكل العقبات.

وفي كل الأحوال، لا يعتقد أنه بحاجة إلى دراسات مستقبلية، وأفكار جديدة في مجال العمل العربي المشترك، والسبب التي توصلنا إلى تحقيق طموحاتنا في هذا المجال، وبين أيدينا تجارب الآخرين في آسيا وأوروبا وأمريكا، ولكل تجربة من هذه التجارب أهميتها ودروسها التي يمكن الاستفادة منها، ولنا أيضا تجربتنا أو تجاربنا في العمل الاقتصادي والسياسي العربي المشترك، ودراسة أسباب الفشل فيها أمر ضروري!

فإذا ما استطاعت الدول العربية تحقيق الاقتراحات المذكورة أعلاه والتي انصبّت في مجملها حول تقوية وتحسن الأداء الاقتصادي العربي والاستفادة القصوى من تجربة أوروبا الوجودية والتجارب الذاتية فإنها حتماً ستجد وحدثها الاقتصادية التي لطالما حلمت بها لأجل اعتلاء الدور الريادي في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن تمّ التكيّف مع كل المتغيرات العالمية التي من الصعب التنبؤ بها في الوقت الحالي، وما إطلاق الاتحاد الاقتصادي الأوروبي لعملته الموحدة لخير دليل على ذلك وهذا ما سيفتح آفاق جديدة للبلاد العربية لأن تحقق حلمها خاصة وأن لنا علاقات متينة مع المجموعة الأوروبية.

إننا إذن بحاجة إلى خطوة تتلوها خطوات على أرض الواقع، ودوافعنا، بل دافعنا الأكيد هو أن نكون أو لا نكون، وعالمنا اليوم لا يعترف بغير التكتلات القومية الكبرى.

خلاصة:

متى الدينار العربي؟ مستقبل الدينار العربي؟

إن الوحدة الاقتصادية والنقدية العربية هي طموح عربي قديم رافق باستمرار طموح الوصول إلى وحدة سياسية عربية منذ القرن التاسع عشر، ومنذ نحو نصف قرن حتى اليوم، لم تخل دراسة أو بحث أو تقرير عن إبراز منافع الوحدة الاقتصادية والمطالبة بتحقيقها. وقد ظهرت محاولات عديدة للإتحاد أهمها الوحدة الشاملة بين مصر وسورية عام 1958⁴⁷، لكن ارتباطها الوثيق بالجانب السياسي أدى إلى فشل مختلف هذه التجارب. في السبعينات، برزت أفكار ومشاريع وحدوية أقل طموحا انحصرت في مواضيع أكثر تحديداً، مثل الشيك السياحي العربي، لكن أي منها لم يتحقق. وفي أوائل الثمانينات، ظهرت التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي كان أنجحها مجلس التعاون الخليجي، رغم المنجزات المحدودة التي حققتها في مجال الوحدة الاقتصادية الفعلية.

آخر المشاريع الوحدوية كان اتفاق منطقة التجارة العربية الكبرى الذي وُضع موضع التنفيذ في مطلع العام 1998⁴⁸ والذي من شأنه أن يفتح الحدود العربية أمام البضائع والسلع العربية من دون قيود أو رسوم، لكن بصورة تدريجية تمتدّ على 10 سنوات. وإذا كان من المبكر تقييم هذه التجربة الجديدة، إلا أنه يمكن القول أنها لم تحثّ الدول العربية على تنسيق سياساتها التجارية مع الخارج، سواء في مفاوضات الشراكة الأوروبية المتوسطية أو في مفاوضات الانضمام إلى منطقة التجارة الدولية، ويبدو أن التنسيق الفعلي بين الدول العربية بهدف الوصول إلى اتحاد اقتصادي ونقدي لازال بعيد المنال، رغم توفر مقومات الوحدة لدى الدول العربية أكثر من أي مجموعة أخرى من الدول، من اللغة المشتركة إلى التكامل في موارد الإنتاج إلى الأنظمة والقوانين المتقاربة نسبياً مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

فهل ستكون الوحدة الأوروبية حافزا لإعادة دفع جهود الوحدة العربية، أم ستبقى المنطقة العربية سائرة على وتيرتها الخاصة البطيئة، ومن دون الاهتمام بما يدور حولها؟ وهل سيرى الدينار العربي النور من جديد، أم سيبقى مختبأ تحت الآثار وفي المتاحف؟.

47- الكاتب غير مدون مجلة الاقتصاد والأعمال (العدد 260) شباط/فبراير 2001، ص 79.

48- الكاتب غير مدون مجلة الاقتصاد والأعمال (العدد 260) شباط/فبراير 2001، مرجع سابق ص

خاتمة الفصل الثالث:

ما توصلنا لنا إليه في دراستنا للمنطقة النقدية المثالية وإمكانية الوحدة النقدية الأوروبية من تحقيقها، هو دوافع الأوروبيين في تحقيق المزيد من التطور والمزيد من الاستقلالية، والمزيد في أن يكون لهم دورهم الفاعل علمياً، وعندما نقول المزيد، ذلك أنهم الآن في مقدمة الدول المتطورة لكنهم يريدون الأكثر، وتلك الأهمية والوزن الاقتصادي الذي تميّزت به المنطقة النقدية المثالية، جعل عدد كبير من المحللين والباحثين الاقتصاديين الأوروبيين يتناول موضوع هذه الدراسة حول إعطاء تعاريف محدّدة لنظرية منطقة النقد المثالية حتى لا تكون أوروبا غائبة في تواجدها الاقتصادي والثقافي والعلمي عن أي بقعة من بقاع الأرض، وحتى تكون أكثر استقلالية مما هي عليه من كل شعوب الأرض، على رأس هؤلاء المحللين لنظرية المثالية نجد المفكر الاقتصادي "Mundell" الذي ركّز في دراساته على حركة عوامل الإنتاج وبالخصوص حركة الأيدي العاملة التي تعدّ من أهم مبادئ ومعايير نظرية المثالية، واقتصاديون آخرون مثل الاقتصادي "Kenen" الذي ركّز تفكيره على أمرين اثنين، ضرورة تخصّص كل دولة فيما تراه يناسب إمكانياتها مما يزيد في الإنتاج وتنوّعه ويتخطى كل أزمة متعلقة بالعرض والطلب أو الصدمات غير متماثلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر "Kenen" التكامل أو الاندماج الضريبي من الأساليب المثلى للتّسيق بين السياسات والقضاء على أزمات العرض والطلب وخصوصاً مشكلة البطالة التي تعانيها دول المجموعة الأوروبية من خلال "Mundell" و"Kenen" تبيّن أنّ نظام الصّرف في معالجة وحلّ الأزمات لا يجدي نفعاً فقد تمّ استبعاده على عكس ما جاء به المفكر "Fleming" الذي رشّح آلية الصرف في حل الصّدّات والأزمات التي قد تعانيها الدول من خلال تعديل نسب التضخم وجعلها مقارنة فيما بين الدول.

وفي نفس السّياق اعتبر كل من المفكران "Ingram" و"Kinnon" أن التكامل المالي والإنتاح الاقتصادي بين الدول المجموعة من أهمّ المعايير المحدّدة لنظرية المنطقة النقدية المثالية.

وفي كل الأحوال وبين هذا وذاك، أيّ مختلف الآراء التي جاء بها هؤلاء المختصّين الاقتصاديين وغيرهم من الباحثين، تبيّن لنا أنّ الوحدة الأوروبية لا يمكنها أن تقترب من المنطقة المثالية لأنها لم تستوفي لشروط هذه الأخيرة، ولذلك لا يمكن اعتبار المنطقة النقدية الأوروبية منطقة نقدية مثالية في الوقت الراهن وذلك لعدد من الأسباب السّالفة الذكر.

أمّا عربياً كان بوجدنا الدّهاب إلى أكثر من ذلك بمعنى التّكامل العربيّ الاقتصاديّ، لكن بمجرد ذكر الوحدة العربيّة تمثّل قلوبنا حسرات فوق حسرات، نحن العرب !!...الذين كُنا على الأرض أمة واحدة، لم نبق كذلك إلا في الشّعارات والخيالات والطّموحات، لا تزال تشغلنا صراعات بين بعضنا البعض وتأمّر على بعضنا البعض !! ولا يشغلنا في الواقع تلك الإقتصادات المسيطرة من دول منطقة اليورو وغيرها من الدّول !

نحن يجمعنا كلّ شيء اللّغة الواحدة، الجنس العربيّ الواحد، الدّين، التاريخ، الثقافة الواحدة... إلخ وهم يُفرّقهم كلّ شيء، لكن مستقبلهم الأكثر عملاقة يشغلهم، ونحن لا يشغلنا مستقبلنا الذي نريده في أدنى ما يمكن من طموحات !! يحقّق لنا وجودنا وحرّيتنا وكرامتنا.

ولكن ولأنّ مثل هذه الأشياء لن تغيّر في الواقع شيئاً أكثر ممّا حقّقته في عقود مضت، وذلك لأنّ التوحّد هو نتيجة لعمليات متواصلة ومتشابكة لا تؤتي ثمارها المرجوة دفعة واحدة وإّما عبر عملية تاريخية.

فوجدنا أنّ العرب بعيدين كلّ البعد عن ما يسمّى بالوحدة، لأنّ الدّول العربية تبقى متمسّكة كلّ منها بمصالحها الشخصيّة، والأنانيّة التي تجعلها لا تقدر على الاستغناء عن البعض من المزايا التي تتمتع بها؛ فأين عذرنا في عدم توحّدنا !!

الخاتمة العامة:

لقد كان الأوروبيون جريؤون في حلمهم وتحديدهم لجميع ميادين الحياة بعد عقود طويلة من المحاولات في التخلص من الانحطاط والهوان... تميزت الروح الأوروبية الجديدة بحبها للوحدة ونفورها من كل عوامل التشتت ، لتدخل القرن العشرين باهتمامات جديدة حديثة تعكس رغبة الأوروبيين في العيش في مستوى أرقى أي في كنف الوحدة، وحدة نقدية تعزز تكاملهم الاقتصادي الذي عرف أولى بوادره عقب الظروف التي خلقتها الحرب العالمية الثانية، هذا ما حفزهم على حتمية التكتل لاستعادة مجدهم وتجاوز عوامل التفرقة والسير على سكة الوحدة بثبات وجدية، وكان لهم ما أرادوا وحققوا حلمهم بتجسيد عملتهم ليدخلوا القرن الواحد والعشرين كأكثر قوة اقتصادية عالمية، وزادت تطلعاتهم إلى تجسيد ما هو أكبر من ذلك الا وهو تحقيق منطقة نقدية مثالية في ظل الوحدة النقدية الأوروبية، وبينما يطمح الأوروبيون بتحقيق أكثر من ذلك بالوحدة السياسية التي تعكس مصالحهم، لا تزال الأقطار العربية لم تتفتح بعد بضرورة الوحدة، في عالم تتضارب فيه آليات ومظاهر العولمة ولا يرحم الضعفاء... بل نجدهم يجتهدون في تعميق خلافاتهم وأحقادهم فإذا لم يستطع العرب فعل أي شيء نحو تكاملهم الاقتصادي فلا يحق لهم أن يتهموا غيرهم بأنهم وراء ضعفهم وتخلفهم فأين عذرتنا في عدم توحدنا!!.

نحن العرب يجمعنا كل شيء، وهم يفرقهم كل شيء، نحن أمة، وهم مجموعة، هم يتكلمون سبع عشرة لغة، ونحن نتكلم لغة واحدة، هم ينتمون إلى أحد عشر جنسا، ونحن ننتمي إلى جنس واحد ألا وهو الجنس العربي والدين العربي الواحد، هم لهم أكثر من تاريخ، ونحن تاريخنا واحد، هم شعوب عدة، ونحن شعب

واحد للأسف صار بعضنا يستخدمون عبارة الشعوب العربية بدلا من الشعب العربي. فهل من خطوة تناقش إستراتيجية التعامل مع اليورو الذي سيؤثر ولا يزال يؤثر على العالم أجمع سلبا أو إيجابا وفي المجالات الاقتصادية والسياسية معا.

الخلاصة:

لقد استطاعت أوروبا تجاوز خلافاتها، ودخلت الألفية الثالثة بعملة واحدة، تشكون لها بدون شك مكانة هامة في السوق الاقتصادية العالمية تزام بها عمولات أخرى قوية كالـدولار الأمريكي والين الياباني.

اعتبر العديد من المراقبين أن إقدام جل بلدان الاتحاد الأوروبي على هذه الخطوة يعتبر مغامرة كبيرة وغير عادية، لأنها أول تجربة في حياة الشعوب خاصة في ظل المحيط الاقتصادي العالمي السريع التغير ومما سيضعها بين محكي الفشل و النجاح. ولقد شكل اليورو بالفعل مصدر تجربة ناجحة وفريدة من نوعها مع مطلع القرن الجديد في تاريخ وحاضر أوروبا وتحققت بذلك الوحدة النقدية الأوروبية، لكن التساؤل المطروح هو هل تتدرج الوحدة النقدية الأوروبية ضمن تكتل نقدي مثالي، وحسب ما سبق دراسته فإن مرونة حركة عوامل الإنتاج والأيدي العاملة وكذا التنسيق فيما بين الأنظمة المالية والجبائية والتي تعكس الاندماج الاقتصادي والنقدي الشامل، يبدو أنه لم يتحقق فيما بين دول الاتحاد الأوروبي وبالتالي فالمنطقة النقدية الأوروبية لا يمكن اعتبارها منطقة نقدية مثالية.

أما عربيا فإن اليورو وبعدهما أصبح واقعا معاشا يتطلب هذا من البلدان النامية ومنها الجزائر التفاعل مع هذه التجربة من جانبين أساسيين:

فمن جانب أول: الاستفادة من هذه التجربة والاعتبار بها، خاصة وأنها توجت مراحل من الوحدة الأوروبية امتدت إلى نصف قرن من الزمن، وهي نفس المدة منذ ظهور فكرة الوحدة

العربية الاقتصادية ولم يتحقق منها شيئا، كما أن الوحدة العربية تجمع بين شعوب يجمع بينها الكثير وأهمها أنهم يتحدثون لغة واحدة.

ومن جانب ثاني: إن التعامل باليورو يعد أمرا واقعا ومفروضا على كثير من البلدان النامية ومنها الجزائر بحكم علاقاتها الاقتصادية القوية مع الاتحاد الأوروبي، لذا وجب عليها من خلال هذا التعامل تعظيم المكاسب والسعي إلى تقليل المخاطر الناجمة عنه، ولعل أفضل سبيل لتحقيق ذلك هو من وراء استغلال قنوات الحوار السياسي والعلاقات الشخصية البينية.

المراجع

1- مراجع باللغة العربية:

- 1- الدكتور محمد هشام خواجكية" التكتلات الاقتصادية الدولية "مديرية المطبوعات الجامعية -جامعة حلب كلية العلوم الاقتصادية 1972.
- 2- د.إسماعيل العربي" التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة" الطبعة الثانية 1981
- 3-الدكتورة زينب حسين عوض الله"العلاقات الاقتصادية الدولية" الدار الجامعية للمطبوعات والنشر (مطابع الامل)المكتبة الاقتصادية بدون سنة.
- 4- الدكتور اكرام عبد الرحيم " التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي : العولمة ...التكتلات الاقليمية البديلة "للطباعة والنشر العربية - الطبعة الاولى 2002-مكتبة مذبولي.
- 5- الدكتور مجدي شحادة "آفاق و ضمانات الاستثمارات العربية والأوروبية" أعمال المؤتمر الدول التاسع الذي نظمه مركز دراسات العربي الأوروبي.
- 6- الدكتور عبد المطلب عبد المجيد "النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه بعد 11 سبتمبر" الطبعة الاولى مجموعة النيل العربية 2003
- 7-الدكتور عبد المنعم محمد داوود "مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة"الناشر منشأة المصارف بالإسكندرية(بدون سنة نشر) .
- 8- أ. دكتور صلاح الدين حسن السيسي "الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) للسوق العربية المشتركة الواقع والطموح" الطبعة الأولى 2003.
- 9- الدكتور فاروق محمد الحمد "الوحدة النقدية الأوروبية واليورو" المنشأة والتطور، والآثار " العدد 61 يونيو 2000.

- 10-الدكتور محسن أحمد الخضيرى "اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة" الطبعة الأولى عام 2002
- 11- الدكتور فؤاد محمد الصقار "جغرافية التجارة الدولية" الطبعة الثالثة 1997
- 12-الدكتور فريد راغب النجار "اليورو والعملة الأوروبية الموحدة، الحقائق، الآثار التجارية والمصرفية، التوقعات" 2004 .
- 13- الدكتور بسام الجحار "العلاقات الاقتصادية الدولية " الطبعة الأولى عام 2003م
- 14- د. سمير محمد عبد العزيز "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة لمؤسسات مجموعة الـ 10 اوروبا الموحدة المشاركة الأوروبية الافريقية المتوسطة مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية مصر 2001.
- 15-الدكتور سمير صارم "اليورو" من قضايا الساعة الثالثة - الطبعة الأولى عام 1999

2 المجالات:

- 1-مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر "الاتحاد الأوروبي" رقم 1،
فبراير/مارس 2001
- 2-"أوروبا التغيير والتحديات" من مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 1990
- 3-سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61 يونيو 2000
- 4- "الأزمة الآسيوية" من مجلة التمويل والتنمية جوان 1998
- 5-"مجلة المستقبل العربي" التي يصدرها مركز دراسات الوحدة النقدية
العربية -جامعة الفاتح. طرابلس (قسم الاقتصاد)- العدد 256 بتاريخ
2000/06
- 7-مجلة الاقتصاد والأعمال السنة العشرون/ العدد 230/ فبراير
1999
- 8- إحصائيات الجريدة « Le Quotidien d'Oran »
الصادرة في 02/01/2002/العدد 122
- 9-مجلة المنارة (إحصاءات عام 2004) العدد 57 -
- 10-إحصاءات عن مجلة التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر
الصادرة سنة 2003 .
- 11-مجلة "ميديا بنك" بنك الجزائر بتاريخ 13 ديسمبر 2004

3- المراجع باللغة الفرنسية

12- Revue de Finances et développement « Union économique et monétaire européenne » (Publié par le Fonds monétaire international) Décembre 1998.

13-Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld « Economie internationale », 3ème édition 2001, 2^{ème} tirage 2003.

14- R.Caves et R. Jones « Economie Internationale. II les Finances ». 1981, collection Armande colin.

15- Michel Lelart « Le système monétaire international » 6ème édition 2003.

16- Jean-Marc Siroën Armand « Finances internationales » Sous la direction de Colin éditeur, Paris, 1993

17- Marc Bassoné « Problèmes monétaires internationaux » juillet 1994 2ème édition

18- André Dumas « L'économie mondiale » 2ème édition collection commerce, monnaie, finance, de boeck 2004

19- Melle Véronika Milewski, Mémoire « La notions de zone monétaire optimale :survey et application a l'UEM » cycle Internationale long Master en administration Publique ENA Promotion Sen Ghor 2002-2004

20-Paul de Grauwe - « Economie de l'intégration » 3^{ème} édition septembre 1999.

3-دائرة الانترنت

1_ http://3w.europa.en.int/abc/panorama/howorganised/index_fr.htm

2_ http://www.alshamsi.net/friends/b7ooth/buss_agric/yoro_syste_html

3_ : http://eurpa.eu.int/abc/lessons/index12_fr.htm.

4_ [http:// europa.ahdath.info/article.php?id_article=9230](http://europa.ahdath.info/article.php?id_article=9230)

5_ http://www.islami*online.net/arabic/economic/2001/02/article1.shtml

6_ http://europa.en.int/abc/12lesons/index3_fr.htm

7_ www.bank-of-algeria.dz

8_ <http://www.Lebarmy.gov./b/article.asp?/n= arid=491>

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس عام

فهرس الجداول

- 1-1- تركيب الإيكو Composition de l'ECU.....38
- 2-1- معايير التقارب في أوروبا لعامي 1998/1996.....50
- 3-1- أنصار اليورو في الرأي العام في عام 1997.....52
- 4-1- الثقل الاقتصادي لدول الأورو الاحدى عشر53
- 1-2- الأهمية النسبية للعمات في دول الاتحاد الأوروبي أمريكا واليابان81
- 2-2- سوق رأسالمال في منطقة اليورو83
- 3-2- سوق رأس المال الدولية85
- 4-2- الحجم الاقتصادي النسبي للوم أ والاتحاد الأوروبي وإستخدام العنلات فيهما96
- 5-2- العلاقة بين الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي مقارنة مع بلدان اليورو ومجموعة من الدول العربية102
- 6-2- تطور الارادات النفطية لدول الخليج بالعملة الموازية لليورو 1999-2004.....117
- 7-2- التركيبة المكونة للمديونية المتوسطة والطويلة الأجل للجزائر من حيث العمات الأجنبية122
- 1-3- الرأي العام الأوروبي واليورو 1998-2001145
- 2-3- الدور العالمي لليورو مقارنة بباقي عمات العالمية146
- 3- الفوررق الحقيقية بين دول منطقة اليورو لعام 2000147
- 4-3- العجز العمومي في منطقة اليورو لعام 2002148
- 5-3- درجة الانفتاح الاقتصادي في عام 2002154
- 6-3- تناسب السياسة الجبائية مع معدل منطقة اليورو 1986-1996158

فهرس الأشكال :

- 140.....1-3- تحليل تكاليف- أرباح الانضمام إلى المنطقة النقدية المثالية
- 151.....2-3- حركة الأيدي العاملة في مجموعة من الدول
- 160.....3-3- نسبة التضخم للدول الأوروبية لعام 2002
- 163.....4-3- مخطط تحليل (التكاليف - الأرباح) منطقة النقد المثالية

6.....مقدّمة الفصل الأوّل

6.....المبحث الأول: التكامل الاقتصادي العالمي حالة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

6.....المطلب الأول: التكتل الاقتصادي ونظرية التكامل

7.....1-التكامل الاقتصادي العالمي

8.....2-مراحل التكامل الاقتصادي

9.....3-شروط التكامل اقتصادي

11.....4-دوافع التكامل الاقتصادي وأهدافه

12.....5-العوامل التي تساعد على خلف درجات التكامل

13.....6-أهم تجارب التكامل الاقتصادية في العالم

19.....المطلب الثاني: الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

19.....1-أسباب قيام الاتحاد الأوروبي

20.....2-أكبر المراحل التاريخية للاتحاد الأوروبي

23.....3: أهداف الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

25.....4-أجهزة الاتحاد الأوروبي

29.....5-مقومات إنشاء السوق الأوروبية الموحدة

33.....المطلب الثالث: تجربة النظام النقدي الأوروبي

34.....1-أصل النظام النقدي الأوروبي

36.....2-النظام النقدي الأوروبي : le système monétaire européen 1979-1998

39.....1-3-الوثيقة الأوروبية الموحدة: l'ACTE unique européen

40.....2-3-تقرير ديلور: Le rapport Delort

42.....المطلب الرابع: معاهدة ماستريخت: Le traité de mastricht

42.....1-أهداف المعاهدة

42.....2-أبرز نقاط المعاهدة في المجالات الغير اقتصادية

43.....3-أبرز نقاط المعاهدة في المجالات الاقتصادية

44.....4-مراحل تجسيد "اليورو" وفق تصوّر معاهدة "ماستريخت"

46.....5-معايير التقارب للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية

المبحث الثاني: العملة الأوروبية الموحدة "الأورو".....51

المطلب الأول: الخطوة التمهيدية لطرح العملة الأوروبية الموحدة.....51

1- الدول الأوروبية المنضمة إلى الوحدة النقدية.....51

2- الدول الأوروبية خارج الاتحاد النقدي.....54

3- تطور هيكل النظام الأوروبي للبنوك المركزية.....55

4- العمليات النقدية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.....58

المطلب الثاني: الخطوات التنفيذية للأورو "مرحلة انتقالية".....61

1-الأورو من الحلم إلى الواقع.....61

2- العلاقة بين اليورو والعملات الأوروبية خارج منطقة اليورو.....63

المطلب الثالث: المرحلة الانتقالية في تنفيذ الأورو والعلاقة بين اليورو

والإيكو والعملات الوطنية في هذه المرحلة (1999-2001).....64

1- لا مانع ولا فرض في استخدام اليورو.....65

2-التأثيرات القانونية على التعامل التجاري.....66

المطلب الرابع: المرحلة الأخيرة (2002/01/01...) آخر موعد لتداول عملة اليورو

الورقية والمعدنية.....67

خاتمة الفصل الأول.....71

- 73.....مقدمة الفصل الثاني
- 75.....المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي والاقتصاد العالمي
- المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية
- 75.....على الصعيد الداخلي
- 75.....1- الآثار الاقتصادية الإيجابية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية
- 78.....2- الآثار الاقتصادية السلبية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية
- المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية
- 79.....على الصعيد العالمي
- 81.....1- منطقة اليورو سوق مالية عالمية جديدة
- 84.....1-2- سوق السندات في منطقة اليورو
- 84.....2-2- سوق الأسهم في منطقة اليورو
- 86.....المطلب الثالث: اليورو، الإيجابيات والسلبيات
- 86.....1- الاقتصاد العام
- 88.....2- المستهلكون
- 88.....3- الشركات
- 89.....4- المصارف
- 90.....المطلب الرابع: الاستخدام الدولي للعملة (الدولار الأمريكي "والـيورو")
- 93.....1- الاستخدام الدولي للدولار
- 93.....2- تحديات اليورو
- 97.....المطلب الخامس: اليورو "بريطانيا واليابان"

- 100المبحث الثاني: الأتحاد الأوروبي والاقتصاد العربي
- 101المطلب الأول: التجارة الخارجية للدول العربية مع الأتحاد الأوروبي
- 101.....الصادرات:
- 103.....الواردات:
- 106المطلب الثاني: المصارف العربية في المنطقة العربية وفي الأتحاد الأوروبي
- 106.....1-المصارف العربية في المنطقة العربية
- 1082-المصارف العربية في الأتحاد الأوروبي
- 111.....المطلب الثالث: أسعار صرف العملات العربية
- 111.....1-تأثير الوحدة النقدية الأوروبية على نظم الصرف العربية
- 113.....2-انعكاسات تثبيت العملات العربية بالوحدة النقدية الأوروبية
- 115.....المطلب الرابع: أثر اليورو بالنفط والعمالة العربية
- 115.....1-أثر اليورو على تجارة النفط العربي
- 118.....2-أثر اليورو على العمالة العربية
- 119.....المطلب الخامس: الجزائر واليورو
- 126.....خاتمة الفصل الثاني

الفصل الثالث

128.....مقدمة الفصل الثالث

المبحث الأول: مبدأ منطقة النقد المثالية

130.....La notion de zone monétaire optimale

132.....المطلب الأول: معايير وشروط منطقة النقد المثالية

133.....* سهولة تنقل عوامل الإنتاج : (Mundell 1961)

* انفتاح اقتصادي كبير : (Mc Kinnon) Le degré d'ouverture des économies

134.....(1963)

135.....* طبيعة La nature de la spécialisation des économies et

() والتكامل الضريبي لـ "Kenen, 1996" l'intégration fiscale التخصص

137.....* التكامل المالي Intégration financière (Ingram 1962)

* تجانس معدلات التضخم (Fleming 1971) La similarité des taux d'inflation

137.....

138.....المطلب الثاني: تحليل تكاليف أرباح الانضمام إلى المنطقة النقدية المثالية

المبحث الثاني: منطقة النقد المثالية والتجربة الأوروبية.....142

المطلب الأول: من أجل نظام نقدي عالمي جديد.....143

1-تداعيات الوحدة النقدية الأوروبية.....143

2-المكانة العالمية للعملة الأوروبية الموحدة.....145

المطلب الثاني: هل الاتحاد النقدي الأوروبي يشكل منطقة نقد مثالية؟.....149

1-تشابه الصدمات.....149

2-حركة عوامل الإنتاج.....150

3-درجة الانفتاح الاقتصادي والتكامل المالي والضريبي.....154

4 - طبيعة التخصصات، هيكل الاقتصاديات الأوروبية

وتجانس معدلات التضخم.....159

المطلب الثالث: هل يمكن للوحدة النقدية الأوروبية

أن تصبح منطقة نقدية مثالية؟.....161

1-آثار المنطقة النقدية على الاندماج التجاري.....162

2-آثار الاندماج التجاري.....162

3-كيف يمكن الحكم على أوروبا في ضوء نظريات

منطقة النقد المثالية؟.....166

المبحث الثالث: أوروبا، منطقة النقد المثالية والدول العربية.....168

المطلب الأول: إمكانية الاستفادة من التجربة الأوروبية.....168

المطلب الثاني: أهم محاولات التكامل الاقتصادي العربي.....169

المطلب الثالث: تقييم المحاولات التي تمت لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.....170

المطلب الرابع: أهم الأسباب التي أدت إلى فشل محاولات التكامل الاقتصادي.....171

المطلب الخامس: آلية خلق إطار اقتصادي نقدي عربي موحد.....173

خلاصة: مستقبل الدينار العربي؟.....178

179.....	خاتمة الفصل الثالث
181.....	خاتمة عامة
183.....	خلاصة عامة
192.....	فهرس الجداول
193.....	فهرس الأشكال
194.....	فهرس عام